الاثنين 2 تموز 2018
العدد 3504 السنة الثانية عشرة
lundi 2 Juillet 2018 no 3504 12ème année

40 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

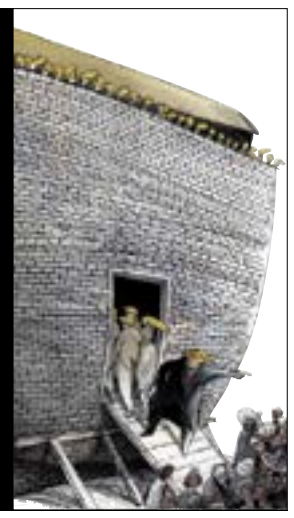

رأس المال
ملحق إقتصادي أسبوعي

- **التنظيم الطبقي للأراضي اللبنانية**
- **شربل قرداحي** تقاسم كلفة الحل
- **ألبر داغر** السياسة الاقتصادية البديلة
- **غسان ديبة** شعبوية في كلّ مكان

جنوب سوريا: الحسم بتوقيت الأسد! [2]

- قوات حزب الله تشارك في عملية الجنوب والأسد أبلغ موسكو حاجة سوريا إلى بقاء حلفائه
- الحشد الشعبي يعزز وجوده على الحدود ويستعد لرد أكيد على الغارة المجهولة ـ المعلومة
- سلة شروط أميركية ـ إسرائيلية ترفضها سوريا، والأسد يلتقي حلفاءه قبل معركة الجنوب

التيار يهاجم القوات: تتآمر على الجيش والمقاومة [4]

رحلة ابن سلمان إلى «النووي»
[22 ـ 23]

تكابد الرياض للحصول على موافقة اميركية على بناء مفاعلين نوويين بقيمة 150 مليار دولار، كما تعمل على «خطة ب» في كوريا الجنوبية (أ ف ب)

مونديال 2018

«الحرس القديم» ينهي النجم الأوحد
19 ـ 14

10 قضية
سوق المبيدات الزراعية: **حاميها... مستوردوها!**

24 اليمن

«التحالف» يأسّ من الميدان: **نحو انتعاش المسار السياسي؟**

26 قضية
احتجاجات المغرب: اصمتوا... الأمن أولاً

30 سينما
مصطفى العقاد يعود بـ«مباركة» خليجية

قضية اليوم

جنوب سوريا: الحسم بتوقيت الأسد!

فشلت المناورة الاميركية ــ الاسرائيلية في إقناع روسيا بخطة عمل خاصة في جنوب سوريا. التفاعل الروسي مع المطالب الواردة لم يكن كافياً لإقناع الرئيس بشار الاسد بالدخول في تسويات «انتقائية»، وعاد وقرر المضي في معركة التحرير استناداً الى قوة الميدان، مستعيناً بحلفائه الإيرانيين وحزب الله، وعدم قدرة روسيا على الوقوف جانباً

إبراهيم الأمين

بعد مرور الاسبوع الاول من أيار الماضي، شهدت الحدود السورية مع فلسطين المحتلة "ليلة الصواريخ" الشهيرة. ما جرى ترجم اتفاقاً بين إيران وسوريا وحزب الله بالرد على الاعتداءات الاسرائيلية. لم يكن في بالهم توجيه رسالة جدية الى العدو بأنه لم يعد ممكناً أن تسير الامور كما كانت عليه سابقاً، فحسب، بل أيضاً توجيه رسالة أخرى، لم يوقع عنوانها، هدفت الى قطع الطريق على أي تفاهم ممكن بين روسيا وإسرائيل والاميركيين حول "قواعد اللعبة" في تلك المنطقة. تعب بنيامين نتياهو في محاولة انتزاع موافقة روسيا على قواعد اشتباك في جنوب سوريا. كان العدو يتحدث بفوقية عن حقه في حرية العمل العسكري لمواجهة «تهديد إيران وحزب الله». وكان يطلب في المقابل فرض قيود على أعدائه. وظل على الدوام يرفق طلباته بتهديدات أنه يقدر على توجيه ضربة قاسية للنظام السوري ومؤسساته العسكرية والمدنية.

صحيح أن روسيا تسعى على الدوام الى تجنب حصول مواجهة بين إسرائيل ومحور المقاومة على أرض سوريا، وحجة الروس الاساسية هي منع اسرائيل وخصوم الدولة السورية من ضرب ما تم إنجازه على صعيد إعادة سيطرة الدولة على الاراضي السورية، لكن في موسكو كان هناك مَن يُظهر تفاعلاً مع تفاهمات قد تتجاوز حدود المعركة القائمة في سوريا. وعند هذا الحد ارتفع مستوى المبادرات الاميركية والاسرائيلية تجاه روسيا، وتقديم العرض تلو العرض، مقابل ضمان موقف روسي عملاني، يثبت ضمان أمن إسرائيل من جهة، وضمان عدم تعريض دول الجوار لاهتزازات ارتدادية، وخصوصاً الاردن.

مرّ شهران الى الآن على المحاولات الجدية. كان البارز، بداية، لجوء واشنطن الى استثمار موقف الرئيس دونالد ترامب من سحب قواته من سوريا. ومع أن الضغوط من جانب قوى نافذة في الادارة الاميركية، وقوى إقليمية أبرزها السعودية واسرائيل، قد نجحت في تجميد الخطوات التنفيذية لهذا التوجه، الا ان التطورات على الارض جعلت واشنطن تدرك أن مسار الاحداث يسير ضمن نفس الوجهة التي تناسب دمشق وحلفائها في محور المقاومة، وأن روسيا التي لا تقف جانباً طوال الوقت، تستثمر هي الاخرى في تعزيز حضورها الدولي والاقليمي.

المطالب الاميركية والتفاعل الروسي

خلال عمليات التفاوض الجارية بين الروس والاميركيين حول سوريا، كانت إسرائيل تعد لائحة الشروط، وتقدم سلة بسقوف عالية بهدف الحصول على ما تريده فعلاً. وقد عادت تل أبيب على إثر ليلة الصواريخ الى إطلاق موجة ضغوط جديدة: تتوجه مباشرة الى موسكو مذكرة بمطالبها ومهددة بحرب واسعة، ثم تتوجه الى واشنطن مطالبة بخطوات عملية أو أنها ستضطر الى جر المنطقة الى مواجهة إقليمية. وفي الطريق، لا تتوقف عن تحريض السعودية على رفع مستوى الضغط، لكون ما يحصل في سوريا سيعزز محور خصومها.

التواصل بين الروس والسوريين والايرانيين لم ينقطع. لكن، بدأ الهمس حول أسئلة وخطوات روسية، توحي بإمكانية حصول ما يمكن تسويقه على أنه انتصار للدولة السورية، لكنه يعرض الانجازات الاستراتيجية لخطر. وقد زادت الشكوك مع توارد معلومات عن مساع أميركية مع الحكومة العراقية لأجل التفاهم على خطوات بما خصّ الحدود السورية العراقية من جهة، وجميع حدود العراق من جهة ثانية. وقد سمع قادة من فصائل المقاومة العراقية المقاتلة ضمن الحشد الشعبي ما يكفي من المعلومات المسرّبة من مصادر عسكرية عراقية تتبع لقيادة الجيش العامل تحت إمرة رئيس الحكومة حيدر العبادي، وفيها ما يشي بحثّ الجيش على صدام مع الحشد الشعبي، وهو ما تزامن مع إطلاق أكبر حملة سياسية تدعو إلى حل الحشد الشعبي ودمج فصائله ضمن القوات المسلحة العراقية، ومع ارتفاع منسوب التحريض السياسي على إيران وحضورها في العراق.

مطلع حزيران الماضي، شهدت سوريا مجموعة من الامور التي تعزز الشكوك. ومع أن إيران وحزب الله لم يذهبا بعيداً في الشك في ما تقوم به روسيا، إلا أن بعض الخطوات الميدانية دفعت الى رفع مستوى البحث مع القيادة السورية.

لم تمض أيام قليلة من حزيران الماضي، حتى تبين أن الروس حصلوا من الاميركيين على لائحة مطالب، تقدم الأجوبة على الهواجس الاسرائيلية والسعودية في سوريا والعراق. وتبين أن المطالب وضعت في سياق إطار "تفاهم عام" وهي تشمل الآتي:

أولاً: توافق الولايات المتحدة على مبدأ سيطرة الحكومة السورية برئاسة بشار الاسد على كامل الاراضي السورية، على أن يكون المدخل إنهاء الوضع في الجنوب، قبل التوجه الى الشمال الغربي والشمال الشرقي. ويجب أن يترافق ذلك مع ترتيبات تشمل التفاهمات السياسية حول الدستور.

ثانياً: لا تمانع الولايات المتحدة الموقف الروسي الداعي الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من سوريا. وهي أبدت استعداداً للبدء بخطوات من جانبها لإخلاء قاعدة التنف الواقعة على القسم الجنوبي من الحدود السورية – العراقية والملاصقة للحدود مع الاردن، على أن يكون القرار واضحاً في أن يشمل إخراج القوات الإيرانية وأي ميليشيات أخرى، مع التشديد هنا على حزب الله وعلى قوات الحشد الشعبي العراقي.

ثالثاً: تضمن الولايات المتحدة موافقة إسرائيلية على انتشار الجيش السوري على طول الحدود مع الجولان المحتل وفق ما كانت عليه الامور قبل اندلاع الازمة السورية، وأن تتولى القوات الاسرائيلية إقفال المنطقة من جانبها وتمنع أي تحرك للمسلحين بالاتجاهين، وأنها مستعدة للتوقف عن تقديم أي عون لهذه الجماعات في تلك المنطقة.

رابعاً: تضمن الولايات المتحدة موافقة أردنية على قرار بإقفال تام للحدود الاردنية ـ السورية، وإنهاء أي وجود مسلح على طول الحدود، وإقفال مكاتب المعارضة السورية في عمان، وتسليم النقاط الحدودية الى الجيش السوري، وإعادة تفعيل حركة النقل التي تشمل سوريا ولبنان والاردن ودولاً عربية اخرى.

> **أميركا طلبت من العبادي إبعاد الحشد الشعبي عن الحدود مع سوريا وطلبت من موسكو مراقبة نقاط العبور على الحدود مع لبنان**

خامساً: أن يصار إلى انسحاب كامل للقوات الإيرانية وقوات حزب الله إلى مسافة 40 كلم شمال الحدود مع الجولان والاردن، وأن تنتشر قوات روسية ضامنة في هذه المنطقة، وأن يصار إلى تكليف موسكو بإيجاد الحلول السلمية أو العسكرية لواقع المجموعات المسلحة في تلك المنطقة، بما في ذلك المساعدة على مواجهة «جبهة النصرة»، والضغط لإنهاء وجود «داعش» في حوض اليرموك.

سادساً: أن تتخذ إجراءات خاصة عند الحدود السورية – العراقية والحدود السورية – اللبنانية، بما يشمل من جانب العراق، إبعاد قوات «الحشد الشعبي» مسافة 50 كلم عن الحدود، وتولّي الجانب الروسي مراقبة النقاط الحدودية مع لبنان، على أن يترافق ذلك مع تفعيل الضغوط الغربية على الحكومة اللبنانية لنشر أوسع نقاط مراقبة إلكترونية على طول الحدود اللبنانية – السورية، بما يمنع انتقال السلاح من العراق إلى سوريا ولبنان.

«الحشد» والغارة المجهولة

مع حصول سوريا وإيران وحزب الله على لائحة المطالب الأميركية – الإسرائيلية، تلقّى الرئيس بشار الأسد سلسلة اتصالات، ثم عقدت سلسلة من اللقاءات الرفيعة المستوى في دمشق كما في طهران، بالاضافة إلى لقاءات في بيروت.

في طهران، تمّت مناقشة حصيلة التواصل مع موسكو حول الشروط الأميركية وحول المقاربة الروسية. وتم ذلك وسط تفاهمات روسية ـ إيرانية تتجاوز الملف السوري، وتطال ملف العقوبات الأميركية الجديدة على إيران. تطوعت موسكو في هذا المجال، عبْر كلّ من إيران وحزب الله عن استعدادهما لعدم إحراج دمشق أمام الروس، وحتى عدم إحراج الروس أمام الآخرين، من خلال جعل قوات الحزب المشاركة في عمليات الجنوب تندمج مع قوات الجيش السوري. وهو أمر أشارت إليه في المقابلات الإعلامية عندما قال إن القرار في النهاية هو قرار سوري. واستند الأسد في ذلك إلى كونه مقتنعاً بأن المعركة لا تزال طويلة، وأنه لن يقبل، تحت أي ظرف، دفعه إلى تنازلات بعد كل الذي حصل، ثم تبيّن أن الأسد، ومعه حليفاه في إيران وحزب الله، على التوافقات الآتية:

أولاً: إن الولايات المتحدة الأميركية غير قادرة على القيام بأي عمل ميداني من شأنه قلب الطاولة، وإن محاولة واشنطن «رشوة» الآخرين بأنها مستعدة للانسحاب من قاعدة التنف هي محاولة من دون معنى، خصوصاً أنّ الأميركيين يعرفون أن التطورات ستجعل هذه القاعدة محاصرة ومن دون فعالية، كما أن بقاءها لن يؤثر على الاتجاه الاستراتيجي للدولة السورية في هذه المرحلة.

ثانياً: إن إسرائيل التي تهدّد بقلب الطاولة على الجميع تصرفت على إثر «ليلة الصواريخ» وفق مبدأ أنها تعلمت الدرس الأول. صحيح أنها لن تستسلم، لكنها باتت تعرف جيداً أن ما حصل تلك الليلة قابل لأن يتكرر بطريقة مختلفة، وضد أهداف تتجاوز الجولان المحتل.

ثالثاً: إن الوضع المضطرب في الأردن ومحاولة عزله عن «صفقة القرن» دفعا قيادته إلى جملة من الخطوات الهادفة إلى إثارة ذعر إسرائيل وأميركا والسعودية. ومن بين هذه الخطوات، المبادرة إلى تقديم معلومات عبر جهاز المخابرات إلى الجانب السوري تتعلق بالوضع في الجنوب، لا بل رتّبت عمان مجموعة من الاجتماعات بين ممثلين عن الجيش الروسي وممثلي الجماعات المسلحة المقيمين في الأردن، ومن دون إشراك القادة الميدانيين. وترافق ذلك مع تنبيه بلامس حدود الإنذار من جانب عمان إلى هذه الجماعات بعدم القيام بأي عمل عدواني ضد الجيش السوري، ثم بدأت عمليات تضييق على هذه المجموعات من قبل عمان التي قالت صراحة إنها صاحبة مصلحة في عودة الاستقرار إلى الحدود وإلى إعادة العمل بمعبر نصيب الحدودي، لكونه يدرّ عائدات سنوية توازي 350 مليون دولار... عدا عن كون عمان أبرزت فجاة المخاطر الناجمة عن لجوء نحو مليون ونصف مليون سوري إلى أراضيها.

رابعاً: يمكن للجيش السوري إطلاق عملية عسكرية منظمة في الجنوب تقوم على مبدأ استعادة السيطرة على كامل أرياف السويداء ومحافظة درعا وتحصين المواقع قرب الجولان المحتل، من دون الاضطرار، الآن، إلى عملية عسكرية خاصة في محافظة القنيطرة، وبما يسمح باستعادة السيطرة على كامل الحدود مع الأردن.

> **الأردن يقدم معلومات استخبارية الى دمشق، ويتجه إلى إقفال تام لحدوده مع سوريا، ويحذر الجماعات المسلحة من النشاط، ويساعد روسيا على إنجاز المصالحات**

إسرائيل مبكراً في سياق صراخها الدائم عن انتشار حزب الله في الجنوب السوري.

القرار بالمعركة وانسجام روسي

على الاثر، تم اتخاذ قرار من قبل الرئيس الأسد بإطلاق الاستعدادات السريعة والمكثفة للقيام بعملية عسكرية قاسية وخاطفة لتحرير المناطق الجنوبية وفق خطة تتيح المجال أمام الوساطات والمصالحات. وهو الأمر الذي وجدت روسيا نفسها أمامه كأمر واقع، من دون أن يكون لديها اعتراض كبير، خصوصاً أن آخر جولات التفاوض بينها وبين الأميركيين لم تكن قد وفّرت أجوبة على كامل الأسئلة الروسية.

وعند انطلاق المعارك، تبيّن هشاشة واقع المجموعات المسلحة بأكثر ممّا كانت القيادات الميدانية تقدّر، حتى إن الروس وجدوا أنفسهم في موقع مريح خلال مفاوضاتهم مع ممثلي هذه الجماعات الذين شعروا بأن القرار صار محسوماً باستعادة دمشق سيطرتها التامة على هذه المنطقة، وأن أي قوة إقليمية أو دولية لن تقدر على إعاقة هذا القرار. وهو ما سهّل العمليات، من دون الحاجة إلى كثافة نارية كبيرة، بخلاف ما يتحدث عنه الإعلام المعادي لسوريا والمقاومة، لا بل إن عدداً غير قليل من المناطق سقط من دون أي مواجهة حقيقية. ومن المتوقع أن تحسم الأيام المقبلة مصير بقية مناطق محافظة درعا، مع الإشارة إلى أن استنفار القوات السورية ومعها الحلفاء في أعلى ذروته لمواجهة أي احتمال مستجدّ.

عقدة إمكانية تحقيق الإنجاز

عملياً، صار الجميع يتصرف الآن على أن الشروط الأميركية الإسرائيلية غير قابلة للتحقق، وأن أي سجال سيستمر على هذا النحو لن يغيّر من الوقائع على الأرض. وربما من الأفضل مراقبة «الواقعية» المستجدة عند الأميركيين والإسرائيليين، إذ قال مستشار دونالد ترامب للأمن القومي، جون بولتون، إنّ بلاده لا ترى مانعاً في بقاء الأسد، وأنّ همّها هو إخراج إيران وحزب الله من سوريا، بينما قال الإسرائيليون إنهم «يقبلون» بانتشار الجيش السوري عند حدود الجولان فقط.

لكن المشكلة هنا ليست في الضجّ الاعلامي الأميركي والإسرائيلي والخليجي وبعض الروسي حول أن ما يجري في الجنوب هو حصيلة التفاهمات مع موسكو. المشكلة في كون عدد غير قليل من قيادات القوى السياسية في منطقتنا يتصرفون على أنه لا مجال لتحقيق انتصار صاف. وهؤلاء، كحال معارضي النظام السوري المنتشرين بين فنادق العالم، يعتبرون أن فشل مشروعهم سببه إحجام الغرب عن دعمهم، وهي قصة لن تنتهي قريباً. حتى بعض مراكز القوى في روسيا، التي تفكّر في كيفية «احتكار المشهد السوري»، يمكن أن تلعب أكثر على هذا الوتر، ويمكن لها أن تحرّض بعض القيادات السورية على الأمر نفسه. لكن لمن يهمه التعرف على وقائع ما يجري، عليه أن يقرأ عبارة واحدة: بشار الأسد سيبقى عمود خيمة المقاومة ومحورها!

إسرائيل: قلق واستنفار عسكري

يستنفر جيش الاحتلال الإسرائيلي قواته على طول المساحة التي يوجد فيها المسلحون في محاذاة الجولان المحتل. الأنشطة الاستخبارية في أوجها، وتحركات لرجال الاستخبارات قرب أماكن انتشار المجموعات السورية التي تحاول نقل بعض جرحاها من درعا إلى داخل فلسطين المحتلة، علماً بأن قوات الاحتلال تدرس الاجراءات التي يفترض بها اتخاذها على الأرض مع تلقّيها معلومات عن نية الجيش السوري الانتقال سريعاً إلى تلك المنطقة لاستعادة السيطرة على كل البلدات والقرى التي يحتلها المسلحون.

القلق الإسرائيلي المعلن هو من وصول مجموعات خاصة من حزب الله أو قوات الحرس الثوري إلى تلك المنطقة. لكن في حقيقة الامر، تسعى تل أبيب هناك إلى فرض قواعد على الأرض بما يوفر لها ضمانات أمنية طويلة الأمد. وأمس، أثار وزير الحرب أفيغدور ليبرمان، في اتصال هاتفي مع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، الوضع في سوريا، «وبالأخص الأحداث العسكرية في جنوب هذا البلد». وجدد لشويغو أن «إسرائيل لن تقبل أي وجود عسكري لإيران وحزب الله في أراضي سوريا، وستتحرك فوراً إذا رصدت محاولات منهما لتعزيز وجودهما هناك... ».

من جهتها، كشفت صحيفة «هآرتس» النقاب عمّا سمّته «الخطوط الحمر» في الجنوب السوري، والتي عبّر عنها قائد جيش الاحتلال غادي آيزنكوت، خلال لقائه رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية جوزيف دانفورد. ووفقاً لـ«هآرتس»، فإن «تل أبيب لن تقبل التنازل عن الخطوط الحمراء، في ما يخص الوجود العسكري في هضبة الجولان، خاصة رفضها المطلق لوجود قوات تابعة لإيران أو لحزب الله فيها، وأنها تريد التزاماً سورياً تاماً باتفاقية فصل القوات لعام 1974».

وأفادت «هآرتس» أنّ «إسرائيل أبلغت النظام السوري، عبر روسيا والولايات المتحدة، أنها لن تقبل وجوداً عسكرياً لغير الجيش السوري في المنطقة الحدودية في الجولان».

(الأخبار)

تصميم: سناء عيسى

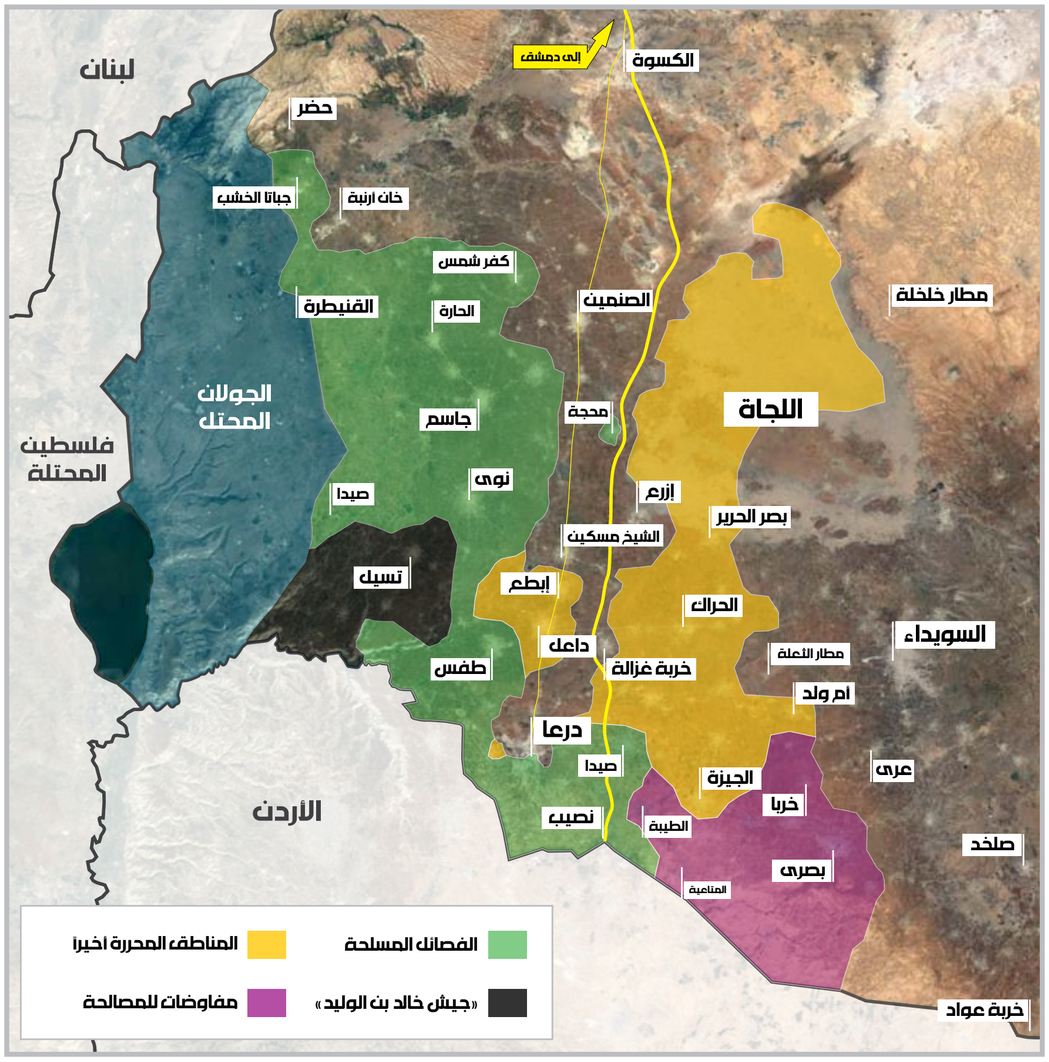

المشهد السياسي

التيار الحر يهاجم القوات: تتآمر على الجيش والمقاومة

تفاعل حديث الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، يوم الجمعة الماضي، عن اعتماد معيار محدد وواضح يجري الالتزام به، في توزيع الحصص الحكومية، استناداً إلى نتائج الانتخابات النيابية والحجم الشعبي الحقيقي للمكوّنات الحزبية، في أكثر من اتجاه سياسي. وكان لافتاً للانتباه عدم توقف المشاورات على أكثر من خط، فيما عقد لقاء لرؤساء الحكومات السابقين من خارج جدول الأعمال السياسي

الحريري يستقبل باسيل... قبل أن يبدأ إجازة عائلية (مروان طحطح)

مرّ الأسبوع الخامس على تكليف الرئيس سعد الحريري بتشكيل الحكومة كما مرّت كل الأسابيع التي قبله. مراوحة على إيقاع لقاءات سياسية عاجزة عن فكّ أيّ عقدة من العقد التي تواجه التأليف الحكومي منذ التكليف حتى الآن.

على الطريق نفسه، ينتظر أن يسير الأسبوع السادس، بفارق أن الرئيس سعد الحريري سيغادر بيروت، في زيارة خاصة إلى فرنسا للاحتفال مع زوجته لارا العظم بذكرى زواجهما الذي يصادف في الخامس من تموز. إجازة حريرية تتقاطع مع إجازة بدأها الرئيس نبيه بري قبل أقل من أسبوع، وينتظر أن تستمر حتى نهاية الأسبوع الحالي.

ولم يعرف ما إذا كان الحريري سيلتقي رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، قبيل بدء أمس، لم يتزحزح: لنا حق اختيار الوزراء الدروز الثلاثة.

وكما العقدة الدرزية، تشهد محاولات لإيجاد مخارج من دون التوصل إلى نتيجة حاسمة، فإن العقدة القواتية كذلك تشهد مساعي لحلها من دون نتيجة ملموسة، مع رهان على زيارة رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع لقصر بعبدا، في غضون ثمان وأربعين ساعة، لإمكان أن تنتج وصفة أو مخرجاً يرضي القوات والتيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية. ونقل زوار بعبدا عن رئيس الجمهورية أن الاتصالات لن تتوقف، وأن المخارج للعقد القائمة غير مستحيلة.

وإلى ذلك الحين، فإن كل المؤشرات تؤكد أن العقدة القواتية ما زالت مستعصية، بالرغم ممّا تردد عن استعداد قواتي للإعلان رسمياً أن تسمية نائب رئيس الحكومة هي حق لرئيس الجمهورية، مقابل أن يسمّي الأخير لهذا المنصب شخصاً مقرّباً من القوات. هذا الاقتراح ولد ميتاً لاستحالة أن يسمّي الرئيس ميشال عون نائباً لرئيس الحكومة لا يكون محسوباً عليه مئة في المئة. أما مقدمة تلفزيون «أو تي في» التي تعبّر عن الموقف السياسي للعهد، فقد ذهبت بعيداً في تحدّي القوات، التي أعلن نائب رئيسها النائب جورج عدوان للمرة الأولى ما كان يردّده القواتيون سراً، فأشار إلى أن تفاهم معراب المكتوب قضى بأن تتساوى الحصة الوزارية لكل من التيار والقوات في كل حكومات العهد. وقد اتهمت المحطة البرتقالية جعجع بضرب تفاهم معراب في العلن، بعدما كان يستهدفه بشكل مضمر طيلة الفترة الأخيرة، والسعي لاستخدامه لتحصيل المغانم والحصص.

> عقدتا «القوات» و«الإشتراكي»... مكانك راوح

رحلته الخاصة أو بعدها، علماً بأن ممثل «اللقاء الديموقراطي» في المفاوضات الحكومية النائب وائل أبو فاعور التقى أمس وزير الثقافة غطاس خوري، وأبلغه القرار «الاشتراكي» الحاسم بتسمية الوزراء الدروز الثلاثة في الحكومة الثلاثينية.

وعُلم أن تيار المستقبل يسعى إلى تسويق فكرة تقضي بأن يعمد وليد جنبلاط إلى تسمية وزيرين درزيين، إضافة إلى اقتراحه ثلاثة أو أربعة أسماء درزية يسمي منها رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الوزير الدرزي الثالث، بحيث يكون مشتركاً بين المختارة وبعبدا، لكن موقف «الاشتراكي»، حتى مساء الكونغرس الأميركي). كذلك لم يستتر جنبلاط من هجومه، فأشار في مقابلة مع «أو تي في» إلى أن لا أحادية في الشوف، بل كان هناك كمال جنبلاط وكميل شمعون. كما قال إن جنبلاط أهدر دم الدروز في السوداء لأنهم لم يجاروه، ليخلص إلى أنه يحق لرئيس «الاشتراكي» وزيرين لأن لديه 8 نواب.

وكان لافتاً للانتباه تأكيد رفول أن باسيل لن يعود وزيراً للخارجية، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه سيكون عضواً في الحكومة المقبلة.

(الأخبار)

وبينما كانت مائدة عشاء ثنائية تجمع الحريري بالوزير جبران باسيل، ليل أمس، في وادي أبو جميل، كان الوزير بيار رفول يتّهم القوات بالتآمر على الجيش والمقاومة (رسالة مندوبها في واشنطن إلى مسؤولين في

تقرير

نادي رؤساء الحكومات: مفتاح التأليف حصراً بيد الحريري

حين يتعلق الأمر باتفاق الطائف، وتحديد المسّ بصلاحيات الرئاسة الثالثة، لا يكون غريباً اصطفاف المكوّنات السياسية السنية خلف موقع رئاسة الحكومة، مهما كانت هوية المقيم في السرايا الحكومية. في هذا السياق، انعقد اللقاء الرباعي الذي جمع سعد الحريري برؤساء الحكومة السابقين أول من أمس

ميسم رزق

كلما طال أمد تأليف الحكومات في لبنان، سهّل ذلك تفريخ عناوين خلافية يتصل معظمها بالصلاحيات والتوازنات الداخلية والصراع التاريخي على السلطة. في هذا السياق، يأخذ التأخير في ملف التأليف البلد في اتجاه عناصر جديدة للتأزم الداخلي. فُتح الباب أمام مُنازلة مفتوحة بعنوان «الدفاع عن الصلاحيات الرئاسية»، ظاهر الصراع دستوري، لكن مضمونه سياسي، لا بل يندرج ضمن معارك الطوائف على تثبيت «أختام» نفوذها ضمن وعاء النظام السياسي الطائفي القائم.

يسارع البعض إلى القول إن تغريدة النائب جميل السيد هي التي أعطت الحريري ذريعة «دب الصوت» دفاعاً عن الصلاحيات، في تغريدته، من موقعه كنائب مستقل وحليف للمقاومة، لمح السيد إلى توقيع «عريضة (نيابية) لتكليف آخر غير الرئيس سعد الحريري مهمة تشكيل الحكومة إذا ظل رهينة». تغريدة تلتها بيانات؛ أبرزها تلك التي صدرت عن الدائرة الإعلامية في القصر الجمهوري، وتناولت صلاحيات رئاسة الجمهورية في تأليف الحكومة وفق الدستور، وكذلك عن كتلة المستقبل وأكدت أن مهمة التأليف منوطة حصراً بالرئيس المكلف بالتعاون والتنسيق الكاملين مع رئيس الجمهورية. في هذا الوقت الحكومي الضائع، أطل رؤساء الحكومات السابقين في أول لقاء يجمعهم بعد الانتخابات النيابية. استضاف اللقاء، أول من أمس، الرئيس سعد الحريري في منزله في وادي أبو جميل بحضور كل من فؤاد السنيورة ونجيب ميقاتي وتمام سلام. بدا المجتمعون، وكلهم أتوا بثياب غير رسمية، كأنهم قرروا الوقوف خلف رئيس الحكومة المكلف في معركة الدفاع عن صلاحيات الرئاسة الثالثة، في مواجهة الاجتهادات أو التفسيرات الدستورية التي تريد الانتقاص من هذه الصلاحية شبه المطلقة وغير المقيدة بسقف زمني.

ثمّة من لا يُريد للحريري أن يقف متفرّجاً في مواجهة ما يتعرض له من حملات. رمزيّة التوقيت للكلام الصادر عن جهات مختلفة بشأن الصلاحيات، استوجبت استنفار الرئيس فؤاد السنيورة. هو ليس ابن البارحة. من يعرفه، ويعرف منطق تفكيره، يدرك حساسيته تجاه كل ما يمس الصلاحيات، وهو الذي خاض معركة شرسة ضد الرئيس إميل لحود، وصولاً إلى محاولة شطب موقع الرئاسة الأولى قبل عقد ونيف من الزمن.

يريد السنيورة أن تُسمع كلمة الزعيم السني الأقوى، تماماً كما هي الحال عند المسيحي الأقوى والشيعي الذي لا منافس له والدرزي الأول إلخ.... لا شيء «يضمن» ذلك بالنسبة إلى السنيورة، سوى اتفاق الطائف الذي صار نصاً دستورياً تبناه الجميع وأقسم رئيس الجمهورية على حمايته.

وفي المعلومات، أن السنيورة حاول جاهداً منذ أكثر من عشرة أيام عقد الاجتماع الرباعي، لكنه اصطدم برفض حريري بداية «تجنباً لإغضاب الرئيس ميشال عون»، كما تقول أوساط مطّلعة على اللقاء، لكن إصرار السنيورة أحرج الحريري، برغم اقتناع الأخير بمردوده الإيجابي. وشدد السنيورة أمام نواب في كتلة المستقبل على أن «الكلام الذي نسمعه (حول الصلاحيات) لا بد من الرد عليه، وصولاً إلى التصدي له». استخدم الرجل مفتاح الطائفة وجمهورها الذي «لن يسكت في حال التساهل»... والدليل «انتفاضته» في الانتخابات النيابية الأخيرة على التسوية مع ميشال عون والتنازلات له»، ما يعني أن الماضي في سياسة التنازلات «سيرتد علينا بنتائج وخيمة».

هناك نقطة جوهرية لا بد من تسجيلها قبل الدخول في تفسير معاني اللقاء ورسائله، وهي أن المجتمعين في بيت الوسط، كأنوا يحمون أنفسهم قبل توفير الحماية للحريري نفسه. معه أولاً، ومن ثمّ في مقابل المواقع الدستورية الأخرى.

في تفسير أوضح، يدرك أي طامح لاحتلال منصب الرئاسة الثالثة إذا كان من المحسوبين على التيار الأزرق، (إذا تسنت له الظروف) أن الحريري هو محطة العبور الإلزامية للسرايا الحكومية، تماماً كما حصل مع السنيورة مرتين ومع تمام سلام مرة واحدة، وبالتالي يأتي هذا الاجتماع ع«دفعة عالحساب».

بالنسبة إلى ميقاتي، لن يكون الحريري معبراً إلزامياً له. القرار الدولي والإقليمي أتى بميقاتي رئيساً للحكومة في عام 2005 ولم تكن الخصومة السياسية مع الحريري سوى بطاقة عبوره في عام 2011 إلى السرايا الكبيرة. أي أنهما في هذه النقطة تحديداً في حالة خصومة دائمة.

هذه المرة لم ينزل ميقاتي الى بيت الوسط كنائب منتخب بالتحالف مع الحريري أو ضمن لوائحه. نزل نائباً منتخباً بقدرة ذاتية دفعت الحريري بعد الانتخابات إلى القول إن «ميقاتي خير من يمثّل طرابلس»، بينما كان بإمكان رئيس تيار العزم التهرب من الدعوة والاكتفاء بالتفرّج على الحريري وهو «يأكل العصي».

الدفاع عن صلاحيات رئيس الحكومة السني شعار يجرح الجميع، وأولهم ميقاتي الذي لا يفوت مناسبة للتحذير من خطورة المس بالطائف وصلاحيات رئاسة الحكومة، أضف الى ذلك كون اللقاء فرصة للرئيس ميقاتي، لتحييد نفسه عن باقي المكونات السنية خارج عباءة الحريري. صحيح هو في الموقع الوسطي بين الحريري وخصومه (سُنّة 8 آذار)، لكن «في وقت الجدّ» لن يتوانى عن دعم أي شخصية تحتل هذا الموقع. هي مبادرة حسن نية، علّها تدفع برئيس الحكومة إلى حجز مقعد وزاري لكتلة ميقاتي، وخصوصاً في ظل رفض الحريري الفكرة حتى الآن (أعادت الكتلة المطالبة بالتوزير في اجتماعها الأخير قبل ساعات قليلة من لقاء رؤساء الحكومات)!

بكل الأحوال، أعطى اللقاء جرعة دعم كبيرة لرئيس الحكومة. أراد الأربعة القول إن «الخلافات حول بعض الملفات تختفي أمام أي تهديد يمس صلاحيات الموقع السياسي الأول للطائفة السنية، أياً تكُن الشخصية التي تشغله».

> رفض الحريري في البداية عقد اللقاء «تجنباً لإغضاب الرئيس عون»

وأكدت مصادر متابعة أن اللقاء تضمن «رسائل متعدّدة الاتجاهات». واحدة لبعبدا تقول بأنه «في الشأن المرتبط بالتأليف، قد يكون هناك بعض التباينات، أما في شأن الصلاحيات، فالجميع يقف صفاً واحداً خلف الحريري». وثانية لحزب الله تقول إن «من غير الجائز الوقوف خلف سنّة 8 آذار وتشكيل رافعة لهم، وفرض تسميات على الحريري لا يقبل بها». وثالثة وأخيرة لبعض الأطراف التي لا تساوم على حصتها، تأكيداً على أن «مفتاح التأليف هو في يد رئيس الحكومة وحده».

وحسب أحد رؤساء الحكومات، تميز اللقاء بالصراحة، وقد قدم الحريري وجهة نظره، من دون أن يطلب شيئاً محدداً من الحاضرين، وركز على المخاطر الأساسية التي تواجه البلد سياسياً واقتصادياً ومالياً، ووافقه في ذلك السنيورة، فيما أبلغه ميقاتي أنه مع كل ما من شأنه تسهيل ولادة الحكومة وبأسرع ما يمكن للتصدي للملفات الكبيرة، وأولها الوضع الاقتصادي والمالي.

السنيورة حاول جاهدا منذاكثر من عشرة ايام عقد الاجتماع الرباعي (دلاتي ونهرا)

تقرير

اجتماع أميركي ـ إسرائيلي لبحث النفط اللبناني!

قال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس إنه بحث مع مسؤولين أميركيين كبار في البيت الأبيض «النزاع النفطي» بين لبنان و«إسرائيل»، وملف الطاقة في قطاع غزة. وأشار شتاينتس إلى أن الاجتماع الذي انعقد في البيت الأبيض شارك فيه كبير مستشاري الرئيس الأميركي جاريد كوشنر والمبعوث الخاص للمفاوضات الدولية جيسون غرينبلات والسفيرة الأميركية في لبنان اليزابيث ريتشارد، وانضم إليهم السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة رون ديرمر.

وقال شتاينتس في تغريدة عبر حسابه في «تويتر»: تم خلال الاجتماع مناقشة موضوع النزاع البحري بين إسرائيل ولبنان». وأضاف: كما تم بحث شروط تطوير حقل غاز (مارين غزة) قبالة سواحل غزة، وحلول لتخفيف الأزمة الإنسانية في غزة، بما في ذلك إمدادات الكهرباء والمياه».

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى لعب دور وساطة بين لبنان والعدو الإسرائيلي، ومحاولة ترسيم «الحدود البحرية» التي أدى رسمها سابقاً إلى احتلال العدو مساحة نحو 860 كلم مربع من المنطقة الاقتصادية اللبنانية. ويتواصل كوشنر مع رئيس الحكومة سعد الحريري لهذه الغاية.

(الأخبار، الأناضول)

مروان طحطح)

علم وخبر

بلدية الميناء ليست بخير ايضاً

كانَ «لعنةً» ما حلّت على مجالس بلديات قضاء طرابلس. الأمر لا يتعلّق فقط بفشل مجلس بلدية مدينة طرابلس، وتكبيله سياسياً وأمنياً وغياب التجانس بين أعضائه، بل بالمشاكل التي حلّت أيضاً على مجلس بلدية الميناء، برئاسة عبد القادر علم الدين، المحسوب على تيار العزم، والذي كان شقيقه عبد المنعم علم الدين يُريد الترشح على لائحة أشرف ريفي في الانتخابات النيابية. وبحسب المعلومات، فإنّ عبد القادر علم الدين مُتّهَم بعددٍ من الملفات المالية، «وقد طلب النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم التوسّع في التحقيقات». أيضاً، يُطالب أعضاءً في بلدية الميناء بإقالة علم الدين، إلا أنّ السياسة تدخلت مُجدّداً بحجة أنّ الظروف «غير مُلائمة».

تغييرات حزبية داخل «التيار»

يتجه التيار الوطني الحر إلى إجراء العديد من التغييرات الحزبية، في هيئات الأقضية والهيئات المحلية والمراكز الإدارية في «مركزية» التيار العوني. وقد عمّم رئيس «التيار» الوزير جبران باسيل على جميع الحزبيين الراغبين في تبوّء مراكز حزبية قرار المبادرة إلى تقديم طلباتهم. يأتي ذلك، بعد أن أقرّ المجلس الوطني في التيار الوطني الحرّ، في 7 شباط الماضي، سلسلة من التعديلات على النظام الداخلي، أبرزها إلغاء الانتخابات في الهيئات المحلية وهيئات الأقضية، ليُصبح الأعضاء مُعيّنين من قِبَل رئيس الحزب.

100 مليون دولار للميدل إيست في ذمة الدولة؟

قالت جهة رقابية إن مستحقات شركة طيران الشرق الاوسط على الدولة اللبنانية بدل تذاكر سفر للوزراء والمسؤولين واستئجار طائرة خاصة بلغت نحو 100 مليون دولار!

تقرير

الحريري يبيح للجراح... «وهب» قطاع الاتصالات

توضيح غير مسبوق بمضمونه أصدره رئيس حكومة تصريف الأعمال، قبل أيام قليلة، أعطى فيه الوزراء حق تقدير الحدود الضيقة لتصريف الأعمال. أما النتيجة، فإفساح المجال أمام وزير الاتصالات، خلافاً للقانون، لتنفيذ المرسوم المشبوه الرقم 3260، الذي يجيز لشركات خاصة الاستيلاء على قطاع الاتصالات

إيلي الفرزلي

يوحي التوضيح الذي أصدره رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري في 29 حزيران 2018، أنه يأتي في إطار حرصه على ضرورة التقيّد بالتعميم الذي أصدره في السابع من حزيران بشأن التقيّد بأحكام المادة 64 من الدستور التي تنص على أن «لا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال».

لا خلاف على تفسير «المعنى الضيق». مع استقالة كل حكومة يتكرر التعميم نفسه: «... ما يدخل في نطاق تصريف الأعمال هي تلك القرارات التي من شأن عدم

> **هل سبق لرئيس الجمهورية، المؤتمن على الدستور، أن اطّلع على تعميم الحريري قبل إصداره؟**

اتخاذها أن ينتج عنه فراغ كامل أو تعطيل لكل أعمال السلطة التنفيذية ووقف لإدارة مصالح الدولة العامة، وكذلك يدخل في نطاق تصريف الأعمال القرارات التي تجد مبرراتها في حالة الضرورة والظروف الاستثنائية وتأمين الأمن والنظام العام وأمن الدولة الداخلي والخارجي، وتلك التي يحتمل سقوطها إن لم تتخذ في مهلة محددة بالقوانين».

النص نفسه يتكرر منذ أصبح اتفاق الطائف دستوراً. لكن هل التعميم الصادر عن الحريري يأتي في الإطار نفسه، أي التشديد على ضرورة التقيد بالحدود الدنيا لتصريف الأعمال؟

نص التعميم الحريري غير مألوف. وبدلاً من التأكيد على ضرورة التقيد بموجبات تصريف الأعمال، فهو يعطي الوزراء الحق في الاستنساب والتوسع في صلاحياتهم. أكثر من ذلك، هنالك فقرة مفخخة تنص على الآتي: «إن الملفات والمعاملات التي يرى فيها الوزراء المختصون انطباقها على مبدأ تصريف الأعمال وأن من شأن توقيفها عرقلة تأمين استمرارية المرفق العام، يُمكن للإدارات المعنية استمرار إنجازها واستكمالها وفقاً للأصول المرعية الإجراء ودون الحاجة للاستحصال على الموافقة الاستثنائية بشأنها».

هذه فقرة تخالف التعميم الأول بدلاً من تأكيده (التقيد بالحدود الدنيا لتصريف الأعمال)، لا سيما لناحية إشارته إلى أنه «في حال اعتبار أن ثمة قراراً إدارياً يدخل في نطاق الأعمال التصرفية التي تقتضي الضرورة اتخاذه في خلال فترة تصريف الأعمال إيداع مشروع القرار رئاسة مجلس الوزراء للاستحصال بشأنه على الموافقة الاستثنائية لفخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس الوزراء».

قرر الحريري منفرداً التخلي عن صلاحياته وصلاحيات رئيس الجمهورية أيضاً، وحرّر الوزراء، بالتالي، من الحاجة إلى الحصول على الموافقة الاستثنائية، وترك لهم حق تقدير الأعمال التي تدخل في نطاق تصريف الأعمال!

لكن لماذا قرّر الحريري «وهب» هذا الحق المخالف للقانون إلى الوزراء؟

تشير المعلومات إلى أن الهدف المباشر لهذا «الوهب» هو تنفيذ المرسوم المشبوه والمهرّب الرقم 3260، الذي يسمح لشركات خاصة بوضع يدها مجاناً على قطاع الاتصالات، وخاصة على مشروع الألياف الضوئية، الذي وظفت فيه الدولة أموالاً طائلة، وتقدر قيمته حالياً بنحو 10 مليارات دولار.

فقد تردد أن وزارة الاتصالات حاولت شفهياً، وبشكل استباقي، التماس موقف مجلس شورى الدولة بشأن ما إذا كان تطبيق المرسوم يدخل في نطاق تصريف الأعمال أو لا، فكانت الإجابة سلبية.

وهو الرأي نفسه الذي سمعته مصادر سياسية أيضاً. كذلك خرجت أصوات من بعض القضاة والسياسيين تؤكد أنه بالرغم من نشر المرسوم المشبوه في الجريدة الرسمية، فإن وزير الاتصالات لا يستطيع تطبيقه في ظل حكومة تصريف الأعمال، إذ إن القرارات التطبيقية للمرسوم، والتي تصدر بالارتكاز عليه، تقع حكماً خارج النطاق الضيق لتصريف الأعمال، لأنها سوف تنتج آثاراً مباشرة وجذرية على الواقع الاستثماري والمالي لقطاع الاتصالات، كما ستؤدي إلى تغيير في الواردات المالية لوزارة الاتصالات ونطاق مسؤولياتها عن إدارة واستثمار وصيانة الشبكة الهاتفية الثابتة والأكلاف المالية المرتبطة بها. كذلك ستؤثر على الواقع المالي والاستثماري للوزارة ومدى احترام قانون الموازنة العائد لها ومدى اتساع رقعة مسؤولياتها، وهذه كلها تطرح إشكالية رقابية مع السلطة التشريعية بعد اكتمال المجلس بانتخاب لجانه.

وعليه، فإن وزير الاتصالات كان محكوماً بترك تطبيق المرسوم إلى الحكومة المقبلة التي سوف يقع على عاتقها مسؤولية تأمين الواردات الضرورية لتغذية المالية العامة والخزينة ضمن قانون الموازنة، بما في ذلك واردات وزارة الاتصالات.

وبالتالي، فإن أي خطوة باتجاه تطبيق المرسوم كانت ستتناقض حكماً مع مضمون التعميم الأول للحريري (... الأعمال التي ترمي إلى إحداث أعباء جديدة أو التصرف باعتمادات هامة أو ادخال تعديل جوهري على سير المصالح العامة وفي أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية لا تدخل ضمن نطاق تصريف الأعمال. ولا يجوز لحكومة مستقلية، من حيث المبدأ، أن تقوم بها باستثناء ما تعلق منها بتدابير الضرورة التي تفرضها ظروف استثنائية تتعلق بالنظام العام وامن الدولة الداخلي والخارجي وكذلك الاعمال الادارية التي

شبكة مصالح تسعى إلى استيلاء شركات خاصة على قطاع الاتصالات قبل تشكيل الحكومة (هيثم الموسوي)

يجب اجراؤها في مهل محددة بالقوانين تحت طائلة السقوط والابطال).

أكثر من ذلك، لمجلس شورى الدولة آراء استشارية عديدة في مجال تحديد تصريف الأعمال، لا سيما منها الاستشارة الرقم 2005/265 والاستشارة الرقم 2005/212 والاستشارة الرقم 2003/24، التي تؤكد على القرار الصادر عن المجلس في قراره الرقم 614 الصادر في 1969/12/27، والذي يشير فيه إلى أن تصريف الأعمال يجب أن ينحصر في الأعمال اليومية التي يعود للهيئات الإدارية إتمامها ويتعلق إجراؤها في الغالب على موافقة هذه الهيئات، كتعيين أو نقل الموظفين وتصريف الأعمال الفردية التي لا يمارس عليها الوزراء سوى إشراف محدود.

ما سبق يؤكد أن أي قرار يصدر عن وزير الإتصالات جمال الجراح سيكون عرضة للطعن فيه أمام مجلس شورى الدولة وإبطاله بسرعة فائقة وسهولة كبيرة، انطلاقاً من هذه النتيجة المرتقبة، ومن أجل الالتفاف على المسار القانوني الذي يفترض أن يسلكه المرسوم (تأجيله أو تعريضه للطعن)، هبّ الحريري لنجدة وزيره، فأصدر توضيحاً لتعميمه الرقم 2018/21، هدفه توفير الغطاء للجراح في سعيه إلى مخالفة القانون وتحويل مرسوم وهب شبكة الفايبر أوبتيك لشركات خاصة نافذة إلى أمر واقع.

من دفع باتجاه هذا الخيار الحريري يدرك أن عدم التطبيق حالياً، يعني بمنطق الشركات ومن وراءها عدم ضمان تنفيذه لاحقاً، خاصة أن جهات سياسية عديدة تعتبر أن المرسوم هُرّب، ولا يتلاءم مع نظرتها إلى مستقبل القطاع، لا سيما في الشق المتعلق بإنشاء شركة اتصالات لبنان (ليبان تلكوم) التي ينص عليها قانون الاتصالات، وتنتظر تشكيل الحكومة المقبلة لطلب استرداد المرسوم قبل تنفيذه وإعادة النظر فيه تمهيداً لإلغائه. وعليه، فإن التطبيق الفوري يفرض أمراً واقعاً جديداً يعقّد الأمر، ويعطي للشركات حقوقاً مكتسبة.

ليس التوضيح غب الطلب الذي أصدره الحريري ترخيصاً للوزير لمخالفة القانون فحسب، بل يحرره من ضرورة الحصول على الموافقة الاستثنائية لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء (التعميم السابق الرقم 2018/21 تاريخ 2018/6/7)، فهل سبق لرئيس الجمهورية، المؤتمن على الدستور، أن اطّلع على تعميم الحريري قبل إصداره؟ وهل يدرك المسار الذي يسلكه من يريدون وضع اليد على بئر نفط الاتصالات وتضييع حقوق الدولة اللبنانية؟

مقال

الحكومة مجتمعة ملزمة بتصريف الأعمال

عصام نعمة إسماعيل*

درجت الحكومات اللبنانية بعد اتفاق الدوحة على التوقف عن عقد جلسات، بحجة أنها في فترة تصريف الأعمال، واكتفى الوزراء إفرادياً بتصريف الأعمال، بحيث لا تعقد الحكومة اجتماعاتها إلا في حالات طارئة جداً.

إن هذه الممارسة تخالف نص المادة 64 التي تتحدث عن حكومة تصريف أعمال وليس عن وزير تصريف أعمال، ذلك أن الثابت في الدستور (المادتان 17 و65) أن السلطة الإجرائية يتولاها مجلس الوزراء بعدما كانت وفق الدستور السابق على تعديل عام 1990 منوطة برئيس الجمهورية، وبالتالي، فإن هذا المتغير يجعل من المتعذّر تطبيق المبادئ التي كانت مطبّقة سابقاً أو حتى المطبّقة في فرنسا التي يختلف نظامها الدستوري عن نظامنا الجديد.

في ظلّ الدستور السابق، كانت السلطة التنفيذية منوطة برئيس الجمهورية، وكان دور مجلس الوزراء محدوداً، وكان بإمكان رئيس الجمهورية التقرير في أي موضوع يتصل بمهمات السلطة التنفيذية من دون أن يكون مقيّداً بحالة تصريف الأعمال التي هي متصلة بعمل مجلس الوزراء كهيئة جماعية أو بالوزراء إفرادياً.

> **لا يجوز للحكومة بعد الطائف أن تتخلى عن ممارسة دورها أو أن تعتكف عن الاجتماع بحجة أنها مستقيلة**

أما بعدما أصبحت السلطة التنفيذية تتولاها الحكومة (الطائف)، فلم يعد من الجائز أن تتخلى عن ممارسة هذه السلطة، أو أن تعتكف، بحجة اعتبارها مستقيلة، عن الاجتماع، متنازلةً ضمنياً عن صلاحياتها للوزراء ليتولوا إفرادياً تسيير شؤون السلطة التنفيذية عبر تسيير أعمال وزاراتهم، بالرغم من أن هذا التنازل ليس له أي أساس دستوري وإنما كان الوزراء سابقاً يكملون إفرادياً كمعاونين لرئيس الجمهورية الذي كان يستمر في رأس السلطة التنفيذية.

اليوم، وبعدما أصبحت الحكومة هي التي تتولى السلطة التنفيذية، وبغياب النص الصريح، فإن أحداً لا يستطيع الحلول محلها في ممارسة شؤون هذه السلطة واتخاذ القرارات اللازمة لتأمين سير المرافق العامة وتسيير شؤون المواطنين.

وتُعزّز هذه الحجة بالفقرة الأخيرة من المادة 64 من الدستور التي ألزمت الحكومة أن لا تمارس صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

وبوضوح تام وبقصدٍ مباشر، فرض الدستور اللبناني، بصريح النص، على الحكومة أن تتولى تصريف الأعمال، والمقصود بالحكومة مجلس الوزراء كهيئة جماعية لا مجموع أعضائه كل بمفرده، ومع النص الصريح على أن من يتولى تصريف الأعمال هو «الحكومة» فلا مجال لتطبيق الاجتهاد السابق، الفرنسي أو اللبناني.

وما يعزز هذا التفسير أيضاً أن الدستور ميّز بين الحكومة كهيئة جماعية وبين مجموع أعضائها، فإذا كان المخاطب مجموع الوزراء فإن النص يخاطب الوزراء مثل المادة 66 التي تقول بوجوب أن يتحمل الوزراء إجمالياً تجاه مجلس النواب تبعة سياسة الحكومة العامة. ففي هذه المادة تمييز واضح بين الوزراء إجمالياً أو إفرادياً وبين الحكومة كهيئة جماعية. وكذلك في المادة 67 التي نصّت على أن «للوزراء أن يحضروا إلى المجلس إن شاؤوا وأن يُسمعوا عندما يطلبون الكلام...». وفي هذا النص، فإن إلزامية حضور جلسات مجلس النواب إنما هي للوزراء إجمالياً أو فردياً ولا إلزام على الحكومة كهيئة دستورية بحضور جلسات مجلس النواب.

أما عندما يستخدم الدستور كلمة «حكومة»، فالمراد بهذا المصطلح الهيئة الجماعية المحدد أصول اجتماعها واتخاذ قراراتها في المادة 65 من الدستور. ولو شاء المشترع أن يتولى الوزراء تصريف الأعمال لاستخدم المصطلح الآتي: «ولا يمارس الوزراء صلاحياتهم...»، لكن حيث إن الدستور استخدم مصطلح «الحكومة» وقرنه بتصريف الأعمال، فإن من الخطأ حصر تصريف الأعمال بالوزراء بصورة إفرادية لتسيير شؤون وزارتهم، لأن الأعمال الوزارية الفردية لا تغطي أعمال الحكومة، بل لا بدّ من تأدية مجلس الوزراء واجبه الدستوري كاملاً واحترام النص الدستوري الذي أوجب على الحكومة ممارسة تصريف الأعمال حتى نيلها الثقة.

* أستاذ جامعي

تقرير

دفعة جديدة من النازحين العائدين عبر المصنع

رامح حمية

عاد نحو مئة نازح سوري، أمس، الى قراهم داخل الأراضي السورية عبر نقطة المصنع الحدودية. 67 نازحاً من مخيمات البقاع الأوسط اختاروا العودة طوعاً الى قرى ريف دمشق، بواسطة حافلتين استقدمتا من الداخل السوري لهذه الغاية، في حين أن 30 نازحاً دخلوا الأراضي السورية بسياراتهم السورية الخاصة المرخصة قانونياً، عبر نقطة المصنع الحدودية. العودة كانت بتنسيق واضح بين الأمن العام اللبناني والسلطات السورية، حيث كان في استقبال العائدين عند نقطة جديدة يابوس ممثلون عن منظمات تابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر السوري، وممثل عن اللواء ماهر الأسد، ورئيس لجنة المصالحة السورية أكرم جميلي.

وفي الوقت الذي تداولت فيه وسائل إعلامية أن النازحين الذين عادوا إلى الأراضي السورية عبر نقطة المصنع هم من بلدة عرسال، نفى رئيس بلدية عرسال باسل الحجيري لـ«الأخبار» ذلك، مشدداً على أن العائدين هم من مخيمات وقرى البقاع الأوسط وليس من عرسال، وأن غالبية النازحين السوريين الراغبين في العودة من عرسال هم من قرى القلمون الغربي، على المقلب السوري من جرود عرسال، وبالتالي تعتبر عودتهم عبر الجرود أقصر بالمسافة وأسهل لجهة المشقة. ونفى الحجيري معرفته بمواعيد المراحل المقبلة لعودة نازحين من بلدة عرسال، لكنه في المقابل شدد على أن اللوائح الاسمية للراغبين في العودة جاهزة وسلمت للأمن العام اللبناني بانتظار تحديد الساعة الصفر، وأكد الحجيري أن من المرجّح أن يعلن بشكل متقارب عن مواعيد لعودة دفعات من النازحين الى سوريا في القلمون الغربي خلال الأيام القليلة المقبلة.

> **اللوائح الاسمية التي سُلمت للأمن العام اللبناني تتضمن 3193 نازحاً سورياً**

وعلمت «الأخبار»، استناداً إلى مصادر متابعة، أن اللوائح الاسمية التي سلمت للأمن العام اللبناني تتضمن 3193 نازحاً سورياً، وقد توقفت عمليات التسجيل ريثما يتم الانتهاء من مراحل عودة المسجلين حتى الآن. ولفتت المصادر إلى أن تسجيل الأسماء طوعي، حتى إن هناك حماسة من قبل غالبية السوريين من قرى القلمون الغربي في عرسال على تسجيل الأسماء، ويقارب عددهم 25 ألف نازح، ما خلا أبناء القصير الذين يرغبون في العودة أيضاً، ولكن ثمة عوائق معينة في ملفهم ينتظر معالجتها قبل قرار عودتهم، بحسب ما تؤكد المصادر.

ويبلغ عدد النازحين الموجودين في عرسال، بحسب المصادر، ما يقارب 45 ألف نازح سوري، إلا أن العدد يرتفع إلى 60 ألفاً بحسب الجمعيات والمنظمات التي «لم تلحظ عودة قسم كبير من هؤلاء إبان فترة رحيل المسلحين الى إدلب والرقة وغيرهما من المناطق السورية»، وفق المصادر نفسها.

(عروان طحطح)

تقرير

توزير «الأقليات»... بلا حكومة الـ 32!

في نظام الطوائف، المطلوب تمثيل كل الطوائف، وهو ما يفترض أن يراعيه مشكّلو الحكومة في الدرجة الأولى. ولكن ما إن يبدأ التشكيل حتى يغصّ هؤلاء ببحصة الطوائف الصغرى تحت ألف حجة وحجة: طائفة السريان نموذجاً

رلى إبراهيم

عند تشكيل كل حكومة جديدة، يعود الحديث عن منح الأقليات المسيحية، لا سيما السريان، حقيبة. لكن في كل مرة تطفو وعود كثيرة من دون أن «تكتمل الفرحة» التي ينتظرها هؤلاء منذ الاستقلال. أخيراً، انتشر جو إيجابي في هذا الشأن، لا سيما مع حديث رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل عن ضرورة تمثيل السريان والعلويين، تلاه تصريح لرئيس الجمهورية ميشال عون خلال حضوره افتتاح المقر البطريركي السرياني في العطشانة عن ضرورة «عدم تهميش أي طائفة»، لا سيما السريان.

على رغم ذلك، يشعر سياسيون ورجال دين من السريان و«الأقليات المسيحية» بالقلق. كلام رئيس الجمهورية أراحهم وكذلك كلام باسيل. لكن ثمة من يربط هنا توزير الأقليات بتوسيع الحكومة إلى 32 وزيراً، وإلا فلا مكان لأي إضافة سوى المتعارف عليها في السابق. ذلك على رغم أن الحجة خلال تشكيل حكومة تمام سلام كانت معكوسة، حين قيل إن تمثيل الأقليات يجري في حكومة من 24 وزيراً ولا يمكن تطبيقه على الحكومة الثلاثينية! هكذا يتبين أن كل الحكومات تجاهلت وجود شخصيات سياسية وتكنوقراط، ينتمون إلى طوائف «الأقليات». والتبرير موجود دائماً. يثير هذا الأداء حفيظة رئيس الرابطة السريانية

«أضاف الأقليات» في عهدة رئيس الجمهورية «المشرقي» والحريص على عدم تهميش أي طرف (مروان طحطح)

> **يمكن منح مقعد لممثلي «الأقليات»، سواء كانت الحكومة من 30 وزيرا أو 24!**

حبيب افرام، فالتمثيل لا يفترض أن يربط بحجم الحكومة بل بـ«حقوق طائفة من المرفوض أن تبقى ممنوعة من الصرف». ويضيف: «مهما كان عدد الوزراء، نصرّ على تمثيلنا وألا نبقى على هامش هذا النظام». وفي هذا السياق جرى الحديث عن إصرار الأرمن من جهة أخرى على الحصول على وزيرين، فشكّل هذا الطلب «حجة» لرئيس الحكومة سعد الحريري لرفض تمثيل الأقليات. عن ذلك يهم افرام التأكيد «أننا لا نتنافس مع أحد ولا نريد أن تأتي حصتنا على حساب أحد. نثق برئيس الجمهورية المؤتمن على حضورنا، لا بل حقوقنا بعهدته، وهو يعرف كيف يثبت أنه الرئيس المشرقي الذي سينصفنا بعد أن بقينا طوال سنوات مهمشين من الإدارة والحضور النيابي». الأهم أن هذه الفرصة قد تكون الفرصة شبه الأخيرة، خصوصاً أنها المرة الأولى التي يثار فيها تمثيل الأقليات بهذا الصخب وبصرّ رئيس الجمهورية على «إعطاء كل ذي حقّ حقه». مطلب السياسيين ورجال الدين السريان هنا غير مرتبط بتوزير علوي من عدمه أو حصول الأرمن على وزير أو وزيرين. وهو ما يشير إليه افرام، إذ شكلت أكثر من حكومة من 30 وزيراً بوزير أرمني واحد وآخر للطائفة الإنجيلية: «حقنا ضمن المجتمع المسيحي: توزير إنجيليين وأرمن وأقليات». لا يتعلق الأمر هنا بتوزير افرام من عدمه، هي قضية «إجحاف تاريخي يفترض أن ينتهي اليوم بتمثيل طائفة مهمشة في بلد أساس نظامه المحاصصة الطائفية». الكرة اليوم ليست في ملعب الحريري ولا حتى في ملعب باسيل. مفتاح «التمثيل العادل لكل الطوائف»، بما فيها الطوائف الصغرى، بيد رئيس الجمهورية ميشال عون الحريص على هذه القضية. والمسؤولية اليوم مضاعفة، لا سيما أن أول حكومة للعهد قفزت فوق ما يراه «سياسيّو الأقليات» حقوقاً لطوائفهم. ويقول بعض هؤلاء إنه بات لزاماً على الرئيس أن يصحح خللاً رئيسياً في نظام الطوائف، ولو جرى ذلك على حساب حصته الخاصة. فببساطة، الأمر لا يحتاج إلى تأليف حكومة من 32 وزيراً. يمكن منح مقعد لممثلي طوائف الأقليات من ضمن الحصة المسيحية، سواء كانت الحكومة من 30 وزيراً أو من 24 وزيراً حتى! فما ينصّ عليه الدستور والأعراف هو المناصفة بين المسلمين والمسيحيين. وما عدا ذلك فليس أكثر من توزيعة قابلة للتعديل بقرار سياسي.

> **علي فضة لـ«الأخبار»: نحن لا نحبي الرمادية في الموقف السياسي (مروان بو حيدر)**

تقرير

جبل محسن: الفراغ يولّد النقار على الزعامة

الكل يتسابق في منطقة جبل محسن على «تحصيل حقوق الطائفة العلوية»، ولا سيما في ضوء انحسار نفوذ الحزب العربي الديمقراطي ومعه آل عيد. وكذلك عدم تشكيل مجلس علوي جديد. الحراك السياسي في «الجبل» يعد الانتخابات النيابية، يشي بمرحلة جديدة قد تفرز وجوهاً غير تقليدية وخطاباً سياسياً ليس مألوفاً في البيئة العلوية

ساندي الحايك

منذ أن طوت طرابلس «حرب المحاور» في عام 2014، لم يحصل المتضررون من أبناء جبل محسن على ما يعوّض خسائرهم في الأرواح والمنازل والمحال التجارية. كذلك، لم تفتح طرابلس أبوابها لإعادة استقبال من طُرد من أصحاب المحلات والعمّال العلويين منها. في السياسة، لم تندمل الجروح، ولا تحققت المصالحة بين العلويين ومحيطهم. انكفأ هؤلاء في عمق جبل محسن، وبدأوا بالتوسع فيه أفقياً بحثاً عن أمنهم الاقتصادي الذاتي، تضاعف الشعور بالقلق والتهميش مع تغييب رئيس الحزب العربي الديمقراطي رفعت عيد قسراً في سوريا.

لم يعرف أهالي «البعل» طعم التنافس السياسي الحقيقي. كان الحزب العربي الديمقراطي بما يمثّل من زعامة لآل عيد، هو الناطق الوحيد باسم العلويين وصاحب القرار المطلق في الجبل. أكثر من 40 عاماً استطاع خلالها آل عيد تثبيت زعامتهم ورفع لواء الدفاع عن طائفة دفعت ثمناً باهظاً لولائها وارتباطها الوثيق بسوريا ونظامها. ندر أن يخرج صوت من جبل محسن يعارض سياسة آل عيد أو يُناقضها، حتى نواب المنطقة الذين أفرزتهم الدورات الانتخابية السابقة ومحاولات السلطة، ندر أن يصدر عنهم أي موقف سياسي باسم الطائفة، بل انحصر التنسيق الرسمي مع الحزب العربي ومن خلفه آل عيد. حتى المجلس الإسلامي العلوي، لم يكن خارج عباءة آل عيد، ومنذ أن توفي رئيسه الشيخ أسد عاصي، قبل سنة، وهو أول رئيس ملّي للطائفة العلوية في لبنان، زاد حجم الفراغ، في انتظار القرار السياسي ومن ثم التوافق على رئيس جديد للمجلس.

لن يكونا أسوأ من أسلافهما!

وبالرغم من غياب رفعت عيد عن جبل محسن لما يقارب خمس سنوات، إلا أن زعامته لم تتزعزع. بقي الأقرب إلى قلوب العلويين، إذ خاض الحزب العربي الانتخابات النيابية الأخيرة ممثلاً بالمرشح العلوي على لائحة الكرامة الوطنية أحمد عمران، الذي حصد 2794 صوتاً تفضيلياً علوياً مقابل 2246 صوتاً علوياً للنائب علي درويش الذي كان مرشحاً على لائحة العزم. يرفض عضو المكتب السياسي في الحزب العربي الديموقراطي علي فضة ما يُقال عن أن الحزب خاض الانتخابات، بالنسبة إليه «الحزب دعم مرشحاً (عمران) ليس أكثر، ولم يشارك بثقل في الانتخابات، إذ إن ماكينتنا الانتخابية لم تجهّز إلا قبل 48 ساعة من المعركة الانتخابية، وبالتالي، لو قمنا بما قام به غيرنا من شد عصب طوال فترة التحضير للانتخابات لكانت الأمور قد اختلفت كلياً. وبالرغم من ذلك ليس لدينا أي مشكلة بالنتيجة، إذ إن النائبين العلويين اللذين أفرزتهما الانتخابات (علي درويش في طرابلس ومصطفى علي حسين المرشح على لائحة لبنان القوي في عكار والحائز 1353 صوتاً) لن يكونا أسوأ ممّن سبقهما إلى التمثيل النيابي»!

إلى هنا يبدو كلام فضة مفهوماً، لكن مجرد الغوص في حجم التباين في الخيارات السياسية بين الممثل الشرعي للعلويين في طرابلس النائب درويش، والحزب الديموقراطي، يعطي إشارة إلى أن التباين قد يطفو على السطح عند أول استحقاق. يمقت فضة «الوسطية» التي يمثلها درويش ولا يؤمن بها. يقول في معرض انتقاده خيارات درويش: «نحن لا نحب الرمادية في الموقف السياسي». مستشهداً بقول أرسطو إن صديق الجميع ليس صديقاً لأحد، يُوضح لـ«الأخبار» أنه «عندما يكون هناك أي موقف سياسي لا ينسجم مع قناعاتنا وما نمثله فإننا سنخرج بموقف معارض».

يفتخر فضة بالعلاقة مع النظام السوري. «نحن دفعنا دماً مقابل هذا الارتباط ولم نتراجع ولن نتراجع، بل على العكس، يزداد إيماننا بصوابية خيارنا السياسي». ويقول: «يدنا ممدودة، ونحن منفتحون ومستعدون للتواصل مع أي كان لأن أولويتنا هي مصلحة الطائفة، ولكن على الجميع أن يُدرك أن لا أحد يستطيع تغيير وجه جبل محسن ومن يراهن على ذلك فرهانه خاسر سلفاً».

درويش والباب بدل الشباك

لم يكن أحد يجرؤ على فتح «بيوتات

> **درويش لـ«الأخبار»: على الجميع مخاطبة الطائفة العلوية من الباب وليس من الشبّاك**

سياسية» في «البعل»، إلا أن مرحلة ما بعد الانتخابات ليست كما قبلها، وزاد الطين بلة ما نُقل عن لسان رئيس الجمهورية ميشال عون حول نيته تمثيل الأقليات («العلويون والسريان») في الحكومة الجديدة. هذا الكلام فتح شهية المتوزرين من النواب وغيرهم. في هذا السياق، لا يخفي النائب علي درويش سعيه إلى حصر المرجعية العلوية به. ويقول لـ«الأخبار» إنه «من الآن فصاعداً، على الجميع مخاطبة الطائفة العلوية من الباب وليس من الشبّاك». يوضح درويش أنه يسعى إلى تغيير الواقع العام لمنطقة جبل محسن عبر تقديم نموذج بديل يتضمن آلية مستدامة لتحسين أوضاع البيئة المحلية المحرومة ورفع مستواها وتحسين وصولها إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنى الاقتصادية وتحصيل حقوق الناس في الوظائف الرسمية وتحقيق اندماجهم مع محيطهم وعلى مستوى كامل مدينة طرابلس وتعزيز شعورهم بالانتماء إليها على حساب الانتماءات الأخرى. ينطلق درويش من دراسة تفصيلية للبيئة المحلية في جبل محسن، ومن ثم معادلة الوسطية، للتأكيد أن الأهالي «غير قادرين على الاستمرار في الذهنية السابقة. لن نحيد عن الخط السياسي العام، لكن حان الوقت لنُعيد للمنطقة استقرارها، خصوصاً أن طرابلس ستكون جزءاً أساسياً من خطة إعادة الإعمار في سوريا، ولا بد لجبل محسن من أن يلعب دوره في هذا الإطار».

يلتقي الحزب العربي الديمقراطي والنائب علي درويش في تبني شعار «رفع المظلومية عن الطائفة العلوية»، لكن لكل منهما رؤيته له، ومهما كانت النتيجة، لن يكون بمقدور درويش سحب بساط الزعامة من تحت أرجل آل عيد وحصر المرجعية العلوية به «لأن هذه الزعامة بُنيت على تضحيات ودماء آلاف الشهداء من أبناء المنطقة، وإن ما يربط أبناء الجبل بالحزب العربي ولاءٌ عاطفي وعصبي يصعب خرقه، فهو لا يزال يُشكل الضمانة الحقيقية لهم بوجه أي خطر قد يُداهمهم» على حد تعبير أحد القياديين العلويين.

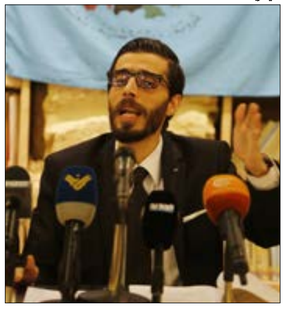

تقرير

الأمن العام يعوّض غياب «الاستراتيجية الوطنية»

مؤتمر «الأمن السيبراني»: احذروا إسرائيل!

يفتقر لبنان إلى استراتيجية وطنية شاملة في مجال الأمن «السيبراني»، لمواكبة التطوّر الذي وصل إليه العدو الإسرائيلي والذي من خلاله يستهدف الأمن اللبناني وأمن دول الطوف. الأسبوع الماضي، أقام الأمن العام اللبناني المؤتمر الأول من نوعه في لبنان، للتحذير من مخاطر الاختراقات الأمنية عبر الإنترنت والحرب الإلكترونية مع العدو، فيما تغيب الحكومة عن تحديد الاستراتيجية الوطنية. وتربط بعض القوى في الداخل «الاستراتيجية الدفاعية» برغبتها في نزع سلاح المقاومة

فراس الشوفي

لم تعد أساليب الأمن «التقليدي» تكفي في «العالم الجديد»، عالم الرقميّات والتكنولوجيا، لتحصين الأمن الوطني لأي دولة في العالم، مع انتقال الصراعات الدولية إلى حروب الوكالة والاختراقات الأمنية ـ التكنولوجية، بديلاً من الحروب العسكرية المباشرة. بضع طائرات مسيّرة، تخرج من غرفة صغيرة من مكان ما في الشمال السوري، أو من البحر، لا تكلّف صناعتها آلاف الدولارات، تهدّد كلّ بضعة أشهر مجموعة الطائرات الروسية العاملة في قاعدة حميميم الجويّة على الساحل السوري، والتي تبلغ كلفتها مئات الملايين. ومثلها، الغارات الإلكترونية التي شنّتها إسرائيل على خادمات البرنامج النووي الإيراني، أو التهديدات التي يشكّلها كل مدّة سلاح الحرب الإلكترونية الروسي على قوات حلف «الناتو» العاملة في دول غرب روسيا. الأمثلة كثيرة ولا تحصى، وتطوّر نظم الأسلحة الإلكترونية بشكل يومي وتدنّي أسعارها وانتشارها، ينذر بحروب معقدة تتواجه فيها العقول والاستراتيجيات الوطنية والاقتصادية، بعد آلاف السنين من حروب الحديد والنار.

لبنان ليس استثناءً، حاله كحال «دول الطوق» التي تحيط بالكيان العبري، في ظلّ الاختراقات الدائمة للأمن اللبناني والسوري والفلسطيني والمصري والعراقي، بالتكنولوجيا والعامل البشري على حدّ سواء، مع التطوّر التكنولوجي المذهل الذي وصلت إليه إسرائيل، حاجزة لها مكاناً متقدّماً بين عمالقة دول الصناعات التكنولوجية في العالم.

يكفي أن يعرف اللبنانيون حجم وقدرات الوحدة 8200 في الجيش الإسرائيلي، المتخصصة في الحرب الإلكترونية، لمعرفة مدى إيلاء العدوّ الاهتمام بهذا النوع من المعارف في حروبه على بلادنا، فيما يفتقر لبنان إلى استراتيجية وطنيّة بالحدّ الأدنى للمواجهة، عدا عن استمرار البعض بسجال الخلاف حول العدوّ بوقاحة على العلن أحياناً. ولا يخرج إهمال الاهتمام باستراتيجية المواجهة «السيبرانية»، عن سياق الخلاف الجوهري في لبنان حول مقاطعة العدو الإسرائيلي، الثقافية والإلكترونية بالدرجة الأولى، والتي تستخدمها إسرائيل مدخلاً رئيساً للاختراق الثقافي، الذي يمهّد الأرضية في العالم البشري.

كشف مؤتمر «الأمن السيبراني» الذي نظّمه الأمن العام اللبناني تحت عنوان «توعية المواطنين من المخاطر الإسرائيلية عبر الفضاء السيبراني، ودورها في تجنيدهم لمصلحة أعداء الوطن»، وجود وعي أمني عال لدى الأمن العام والأجهزة الأمنية الأخرى، لمدى قدرات العدو وخطورة هذا الحيز على الأمن اللبناني، إن لناحية رصد مزاج الشارع اللبناني والعربي عبر مواقع التواصل الاجتماعي وجمع المعلومات العامة والخاصة عن الأفراد والجماعات والمؤسسات، وخلق منصات ومواقع وهمية أو حقيقية لبثّ الفتن وتسعير العصبيات المذهبية والطائفية في المنطقة وترويج الدعايات والشائعات، في أساليب جديدة من الحرب سمح بها التطوّر التكنولوجي وانفتاح معظم المواطنين على استعمال مواقع التواصل الاجتماعي. ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ، إذ أثبتت التحقيقات مع عدد من العملاء الذين تمّ تجنيدهم أخيراً أن هؤلاء إمّا وقعوا ضحيّة فخاخ تمّ إعدادها لتجنيدهم، وبعدها استمر التواصل معهم عبر هذه المواقع، وإما أن بعض الأفراد انجرّ للعمالة، واستغلّ وجود منصّات مفتوحة للعدو لبدء التواصل عبرها.

من جهة ثانية، كشف المؤتمر أن الوعي الأمني في الأمن العام والأجهزة الأمنية الأخرى، لا يواكب بقرار سياسي لبناني لتطوير آليات وسبل مواجهة العدو الإسرائيلي، ولا باستراتيجية وطنية جامعة وعن غياب الإرادة لتشكيل مثل هذا الوعي، وأن مسألة المقاومة بكل أشكالها هي جهد أشخاص وأفراد وجماعات، وليس عملاً مؤسساتياً مستمراً محصّناً بالقوانين والأنظمة التي لا بدّ من أن تتطوّر في ظلّ التطوّر الذي يحقّقه عدوّ لبنان.

إبراهيم: تخصيص شعبة للأمن السيبراني

في كلمته، قدّم المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، مطالعة سياسية ـ أمنية ـ وطنية حول الأمن السيبراني، مؤكّداً أن « الوقائع أثبتت الحاجة الملحة الى إيلاء هذا الشق الأمني عناية استثنائية لحماية الدولة ومؤسسات القطاعين العام والخاص والمرافق الحيوية، وقبل كل شيء، حماية حياة اللبنانيين وحرياتهم الخاصة»، مستنتجاً أن «السيادة الوطنية من دون حصانة الأمن الرقمي منقوصة». وكشف إبراهيم عن «ورشة تقنية تعتزم المديرية العامة للأمن العام الشروع في إطلاقها عبر تخصيص شعبة تحدد علمياً مخاطر الأمن السيبراني»، معتبراً أن «التلكؤ عن هذا الواجب يعني قبولاً باستباحة السيادة الوطنية، وانتهاكاً لحرية اللبنانيين وخصوصيتهم».

من جهته، قدّم النقيب المهندس جهاد فحص من الأمن العام عرضاً للوحدات المتخصصة بالحرب الإلكترونية في جيش العدو، الوحدة 8200، معدّداً آليات عمل العدو في التجنيد عبر الإنترنت وأنواعه وأساليبه. وذكر فحص أن أنواع التجنيد في الفضاء الافتراضي تنقسم الى ثلاثة أقسام: التجنيد المباشر، التجنيد غير المباشر (المنحى السلبي والإيجابي) أي يقوم على توفير منصة إلكترونية خاصة بالمعارضين أو بالموالين لجهة ما، تنوي الاستخبارات الإسرائيلية استهدافها)، التجنيد الشبكي البسيط (يعتمد هذا النوع من التجنيد على إنشاء مصيدة تستهدف شخصاً واحداً معيّناً)، والمعقّد (نموذج أوّل: توفير مصيدتين لمشغلين اثنين من ذات البيئة لاستهداف هدفين غير مرتبطين بعضهما ببعض، ونموذج ثان: توفير مصيدتين مختلفتين يستهدف فيهما مشغلان اثنان غير مرتبطين بعضهما مع بعض لاستهداف

إبراهيم: العناية بهذا الشقّ الأمني تهدف إلى حماية الدولة والقطاع الخاص وحياة اللبنانيين وحرياتهم الخاصة (هيثم الموسوي)

> **التلكّؤ عن واجب تحديد مكامن الخطر السيبراني يعني قبولاً باستباحة السيادة الوطنية**

شخصية واحدة). وخلص فحص إلى مجموعة توصيات، أهمها أمنياً: كشف الحسابات المشبوهة والوهمية المرتبطة مع الجهات الإسرائيلية لمتابعتها أمنياً، حظر مواقع المدوّنات والتطبيقات الإسرائيلية على شبكة الإنترنت اللبنانية، وشعبياً ورسمياً: تحصين الساحة الافتراضية اللبنانية بحملات دعائية لمكافحة التطبيع الإسرائيلي بكل أشكاله وعقد مؤتمرات توعوية لإعلام الجمهور حول المخاطر والعواقب القضائية جراء هذا العمل.

قوى الأمن: استمرارات الإنترنت مدخل العدو

بدوره، قدّم الرائد حسان السلاك، من قوى الأمن الداخلي، مداخلة شرح فيها أبرز ما توصّلت إليه قوى الأمن من التحقيقات مع العملاء، حول دور الإنترنت في عمليّة التجنيد. وأكّد أن عملية التجنيد تحتاج إلى قاعدة بيانات ومعلومات متعلقة بالأشخاص لتسهيل عملية الاختيار، وأن «الطريقة الأسهل في اختيار الأهداف هي من خلال الاطلاع على الإستمارات التي قام أصحاب العلاقة شخصياً بملئها لما تتضمنه من معلومات تفصيلية عنهم وعن توجهاتهم ورغباتهم واختصاصاتهم». لذلك «تعمد الاستخبارات الإسرائيلية الى ابتكار الأساليب التي تشجع الأشخاص على تدوين المعلومات الشخصية المتعلقة بهم وإرسالها، إن عبر شركات ومواقع توظيف وهمية أو عبر مواقع تعرض الجوائز أو تعنى بالإحصاءات وبيانات الرأي». وختم السلاك بالتوصية لنشر التوعية لدى المواطنين بوجوب التأكد، قبل ملء أي استمارة عبر الإنترنت، من حقيقة الجهة طالبة الاستمارة، وإبلاغ الأجهزة الأمنية المختصة عند الاشتباه بأي جهة خارجية يتم التواصل معها، بغض النظر عن مدى تطور العلاقة مع هذه الجهة، والتنبه من التطبيقات المشبوهة عبر الهواتف الذكية، والتنسيق وتبادل المعلومات حول التطورات المتعلقة بهذا الموضوع في ما بين الأجهزة الأمنية وأصحاب الخبرات من تقنيين وأكاديميين.

الجيش: لتهيئة البيئة للإبداع السيبراني

من جهته، قدّم العميد انطوان قهوجي من استخبارات الجيش، مداخلة علمية ـ تقنية، شرح فيها أساليب المواجهة السيبرانية مع العدو الإسرائيلي، كاشفاً حجم العدو الإسرائيلي في الفضاء السيبراني، وضع لبنان السيبراني، والخطر الذي يشكله العدو في قطاع الأمن السيبراني. وذكر قهوجي عدداً من الشركات العالمية التي تعمل في مجال الأمن السيبراني، والتي قام بإنشائها ضباط سابقون في استخبارات العدو، وكيف تعمل إسرائيل على استمالة شركات عالمية كبرى أخرى للاستثمار في داخل فلسطين المحتلة بإنشاء مراكز أبحاث ومصانع لها، وكيف أن لبنان وفق تقرير مؤشر الأمن السيبراني العالمي، يحتل المركز 15 عربياً والمركز 118 على مستوى العالم، على الرغم من كل الإمكانات البشرية والخبرات التقنية التي يملكها اللبنانيون. وردّ قهوجي ذلك الضعف إلى عدم وجود استراتيجية وطنية وجهد مؤسساتي وغياب البيئة الأرضية المهيّئة للإبداع السيبراني. وذكّر قهوجي بالعمليتين اللذين أوقفهما الجيش في قطاع الإتصالات اللبناني، للتدليل على أهمية هذا القطاع لدى العدو.

امن الدولة: لتوعية المواطنين الذين يشاركون في مؤتمرات دولية

أمّا العقيد المهندس سمير البستاني من أمن الدولة، فعدّد الفئات التي يستهدفها العدوّ: الصحافيون والإعلاميون، العاملون في السفارات والبعثات الدبلوماسية، العسكريون، مكاتب الطيران والمكاتب السياحية، الفنانون والرياضيون وخاصة من يقومون بزيارات خارج البلد واختلاطهم بأشخاص من جنسيات أجنبية. وختم البستاني بالتأكيد على ضرورة «توعية المواطنين وخاصة الذين يشاركون في مؤتمرات أو اجتماعات قد تضم مشاركين إسرائيليين من الحذر من التواصل معهم»، و«عدم التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع إسرائيليين أو قبولهم كأصدقاء عبر هذه الوسائل».

قضية

فوضى المبيدات الزراعية في لبنان تتخطى السجال الذي تجدد أخيراً حول السماح بدخول بعض من هذه المواد من عدمه. بحسب إحصاءات خبراء وزارة الزراعة، هناك 4000 طن من المبيدات الخطيرة تدخل إلى لبنان سنوياً بنحو شرعي، أما ما يدخل بطرق غير شرعية، فليس معروفاً حجمه. من يراقب عمليات الاستيراد، ووفق أية معايير؟ ومن يراقب طرق الاستخدام التي لا تقلّ خطورة عن طرق الإدخال التي تحوم حولها الشبهات، ولا سيما لجهة عدم الثقة باللجنة التي تشرف على إدخال المبيدات وطريقة اختيار أعضائها ومعاييرها؟ وأي استراتيجية لدى الحكومة ووزارة الزراعة للتخفيف من استخدام هذه المواد التي تدخل إلى السلسلة الغذائية وترسب فيها وتسبب مشاكل صحية خطيرة وتهدد التنوع البيولوجي بالكثير من المخاطر المنظورة وغير المنظورة؟

فوضى في الاستيراد وفي الرقابة على طرق الاستخدام

سوق المبيدات الزراعية: «حاميها... مستوردوها»!

حبيب معلوف

الرقابة على المبيدات الزراعية لا يفترض أن تنحصر بطرق استيرادها وإدخالها، على رغم أهمية هذا الأمر. صحيح أن الشبهات التي حامت حول هذا الموضوع كانت في محلها، كما يُستنتج من السجالات التي دارت قبل شهور بين وزير الصحة السابق وائل أبو فاعور، ووزير الزراعة الحالي غازي زعيتر حول إعادة السماح بإدخال مواد كانت قد مُنعت من الدخول... إلا أن الأخطر ربما، وما يحتاج إلى برامج مختلفة للرقابة، هي طرق التسويق لهذه المبيدات وطرق استخدامها، والتزام إرشادات البائع والتعليمات الملصقة على العبوات لناحية التزام المعايير والكميات، أو لناحية التزام فترات التحريم، ولا سيما عندما تنضج المواسم وتصبح جاهزة للاستهلاك، حتى لا تصل إلى المستهلك مصحوبة برواسب خطرة... فضلاً عن علامات الاستفهام التي تطرح حول هوية المسوقين وكيفية مراقبتهم، سواء أكانوا تجاراً عاديين أم مهندسين زراعيين يعملون لدى تجار الأدوية. وكذلك كيفية تنظيم هذه التجارة التي لا تحكمها أية معايير، ما أدّى إلى زيادة كبيرة ـ غير ضرورية ومبالغ فيها ـ في استخدام المبيدات.

> المواد المصنَّفة «شديدة السمية» و«مسرطنة» تشكّل 23 في المئة من المبيدات في العالم

لجنة علمية؟

سجال أبو فاعور ـ زعيتر انتهى بالاتفاق على إحالة الموضوع على لجنة علمية محايدة (لم تصدر الحكومة مرسوماً بتشكيلها بعد) تؤلف من كليات الزراعة في الجامعات اللبنانية وممثلين عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو). هذا الاتفاق جاء بعد التشكيك بلجنة الأدوية الزراعية التي يرأسها المدير العام للزراعة وتضم في عضويتها ثلاث مديريات في الوزارة وممثلين من الجامعة الأميركية ومصلحة الأبحاث العلمية والزراعية ووزارة الصحة ودائرة الصيدلة وعن المهن (التجار) التي تعمل في هذا القطاع (استيراداً وبيعاً وتصنيعاً وتوضيباً وتعبئة). فقد كانت الشكوى الدائمة من أن تضارب المصالح يحكم كثيرين من أعضاء هذه اللجنة. فيما كان ردّ مصادر وزارة الزراعة الدائم أن اللجنة لا تستند إلى رأي مستوردي الأدوية، بل إلى لوائح الاتحاد الأوروبي (الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية) ووكالة حماية البيئة الأميركية ومنظمة الصحة الدولية و«فاو»... والواقع أن لبنان يعتمد، بشكل كبير وشبه حصري، على وكالات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كمرجعية في المواصفات والمقاييس والمعايير. فلا يُسجَّل أي مبيد ما لم يكن مسجلاً في هذه «الدول المرجعية». إلا أن المسؤولين يتجاهلون، مثلاً، الاتهامات الدولية لوكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة بالخضوع لهيمنة كبريات الشركات الأميركية التي تمول الكثير من مراكز الأبحاث العلمية ودوريات النشر والجامعات. ويتجاهلون الشكوك التي تحوم حول دور الشركات المصنعة للأدوية والمبيدات الزراعية في دعم الأبحاث العلمية التي تستند إليها الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية، رغم أن هذه الأخيرة شُكّلت عام 2002 عقب أزمة جنون البقر في أوروبا وتلوث الدجاج بالديوكسين في بلجيكا، كنتيجة لزعزعة ثقة المستهلكين بلجان الأغذية الوطنية. كذلك يتجاهلون، في الوقت نفسه، أن هذه «الدول المرجعية» نفسها، تسعى في شكل دائم إلى وضع استراتيجيات للتخفيف قدر الإمكان من استخدام المبيدات والتفتيش عن بدائل أكثر أمناً.

مشكلة المبيدات لا تقتصر على طرق استيرادها، بل على الفوضى في استخدامها (مروان طحطح)

خفض الاستهلاك

فرنسا، مثلاً، التي تمتلك قطاعاً زراعياً مهماً وصناعة مبيدات متقدمة، وتستهلك أكثر من 75287 طناً من المبيدات سنوياً، وضعت أخيراً خططاً لخفض استخدام المبيدات إلى النصف بحلول عام 2025، بعدما تبيّن أنها ثامن مستهلك للمبيدات في أوروبا. فإذا كان بلد متقدم صناعياً وزراعياً، يعتمد سياسة كهذه ستكون لها بالتأكيد آثار سلبية لجهة خفض الإنتاج الزراعي، ما الذي يمنع بلداً مثل لبنان، متخلّفاً صناعياً وزراعياً (موازنة وزارة الزراعة 0،04% من الموازنة العامة)، ويستورد المبيدات بشكل شبه عشوائي، من اعتماد استراتيجيات ومبادئ الحماية والتجنب والتخفيف من استخدام هذه المواد؟

تقارير علمية كثيرة تؤكد إمكان خفض استخدام المبيدات إلى النصف مع تشجيع الزراعات العضوية. ورغم الخشية من أن يؤدي ذلك إلى تراجع إنتاج المزارعين وانخفاض ربحيتهم، إلا أن بعض التجارب أظهرت أن وقف استخدام المبيدات في بعض الحالات لا ينعكس تراجعاً في الإنتاج، وخصوصاً تلك التي تستخدم للقضاء على الأعشاب الضارة، عبر جزّ الأعشاب عند بداية ظهورها وتركها فوق التربة بعد فلاحتها. أضف إلى ذلك إرشاد المزارعين إلى الامتناع عن مقاومة إغراءات بعض التجار حول «تأمين المحاصيل»، أي استخدام مبيدات تحسباً لكي لا تصاب المزروعات بآفات معينة... وهو إجراء لا فائدة منه في معظم الحالات.

التجنب عند الشك

تؤكد تقارير علمية محايدة أن المواد المصنفة «سامة» أو «شديدة السمية» أو «مسرطنة» أو «مسببة للأمراض» تشكّل 23 في المئة من المبيدات في العالم. لذا، يفترض في كل الأحوال تقديم مبدأ التجنب والحيطة على أي أمر آخر عند الشك في أي منتج، مع التركيز على مبيدات الآفات المصنّفة «خطرة»، حتى ولو كان مسموحاً بها في «البلدان المرجعية». إذ إن أجهزة الرقابة في هذه البلدان أكثر قوة بما لا يقاس من هيئاتنا الرقابية.

كذلك هناك حاجة ملحّة للعمل على إعادة هيكلة سوق مبيدات الآفات. إذ إن العديد من التعاونيات والشركات التجارية التي تقدم المشورة للمزارعين هي نفسها التي تبيعهم المبيدات. وفي هذا تضارب واضح في المصالح، لأن من مصلحة تجار الأدوية الزراعية إبقاء المزارعين «مدمنين» لهذه المنتجات.

ويبقى مفتاح الحد من استخدام المبيدات في تغيير الاستراتيجيات القائمة لناحية دعم الزراعة العضوية وتطوير بدائل فعالة. فعلى سبيل المثال، يمكن الاستعاضة عن المبيدات الحشرية الكيميائية بشبكات واقية أو منتجات التزاوج أو المصائد الهرمونية... وغيرها. وهذه الحلول البديلة تصلح للبيئة الزراعية اللبنانية التي لا يعتمد فيها معظم المزارعين كليّاً على الزراعة في معيشتهم، ما يمكنهم من التضحية بخفض الإنتاج قليلاً، مقابل الحصول على إنتاج أنظف وصحي أكثر.

المبيدات الأكثر استخداماً

أكثر الأنواع استخداماً هي المبيدات الحشرية والفطرية وأدوية الأعشاب والأمراض. في مقدمها مبيدات الأعشاب التي تستخدم لمكافحة الأعشاب الضارة التي تنافس الخُضروات والحبوب. وتستخدم المبيدات الحشرية لصدّ الحشرات والآفات التي تهاجم المحاصيل مثل ذباب الفواكه، ومبيدات الفطريات التي تسبب أمراضاً للنباتات، إضافة إلى المنتجات الأقل استخداماً، مثل مبيدات العث والطيور. ويعتمد نوع مبيدات الآفات المستخدمة على طبيعة المحصول والتهديدات التي يحددها المزارعون، أو من يستشيرونهم من مهندسين، أو محال بيع الأدوية الزراعية.

متابعة

خلاف عوني ـ مستقبلي على كسّارة لبعا: الحريري تغطّي مخالفات «صديق العائلة»

إنذار بإقفال الكسارة لتعدّيها على مجاري المياه وعدم تقيدها بالشروط البيئية (علي حشيشو)

آمال خليل

يكاد السجال السياسي بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل بشأن الكسارة ومجبل الباطون في لبعا (قضاء جزين)، أن يشيح النظر عن حجم الكارثة البيئية والصحية التي سبّبتها مالكتهما، الشركة العربية للأعمال المدنية.

انفجر الخلاف بعد تحريك رئيس اتحاد بلديات جزين خليل حرفوش، لطلب إقفال الكسارة والمقلع ومجبل الباطون الواقعة عند سفوح جبال وتقاطع وديان بين عين المير ومراح الحباس ولبعا في قضاء جزين. تحرك حرفوش كما يقول لـ«الأخبار» أتى بعد التأخر في تنفيذ قرارات وزراء البيئة والصناعة والداخلية والبلديات الذين أوصوا نهاية عام 2017 بإقفال المشروع بسبب عدم حيازته ترخيصاً من المجلس الأعلى للمقالع والكسارات التابع لوزارة البيئة.

في الأيام الماضية، جدد وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق إشارته على قوى الأمن الداخلي بإقفال الكسارة والمجبل، فيما وجّه وزير الصناعة حسين الحاج حسن، إنذاراً إلى الشركة بوجوب الإقفال. خطوة حرفوش المحسوب على التيار الوطني الحر، لاقت دعماً من النائبين العونيين في جزين زياد أسود وسليم الخوري. ولأن صاحب الشركة هو المهندس محمد الشماع، صديق الرئيس الراحل رفيق الحريري وعائلته، حاول بعض من يدور في فلك آل الحريري أن يتغاضى عن جوهر القضية البيئي والصحي ويسبغها عباءة طائفية ومناطقية وسياسية على خلفية الانتخابات النيابية الأخيرة.

وكان مجلس الوزراء قد رخص للشركة العربية بإنشاء مقلع وكسارة لزوم تنفيذها أوتوستراد صيدا جزين بمحاذاة موقع المشروع، على أن يتزامن تشغيلها مع مدة التنفيذ. والمدة انتهت في تموز من عام 1999 بعد ترخيص أعطي لخمس سنوات. لكن الأوتوستراد أنجز، فيما الكسارة لا تزال تعمل. الكسارة أنشئت خلال الحرب الأهلية قبل أن تعيد الشركة تشغيلها عام 1994، وتشتري العقار حيث تقع والعقارات المجاورة. على نحو تدريجي، استحدثت الشركة «مجبل باطون» ثم كسارة ومقلعاً وأخذت بالتمدد صعوداً ونزولاً.

> الكسارة لا تزال تعمل رغم إنجاز تنفيذ أوتوستراد صيدا ـ جزين

حصل الشماع عام 2012 على ترخيص من وزارة الصناعة بتشغيل مجبل باطون في مراح الحباس، يجدد كل سنة. لكن الوزارة وجهت إليه إنذاراً، نهاية العام الماضي، بالتزامن مع قرارات وزارتي البيئة والداخلية بالإقفال بسبب عدم تقيده بالشروط البيئية، منها النظافة وبرك غسل التربة وتصريف المياه. واللافت أن الملاحظات التي تعود إلى ما قبل سنة، ترد في قرار صادر عام 1999 عن وزير الداخلية والبلديات الأسبق ميشال المر، يطلب فيه من القوى الأمنية إقفال كسارة الشماع. وجاء في نص القرار الذي نشره أسود على صفحته على «فايسبوك» «أن لجنة المقالع والكسارات زارت الموقع برفقة وزير البيئة ووجدت أنّ العقارات التي تملكها الشركة لا تبعد أكثر من 200 متر عن المنازل في قرية مراح الحباس، وأنّ طرق الاستثمار لا تحترم الشروط البيئية من جهة القلع والتعدي على مجاري المياه وتم تحويل مجرى المياه عن خطه الطبيعي وتم ردم آخر بكميات من الأتربة. وهناك تشققات في بعض منازل مراح الحباس من جراء عمليات التفجير!». كل تلك القرارات القديمة والحديثة تصدر تباعاً من دون تنفيذ من القوى الأمنية التي اتهمها أسود بـ«التطنيش».

في اللقاء التضامني معه، رأى الشماع أن الحملة ضد شركته عبارة عن «محاولات تشويه وتجنٍّ سيقت ضدنا خدمة لمصالح شخصية، ونحن متسلحون بقوة القانون وليس بتغطية أمنية أو سياسية». من جهته، ينفي حرفوش أن تكون هناك دوافع غير قانونية تقف خلف تحركه، مشيراً إلى عشرات الرسائل الموجهة منه إلى الوزارات المعنية ومحافظ الجنوب والمدعي العام البيئي ورئيس محكمة جزين الجزائية، قبل الانتخابات البلدية بأشهر طويلة. وذكّر حرفوش بإقفاله عام 2015 مرملة دير بحنين التي كانت تابعة للرهبانية المارونية.

عزز اللقاء الخلاف. فتنظيم لقاء تضامني مع مؤسسة خاصة في مؤسسة عامة (بلدية صيدا) أثار استفزاز البعض لما شكله من جبهة تكتلت في إطار سياسي ومناطقي، تقدمته النائبة بهية الحريري وشخصيات حليفة ومؤيدة لتيار المستقبل، في ظل غياب ممثلين عن القوى الوطنية والنائب أسامة سعد. في المقابل، انتقد آخرون حماسة البلدية والحريري وفعاليات مؤثرة هبّت للدفاع عن كسارة الشماع غير القانونية ولم تتحرك لمواجهة الكارثة البيئية التي سبّبتها الشركة المشغلة لمعمل النفايات في صيدا.

معمل صيدا: نفايات في الشوارع!

نفذت الشركة المشغّلة لمعمل فرز النفايات في صيدا «أي بي سي» تهديدها بالتوقف عن استقبال النفايات من صيدا وبيروت وجزين على خلفية الاعتصام الاحتجاجي الذي نظمته القوى الوطنية، داخل حرم المعمل. لم تقدم الشركة توضيحات للمواطنين لما شاهده المحتجون من أنواع مختلفة من النفايات المتراكمة وبقايا المسالخ والجلود التي تلقى في البحيرة الآسنة. ما فعلته أنها طلبت من شركة «أن تي سي سي» التي تجمع النفايات من صيدا وبلداتها التوقف عن استقبالها. كذلك فعلت مع شركات الجمع في بيروت وجزين. والنتيجة تراكم النفايات في المستوعبات في ظل درجات حرارة مرتفعة. النائب أسامة سعد الذي تقدم المحتجين، وجد في خطوة الشركة «طمس ما كشفته الجولة الميدانية، ونقل اهتمام الرأي العام إلى مكان آخر باتخاذ إجراءات عقابية وابتزازية ضد الناس».

سعد دعا الجهات السياسية التي تدعم الشركة إلى «إعادة فتح المعمل وجمع النفايات قبل اليوم الاثنين، وإلا فسنلجأ إلى تدابير ميدانية لرفع الضرر عن الناس، ونقل النفايات من الشوارع والأحياء إلى حيث يجب أن تكون». ولفت إلى أن الهدف من التحركات «إصلاح الخلل في أداء المعمل من أجل حماية صحة الناس وسلامة البيئة، وليس إقفال المعمل كما يروج البعض».

تقرير

تبديل لوحات السيارات «ليبان بوست» تستلم «المصلحة»

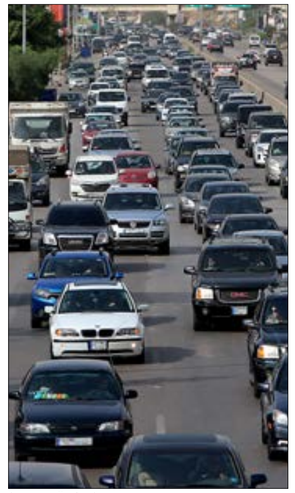
(هيلم الموسوي)

راجانا حميّة

طفح الكيل. هذا آخر ما توصّل إليه أصحاب محال كبس وتركيب لوحات السيارات البيومترية الجديدة. وصل هؤلاء إلى تلك النتيجة، بعد «تعليق عمل» حوالى 40 محلاً، بسبب عدم استيفاء الشروط التي وضعتها وزارة الداخلية للسماح لهؤلاء بمزاولة مهنة... لا يجيدون غيرها أصلاً.

حين أطلقت «الداخلية»، أوائل العام الجاري، مشروع «اللوحات الآمنة»، أرفقتها بلائحة من الشروط التي يفترض أن يلتزم بها أصحاب مكاتب الكبس والتركيب، غير أن الأمان جاء على «مقاس» شركات وأشخاص دون آخرين، فكانت النتيجة استيفاء 35 مكتباً من أصل 75، وإدخال شركة «ليبان بوست» ضمن المشروع، في إطار «المساعدة»، من خلال «الترخيص» لـ14 مركزاً تابعاً لها... وسقوط عشرات التراخيص بـ«الباراشوت» لبعض الأشخاص، على ما يقول نقيب أصحاب مكاتب الكبس والتركيب، كريم لحود. وهو ما لم يأت من فراغ، ولدى النقابة لائحة بأسماء كثيرين «ناموا بلا تراخيص وقاموا معهم تراخيص».

> فرضت وزارة الداخلية شروطاً تعجيزية لإعطاء التراخيص

بسبب هذه القاعدة، «انطال» أصحاب المكاتب التي لم تستوف الشروط «التعجيزية»، كما يقولون. بلقمة عيشهم. بعضهم «خدم» في تلك المهنة منذ 50 عاماً، ووجد نفسه فجأة «متقاعداً». يتحدّث هؤلاء عن الشروط التي «تفوق التوقعات»، من الكفالة المصرفية التي زادت 74 مليوناً و500 ألف ليرة لبنانية؛ والتي كانت قبل المشروع «الآمن» 500 ألف ليرة. وعندما اعترض أحد أصحاب المكاتب على تلك الزيادة، جاءت العقوبة التي قضت بإقفال مكتبه شهرين ونصف الشهر. كانت تلك الكفالة هي الضربة الأولى لتليها شروط أخرى منها ما يتعلّق بمساحة المكاتب ومواقف تتسع للسيارات والتكييف و24 ساعة متواصلة من التيار الكهربائي وكاميرات مراقبة مع ميزة التسجيل لـ 6 أشهر متتالية على الأقل والأهم من ذلك كلّه أن يكون صاحب المحل يملك 3 رخص سنوية سابقة. لم يستطع الكثيرون الوصول إلى «الكمال»، فكانت النتيجة هي الإقصاء، فيما اللافت أن ثمة من استوفى تلك الشروط ولكنه لم يحصل على الإذن الذي يسمح له بالعمل. هكذا، وفي ظلّ هذا الواقع «المشكول به»، بحسب أصحاب المكاتب، والخوف من الازدحام البشري أمام المكاتب المرخصة، خرجت هيئة إدارة السير، لتبشر المواطنين بأنّه «بإمكانكم اليوم أن تغيروا لوحات سياراتكم في المراكز المعتمدة في شركة ليبان بوست».

هكذا، دخلت الشركة بديلاً وشريكاً. بديلاً من هيئة إدارة السير في تحصيل أموال الدولة، على قاعدة «العرف السائد» وشريكاً في «المصلحة». جاء ذلك على حساب بعض الشروط، منها تجديد الرخص على الأقل 3 سنوات سابقة، وهو ما لا تملكه الشركة. هو أمر ثابت، ويخالف بنداً في المشروع يقول إن شرطاً واحداً غير مستوفى يسقط «شرعية» صاحب المصلحة. وهو ما لم ينطبق على شركة «ليبان بوست»، التي «تفقد» بعض مكاتبها شروطاً أخرى منها أماكن الكبس الحراري أو المواقف التي تتسع للسيارات. ويمكن للاطلاع على ذلك زيارة «باركينغ» محلات «سبينس» التي يستعين بها مكتب «ليبان بوست» للقيام بالمهمة. لكن، من يسأل عن كل ذلك؟ من يسأل أيضاً عن تكلفة كبس وتركيب لوحة جديدة؟ ثمة فارق بين محال التركيب والكبس ومكاتب ليبان بوست 8 آلاف ليرة لبنانية. فبحسب هيئة إدارة السير، فإن المبلغ الرسمي لاستبدال اللوحتين القديمتين بالجديدتين هو «30 ألف ليرة لبنانية عن كل سيارة، إضافة إلى 15 ألف ليرة لبنانية تدفع للمراكز (بمعدل 7500 ليرة عن كل لوحة)، وطابع مالي بقيمة ألفي ليرة». على هذا الأساس، تستقر الكلفة الرسمية عند الـ47 ألفاً. أما في «ليبان بوست»، فكلفة تبديل اللوحة هي 54 ألف ليرة، منها الكلفة السابقة و7 آلاف بدل أتعاب «شي» لا يمكن لأحدٍ أن يتكهّن ما هو، سوى أنه ربح «يوهب» لشركةٍ خاصة. للعلم أن هذه الـ 7 آلاف لا تدخل من ضمن تحذيرات هيئة إدارة السير التي لفتت الى أنه في حال تقاضي «ألف زيادة» عن الكلفة الرسمية، ستكون هناك حسابات أخرى.

دراسة

البحث العلمي العربي: الابتكار أو الاندثار!

إخضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي العربية للمساءلة دفع مؤسسة الفكر العربي إلى تخصيص تقريرها العاشر للأنشطة البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار في الدول العربية. ثمة حاجة، بحسب المدير العام للمؤسسة هنري العويط، لقياس مدى الاستجابة للتحديات ولتشخيص المتغيرات المستجدة لإعادة إنتاج منظومات البحث العربية وتوجيهها

شد الدراسات والأبحاث في مضمار العلوم الاجتماعية والإنسانية (هيلم الموسوي)

فاتن الحاج

ليست المسألة أن المنطقة العربية لم تنعم بنصيب من الاكتشافات العلمية وتطوير تطبيقاتها التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات وهندسة الجينات، بل القضية أنّ «وثائق الرؤية» التي صاغتها بعض دول المنطقة لحيازة قدرات علمية وتكنولوجية تسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وتوفير فرص العمل، أتت في غالبيتها نسخاً لخطط ووثائق دولية، ولم تستند إلى دراسات معمقة لأحوال الدول العربية، ومواطن الخلل في منظومات التعليم فيها تحديداً.

ما حصل أن عدداً من الدول العربية عكف، في العقود الماضية، على إنشاء مراكز للأبحاث العلمية وحاضنات للتكنولوجيا استضافت شركات غالباً ما تمتلكها شرائح النخبة، أو مكاتب إقليمية للشركات متعددة الجنسيات، ولم تقدّم، في نهاية المطاف، حلولاً مجدية لمجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات العربية.

في هذا الوقت، تنامى عدد الجامعات الخاصة على نحو غير مسبوق، فيما بقي السؤال المطروح متصلاً بقدرة مؤسسات تعليمية، أنشئت أصلاً بهدف الربح، على تقديم أنماط من التعليم والتدريب والبحث العلمي تتناسب مع تحولات تشهدها منظومات التعليم في العالم.

في ضوء هذا الواقع، أعدت مؤسسة الفكر العربي تقريرها العاشر بعنوان «الابتكار أو الاندثار، البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه». التقرير تناول بالتفصيل البنى والمؤسسات العاملة في حقول العلوم والتكنولوجيا من أبحاث منشورة في الدوريات الدولية وبراءات الاختراع، وناقش توزعها على البلدان العربية ومجالات الاختصاص والمؤشرات المتصلة بأثرها على الصعيد الدولي في العقدين الماضيين.

وقد اعتمد منهجية مركّبة تجمع أولاً بين التشخيص القائم على عرض الواقع وثانياً تحليل المؤشرات الأساسية الدالة على أوضاع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وأنشطة الابتكار، وثالثاً استشراف لمستقبل مرجو وممكن لما تخطط له الدول العربية من مبادرات في الأمدين القريب والمتوسط.

في تشخيص الأوضاع، أظهر التقرير أن منظومات التعليم العالي ومراكز الأبحاث التابعة لها شهدت تنامياً ملموساً لعدد المنخرطين فيها من طلاب وأساتذة ومن حيث ازدياد مروحة اختصاصاتهم واتساعها. وقد سعت بعض هذه المؤسسات التعليمية والبحثية إلى اعتماد معايير حديثة لأنظمة الجودة ونوعية التعليم، للتنافس مع جامعات ومؤسسات بحثية عالمية، إلّا أن هذا السعي استند إلى إحراز تصنيف أفضل لبعض الجامعات في منطقة الخليج خصوصاً، بأساليب لا تنعكس بالنفع الفعلي والمستدام على أدائها. أما مراكز البحث العلمي فهي تعاني عموماً من ضبابية السياسات التي تحكم أنشطتها واستثمار النواتج المتوقعة من برامجها، لا سيما لجهة انقطاعها عن مؤسسات التعليم العالي من جهة والقطاعات الإنتاجية من جهة ثانية.

> مراكز البحث العلمي منقطعة عن الجامعات والقطاعات الاقتصادية

بعض الأسئلة التي سعى التقرير للإجابة عنها: هل يمكن الارتقاء بالبحث في ظلّ غياب الحرية الأكاديمية وحرية التعبير؟ وهل يسهم الإعلام العربي في تسليط الضوء على دور العلم في تطوّر المجتمعات العربية؟ لماذا لا تهتم الجامعات في إنشاء مراكز أبحاث متخصصة وتبنّي قدرات علمية وتكنولوجية ذاتية ومجدية في ظلّ الممارسات الريعية السائدة، وتكترث لربط البحث العلمي بمتطلّبات التنمية؟

أبرز الاستنتاجات أن العلوم الاجتماعية العربية عجزت عن إنتاج نظرية واحدة كتبت لها استدامة معقولة، بل إن المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ما برحوا ينظرون إلى واقع بلدانهم بعيون غيرهم مستندين إلى مفاهيم وضعها باحثون ينتمون إلى واقع مختلف، بينما تفرض التحولات الدولية والإقليمية إنتاج معارف مجتمعية مبتكرة تنطلق من الواقع لا من مقولات إيديولوجية منتجة ومعلبة في الخارج.

الواقع، بحسب التقرير، يفرض الاعتراف بأن دور العلميين لا يزال مهمشاً وبعيداً عن مركز القرار ولا تتم استشارتهم والعودة إلى نواتج بحوثهم ودراساتهم إلا نادراً، رغم تراكم التحديات التي لم تستطع أي دولة في العالم معالجتها إلا بالعلم والمعرفة. فالتدريس الجامعي يغلب عليه النقل والاستذكار بدلاً من السعي لإنتاج المعرفة والابتكار، ما يفسر غياب القسم الأكبر من الجامعات العربية عن المراتب الألف الأولى في التصنيفات الدولية.

ثمة دعوة إلى ضرورة وضع سياسات تفصيلية ودقيقة لأخلاقيات البحث العلمي وربما في مجالات العلوم الإنسانية قبل العلوم الطبيعية، لأن الأضرار التي يحدثها التعليم التقليدي والمتزمت في الجامعة وكذلك القبلية والمحسوبية في مراكز البحث تفوق أضرارها تلك الناتجة عن الجهل.

إلى ذلك، تتعرض منظومات العلوم لنقد لمصداقية أنشطتها ومقاومة السلطات السياسية لتطبيق مخرجات البحث، إذ يجري احتكار هذه المخرجات وتسخيرها لمراكمة الربح.

كذلك يؤدي تفشي الفساد والمحسوبية وسوء إدارة موارد الدولة إلى زعزعة الأدوار التي ينبغي أن تضطلع بها الحكومات العربية في مضمار الحماية الاجتماعية.

وعلى الرغم مما يشير إليه التقرير من أدلة مُحبطة، ثمّة نقاط مضيئة في المقابل، مُنها ما قام به عددٌ من الدول العربية، لا سيما فلسطين، خلال العقدين الماضيين من أنشطة استهدفت استحداث مؤسسات للتعليم العالي والبحث العلمي لديها وتطويرها، رغم ظروف الاحتلال. ورغم التوجّهات المناهضة لمشاركة المرأة في حقول العلوم والتكنولوجيا، وُجد من يؤازرها كي تقوم بما يُناط بها من أدوار، على الصعيدين الخاص والعام.

مفكرة

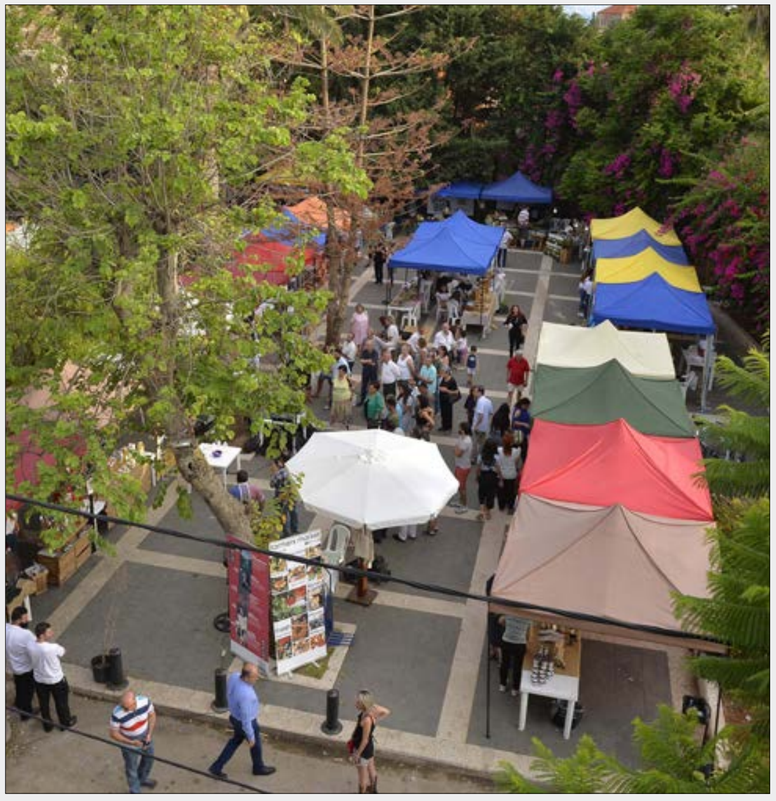

انطلاق سوق المنتجات الزراعية في جبيل

افتتح، السبت الماضي، السوق الأسبوعي للمنتجات الزراعية التقليدية والأعمال الحرفية في جبيل، في الساحة المجاورة للقلعة مقابل متحف الشمع، بمشاركة أكثر من 35 عارضاً من القضاء. يستمر السوق للسنة الثانية تواليا، كلّ يوم سبت، ويعدّ فرصة لتشجيع المزارعين والمنتجين والحرفيين لعرض منتجاتهم وتأمين التواصل بينهم وبين المتسوقين. نظّمت الاحتفال جمعية Via Appia - مجموعة العمل المحلي لتنمية الطريق الروماني، وقدّمت عروض موسيقية حيّة وعرض لأشغال جلدية وفخار ومنتجات تقليدية.

«حالة طوارئ» لمكافحة حشرة الصنوبر

نظمت وزارة الزراعة، ندوة حول الأمراض التي تفتك بالأشجار الصنوبرية في منطقة الشوف وسبل مكافحتها، أعلنت خلالها «حالة طوارئ بيئية لمكافحة حشرة الـTomic us التي تهدّد الثروة الصنوبرية». حضر الندوة النائب فريد البستاني ورؤساء بلديات ومزارعون ورئيس المصلحة الزراعية في جبل لبنان المهندس عبود فريحة ورئيس دائرة التنمية الريفية في وزارة الزراعة جورج خوري وخبراء.

الانشغالات السياسية للحراك المدني

ينظم «المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين» و«شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية»، ورشة عمل بعنوان «الانشغالات السياسية للحراك المدني واغترابه»، وذلك عند التاسعة والنصف من صباح بعد غد الأربعاء، في أوتيل بادوفا. يقدم الورقة الباحث والخبير النقابي الدكتور غسان صليبي. ويعقّب عليها الخبير الدولي الدكتور أديب نعمة، وتدير الورشة زهرة بزي، من شبكة المنظمات غير الحكومية.

«نصف مارائون» قوى الأمن الداخلي

أقامت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي أمس، «سباق قوى الأمن الداخلي الدولي الحادي عشر لمسافة نصف ماراثون (21.1 كلم)» ضمن مدينة بيروت، تحت شعار «إيد بإيد الأمن بيزيد»، برعاية المدير العام اللواء عماد عثمان وبإشراف الاتحاد اللبناني لألعاب القوى. وشارك في السباق 1500 عداء وعداءة من 45 جنسية ومن أندية اتحادية وجمعيات رياضية، إضافة إلى فرق من الجيش اللبناني والأمن العام وأمن الدولة.

يعلن وزير التربية مروان حمادة، نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة بفروعها الأربعة، في مؤتمر صحافي، يعقده عند الثانية من بعد ظهر اليوم، في قاعة المحاضرات في وزارة التربية.

■■■

نظمت «الجمعية اللبنانية للزراعات الحضرية»، بالتعاون مع بلدية بعلبك، حملة نظافة وزرع زهور على مدخل قلعة بعلبك ومعبد فينوس. وتتضمن الحملة تنظيف الأحواض والممرات ومعبد فينوس، عشية انطلاقة المهرجانات الدولية في بعلبك.

■■■

زارت نقيبة أطباء الأسنان في طرابلس والشمال رولا ديب، غرفة طرابلس ولبنان الشمالي التي تحتضن مركز التعليم المستمر، وشددت على أن «التلاقي نتاج للشراكة على كل المستويات، سواء على نطاق تطوير بيئة الأعمال، أو في مجالات احتضان تطلعات المهن الحرة». وقالت: «إننا نتطلع مع الغرفة إلى تحقيق مبادرة طرابلس عاصمة لبنان الاقتصادية، وتنفيذ ما اتُّفق عليه في «مذكرة التفاهم» بين النقابة والغرفة».

■■■

تقيم منشورات زين الحقوقية ندوة حول كتاب «المسؤولية المدنية لمنتج الدواء عن العيوب الخفية في الأدوية والمستحضرات الصيدلانية»، للباحثة الحقوقية مروى طلال درغام، عند الثالثة من بعد ظهر غد، في قاعة المؤتمرات الكبرى في بيت المحامي - الطبقة الخامسة.

■■■

أطلقت جمعية Public Matters Lebanon، حملة جديدة بعنوان «shareyourhair» لإلقاء الضوء على أهمية التبرع بالشعر للدلالة على أهمية الشعور بالآخر، وخصوصاً في أوقات الشدة. وسيُجمَع أكبر عدد من الشعر ويوهَب للفتيات الصغيرات اللواتي خسرن شعورهن بسبب مرض.

■■■

تقيم «مؤسسة وليد جنبلاط للدراسات الجامعية» حفل عشاءها السنوي في تمام الساعة الثامنة من مساء اليوم في فندق الفينيسيا، بدعوة من وليد جنبلاط ومن مجلس امناء المؤسسة.

كأس العالم

روسيا 2018

الانضباط التكتيكي ساعد إيديسون كافاني (بيير فيليب ماركو ـ أ ف ب)

فرنسا قتلت الأرجنتين بالتركيبة المتكاملة (فرانك فيفي ـ أ ف ب)

«المنظومة» أقوى من السِحر

«الحرس القديم» ينهي النجم الأوحد

مونديال المفاجآت، وربما أكثر. إنّه مونديال الغرائب والعجائب في روسيا. كأس عالم من دون إيطاليا صاحبة الألقاب الأربعة، من دون هولندا وكرتها الشاملة. الأرجنتين وصلت إلى روسيا بشقّ الأنفس، وها قد رحلت باكراً. ألمانيا قبلها، وبعدها البرتغال. راهن الجميع على ميسي ورونالدو، لإعادة أمجاد مارادونا وأوزبيو. الأحلام تبخّرت، جليد روسيا أطفأ شموس الأرجنتين، وجمّد أقدام البرتغاليين

جاد طويه

«الكثرة تغلب الشجاعة». حكمة في الحياة وفي كرة القدم. لم يعد هناك لاعب في العالم قادراً على صنع الفارق وحده وحمل ناديه أو منتخبه لحصد الألقاب. في مونديالي 1986 و1990 حمل دييغو أرمانـدو مارادونا أحلام الأرجنتينيين، كان الملهم. أهداهم كأس العالم في الأولى، وحلّ وصيفاً في الثانية. وحده كان يصنع الفارق، بيده أو قدمه لا مشكلة، المهم أنّه كان النجم الأوحد في الأرجنتين. قبله كان بيليه، «جوهرة» البرازيل، والذي أهدى الشعب البرازيلي الكأس الأغلى في ثلاث مناسبات. الأكيد أنّه كان هناك لإعبون إلى جانبهما، لكن مارادونا وبيليه كانا قادرين على صنع الفارق من أنصاف الفرص، والأهم كانت «الاستراتيجية الدفاعية» أمامهما أضعف مما عليه الآن بكثير. قبل سنوات كان رونالدو البرازيلي وزين الدين الزيدان في فرنسا، قادرين أيضاً على صناعة الفارق وحدهما، لكن اليوم الأمر بات مختلفاً. فشل ميسي في مونديال روسيا وكذلك رونالدو، خرجت الأرجنتين والبرتغال من الدور الثاني، ولم يحرك صاحبا العشر كرات ذهبيّة ساكناً. انكسرا في روسيا. منذ بطولة أوروبا 2008 التي نُظّمت في النمسا وسويسرا، وحققت لقبها أسبانيا والمانيا وصيفة، بدا أن شيئاً تغيّر. المنتخبات باتت تمتلك «منظومة» لعب، الجميع يدافع والجميع يهاجم. ليس هناك نجم واحد. عادت إسبانيا وحققت كأس العالم في جنوب أفريقيا ولم تحرز أكثر من 8 أهداف طيلة المونديال، وبعدها بطولة أوروبا مرّة أخرى في 2012. كتيبة كاملة من السحرة، إنّه غواردیولا وفلسفة التيكي تاكا. لم يعد هناك نجم واحد، الكرة تخرج من الحارس وتمر بجميع لاعبي الفريق وصولاً إلى شباك الخصم. تعلّم الجميع من الإسبان، كرواتيا هزمت ميسي ورفاقه بالمحاربين القدامى. لوكا موديرتش يقدّم أداءً مذهلاً في وسط الملعب، إلى جانبه إيفان راكيتيتش، مدعومان بانتي ريبيتش وماتيو كوفاتشيتش ومارسيلو بروزوفيتش. موديرتش غير قادر على فعل أي شيء وحده، ولكن مع رفاقه قادر بالتأكيد. قطع وسط كرواتيا الهواء والمياه عن الأرجنتينيين، حققوا العلامة الكاملة في الدور الأول بفعل التنظيم المحكم للمنتخب.

فرنسا بدورها قتلت الأرجنتين بالتركيبة وليس بكيليان مبابيه أولیفیه جیرو یدافع والمدافع ينيامين بافارد يسجل هدفاً قاتلاً. منظومة متكاملة، قطعت الماء والهواء عن ليونيل ميسي، استحوذ رفاق ليونيل على الكرة بنسبة وصلت إلى 59 في المئة، ولكنهم فشلوا بإيصالها إليه، وقف «لا بولغا» فخرجت الأرجنتين.

من جهة البرتغال غاب كريستيانو رونالدو، لم يصنع ولم يسجّل في مباراة الأورغواي الحاسمة في دور الـ16، على رغم الاستحواذ على الكرة بنسبة 67 في المئة. دفاع الأورغواي صنع الفارق، حيث أشرك المدرب المخضرم أوسكار تاباريز خوسيه ماريا خيمينيز ليلعب في عمق الدفاع إلى جانب ديبغو غودين. فعاليّة الأوروغواي على المستوى الدفاعي والانضباط التكتيكي في وسط الملعب، ساعد إيديسون كافاني على الانطلاق بالمرتدات وسجّل هدفين. وكان لافتا عودة لويس سواريز إلى منتصف ملعبه لمساعدة الدفاع أو الخروج بالكرة. منظومة أيضاً تلعب ضد منتخب يحاول الاعتماد على كريستيانو رونالدو. تغيّرت كرة القدم كثيراً، المنظومة المتكاملة أكثر فعاليّة من اللاعب النجم. مبابيه وغريزمان ومعهم بوغبا وكانتيه هزموا ميسي، وكذلك سواريز وكافاني وغودين وخوسيه خيمينيز حدّوا من قوّة رونالدو وفعاليّته. وحتى في المنتخب البرازيلي، فعاليّة فيليبي كوتينيو ودوغلاس كوستا، إضافة إلى روبيرتو فيرمينيو ومارسيلو هي التي تصنع الفارق، وليست حركات نيمار الذي يبقى عالقاً مع كرته على الجهة اليسرى، عاجزاً عن صنع الفارق وحده.

بدوره، فشل رونالدو في التسجيل بالأدوار الإقصائية من كأس العالم في 6 مباريات (514 دقيقة و25 تسديدة)، كذلك ليونيل ميسي فشل في التسجيل خلال 8 مباريات من الأدوار الإقصائية من كأس العالم (756 دقيقة و23 تسديدة). وبنظرة إلى بقية المنتخبات، يبدو واضحاً أن السويد أحرجت المنتخب الألماني بالمنظومة، ووصلت إلى الدور الثاني بأسلوب منظّم دفاعي، وقوّة في وسط الملعب. كذلك فعلت سويسرا التي نجح مدربها فلاديمير بيتكوفيتش بإخراج قدرات كل لاعب على حدى، ولم يعتمد فقط على جيدران شاكيري أو تشاكا. الدنمارك بدورها اعتمدت على المنظومة. خفت نجم اللاعب الواحد، وصعد نجم المجموعة. كرة القدم الأوروبيّة، بعد ثورة ألمانيا «الكرويّة» عقب خسارتها في نهائي عام 2002 أمام البرازيل، وبعدها إسبانيا والآن كرواتيا وفرنسا بدّلت المفاهيم أقلّه في الفترة الحاليّة. المهم النتيجة والثلاث نقاط، لا المتعة والمراوغات واللقطات الفنّية الجميلة. كرة القدم الجماعية تصنع المتعة في بعض اللقطات، ولكن تبقى المتعة الحقيقيّة في اللمحات الفنّيّة التي يقدمها الأفراد.

يعتقد البعض أن الأسلوب الحديث الذي يعتمد على المنظومة يقتل ما تبقّى من متعة في كرة القدم، لمصلحة الكتيبة وإقفال الملعب. هناك وجهة نظر تقول إن المدرب البرتغالي جوزيه موريينيو، هو من المدرّبين الذين يساهمون بـ«قتل» المتعة في كرة القدم، ولكن هي مرحلة بداتها المدارس الكرويّة في أوروبا، وتأثّر بها اللاعبين المحترفين في القارّة العجوز، كرة قدم فعالة على رغم أنها أقل جمالية، بانتظار فلسفة أخرى ربما في السنوات الآتية.

> **منذ بطولة أوروبا 2008 بدا واضحاً أن كرة القدم تغيّرت وأصبحت جماعية**

حملت خسارة الأرجنتين أمام كرواتيا العديد من المشاهد السيئة بالنسبة إلى الأرجنتينيين، لكن اسواها طبعاً كان في كل مرة نقلت فيها الكاميرات صورة المدرب خورخي سامباولي. هو كالكثير من مدربي منتخبات الصف الأول الذين سقطوا في شباك حتّهم لبعض النجوم. فرضخوا لإرادتهم على صعيد الخيارات. في ظاهرة جديدة في ملاعب كرة القدم. عادت الأرجنتين وانتصرت على نيجيريا، لكن ميسي هو الذي في الصورة. أمام فرنسا، تكرر الأمر نفسه. وتكرر الحديث عن «سطوة» ليو على سامباولي

الحُكم للنجوم والمدربون «كومبارس»

شربل كريم

بات تأثير نجوم الصف الأول في منتخبات بلادهم يتخطى ما يقدّمونه على أرض الملعب من مستوى كروي، فهم أصبحوا شركاء في خيارات المدربين وقراراتهم. كما أن بعضهم لا يمسّ حتى لو كان في أسوأ حالاته، هو أمرٌ عكسته حالات كثيرة قبل مونديال 2018. إلى حالات أخرى ظهرت حتى خلال البطولة. ولا شك في أنه من بين كل المنتخبات الكبرى، فإن أسوأ المتأثرين بخيارات المدرب هو المنتخب الأرجنتيني. إذ بعيداً من خيارات خورخي سامباولي الغريبة بالنسبة الى التشكيلة الأساسية، فإن «فضائحه» على هذا الصعيد بدأت منذ اللحظة التي اختار فيها اللاعبين الـ23 الذين قدموا للمهمة المونديالية. ماورو إيكاردي، اسمٌ غنيّ عن التعريف في عالم كرة القدم، لكن هداف الدوري الإيطالي لم يكن له أي مكان في تشكيلة سامباولي للمونديال الحالي. أمرٌ صادم فعلاً، لكن إذا عُرف السبب بَطل العجب. إيكاردي استُبعد كرمى لعينَي نجم المنتخب ليونيل ميسي. هذا أقلّه ما أجمعت عليه صحف أرجنتينية عدة، والتي بدأت تكشف العديد من الأمور المستورة التي تحوّل الكلام عنها بمثابة «فشّة خلق» بالنسبة إليها. لكن، للإنصاف، فإن إيكاردي، قد لا يكون «نافعاً» من الناحية التكتيكية للأرجنتين. والموضوع يحمّل أكثر من حجمه، وإلا... لماذا لا يلعب دييالا؟

طبعاً، قد يكون كلام الصحف حقيقياً أو مجرد إشاعات، لكن لا يمكن إسقاطه من الحقيقة، إذ يبدو غريباً إلى حدٍّ بعيد استبعاد لاعب بقيمة إيكاردي الذي تفوّق على كل مدافعي إحدى أقوى البطولات الوطنية الأوروبية على الصعيد الدفاعي. كذلك، لا يمكن إسقاط أي كلام من هذا النوع بالنظر إلى السوابق التي عرفها برشلونة مع ميسي على هذا الصعيد، إذ كما هو معلوم، فإن أي لاعب يريده «البرسا» في صفوفه عليه أن يحظى بموافقة مسبقة من القائد الأرجنتيني. من هنا، ذهب البعض إلى تسمية الأرجنتين بمنتخب ميسي ورفاقه، لكن هؤلاء الرفاق لم يرتقوا إلى مستوى مساعدة «البرغوث» للوقوف على قدميه، بل إن عناصر لازموا مقاعد البدلاء هم أفضل بكثير. إذ ليس هناك تفسير أيضاً لعدم مشاركة باولو دييالا أساسياً. وكذلك إيفر بانيغا وجيوفاني لو سيلسو. أما التفسير الوحيد. بحسب الأهواء التحليلية . فهو: ميسي لا يريدهم أساسيين. وهم الذين يبقون الكرة معهم لوقتٍ أطول من أولئك اللاعبين الذين جعلوا من «ليو» محور كل شيء على أرض الملعب. يبقى السؤال المحيّر: ماذا لو لعب دييالا؟ فالأخير، أقرب اللاعبين إلى ليو ميسي، من ناحية الأسلوب والأداء، وإن لم نبالغ، فهو الأهم بعد القائد التاريخي لبرشلونة على مستوى القيمة الفنية والسوقية. وليس بعيداً من الأرجنتين. هناك البرازيل والحاكم الأول فيها نيمار دا سيلفا. الفتى الموهوب، وعلى رغم وصوله إلى الشباك في المباراة أمام كوستاريكا، فإنه لا يبدو في أفضل حالاته خلال كأس العالم الحالية. وربما يفسّر مستواه في المباراة الأولى أمام سويسرا كل هذا الكلام، إذ إن نيمار سقط على الأرض أكثر مما وقف على قدميه، وبدا أنانياً في حالاتٍ كثيرة، وخسر العديد من الكرات في المواجهات الثنائية، تماماً كما حصل في المباراة الثانية. لكن على رغم كل ذلك، بقي على أرض الملعب! إذاً لا يُبدّل نيمار إلا إذا هو طلب ذلك. هذا الأمر بات واضحاً، إذ حتى في المباراة الثانية لم يفكّر المدرب تيتي بالموضوع، على رغم تفاوت مستوى نجمه ووجود نجومٍ آخرين على مقاعد البدلاء، وهو إذ اختار بقرار صحيح سحب ويليان بين الشوطين، فإنه لن يقوم يوماً بإقحام دوغلاس كوستا على الجهة اليسرى إلا إذا غاب الرقم 10 بسبب الإصابة أو الإيقاف. أيضاً هي مسألة غير مستغربة، إذ إن نيمار ترك برشلونة باتجاه باريس سان جيرمان للعب دور الحاكم المطلق. هناك في العاصمة الفرنسية، حكت تقارير عدة عن شروطٍ وضعها البرازيلي على المدرب أوناي إيمري ومنها ما يرتبط بالتشكيلة الأساسية، قبل أن يؤثر في الإدارة ويتمّ الاستغناء عن الإسباني كرمى لعيون نجم الفريق. إذاً هو «الفنج» الذي عرفه نيمار في باريس ينقله معه اليوم إلى البرازيل، وفي حال عدم تدارك تيتي الأمر وضبط لاعبه في مكانٍ ما، فإن الأمور لن تكون على ما يرام، خصوصاً في المواجهات القوية المقبلة. حتى الآن، كوتينيو أفضل من نيمار، ولا يساجل اثنان في هذه الحقيقة. ومن يتابع يعرف ذلك بوضوح. لكن، مباراة المكسيك اليوم قد تكذّب «الفطاس»، وقد يظهر نيمار أيضاً.

المشهد نفسه حضر في منتخب ألمانيا مع الأداء المخيّب الذي قدّمه مسعود أوزيل وتوماس مولر في المباراة الأولى أمام المكسيك، حيث لم يملك المدرب يواكيم لوف الجرأة لاستبدال أيٍّ منهما، بل اختار سحب سامي خضيرة واعتباره «كبش فداء»، في قرار صحيح لكن غير مكتمل ببقاء مولر على أرضية الميدان. وكما هو معلوم، فإن تأثير أوزيل ومولر قوي في المجموعة بحكم شخصيتيهما، وهي مسألة تجعل لوف يفكّر ملياً قبل أن يتخذ أي قرار بشأنهما، وذلك على رغم المطالبات الكثيرة بعدم إشراكهما كأساسيين بسبب تراجع مستواهما، أقله في آخر موسمين، وهي مسألة أصرّ عليها القائد السابق للمنتخب الألماني لوثار ماتيوس الذي انتقدهما ومدربهما بقساوة ومن دون أي مجاملات. وحتى في إسبانيا، فاحت رائحة تأثير النجوم على مدربيهم، إذ قيل كثيراً إن المدرب جولين لوبيتيغي تقبّل رأي سيرجيو راموس واستبعد ثلاثي تشلسي الفارو موراتا، سيسك فابريغاس، ومارکوس ألونسو. مسألة أثارت الكثير من الجدل، خصوصاً أن الأول والأخير يملكان قيمة فنيّة، لكن ربما أراد لوبيتيغي إرضاء نجم دفاع ريال مدريد، الذي قيل إنه أيضاً كان وراء الطلب إلى رئيس النادي الملكي فلورنتينو بيريز التعاقد معه، ليدفع الثمن غالياً لاحقاً. الآن، خرج ميسي، وخرج رونالدو أيضاً. هل ما جديد تحت الشمس؟

الرفاق لم يرتقوا إلى مستوى مساعدة «البرغوث» (رومان كروشينين ـ أ ف ب)

كأس العالم
روسيا 2018
الدور الثاني

خلف المرمى

فرنسا لديها بافار... ولكن من يملأ فراغ زانيتي في الأرجنتين؟

حسن رمضان

كل العين على مبابي، وبوغبا. أحياناً على غريزمان وجيرو. لكن الذي ظهر من حيث لا يدري اللاعبون الأرجنتينيون هو بافار، الظهير الأيمن الذي لم يكن يعرفه أحد قبل بداية كأس العالم في روسيا. سدد الكرة «على الطّاير»، لم يتردد. لم يحتج إلى الثقة لتسجيل هدف قد يكون الأجمل حتى الآن في البطولة. في الجهة المقابلة، يمتلك المدرب ديديه ديشان في تشكيلته ظهيراً أيسر من طراز عالٍ: لوكاس هيرنانديز ظهير نادي أتلتيكو مدريد الإسباني الذي «صنعه» المدرب المميز الأرجنتيني دييغو سيميوني. لمَ الحديث عن الأظهرة؟ يعتبر اليوم مركزا الظهير الأيمن والأيسر، من بين أهم المراكز في لعب كرة القدم «الحديثة». صعودهما ومشاركتهما في العملية الهجومية دائماً يعطي إضافة إلى هذا المنتخب أو ذاك. في المباراة الأولى من دور الـ16 بين المنتخبين الفرنسي والأرجنتيني، يمكننا ملاحظة الفارق «الكبير» بين جودة خط دفاع المنتخبين. فلا يمكن لخورخي سامباولي أن يخوض مباراة بمثل هذه القوّة، بظهيرين كمبركادو «المعدوم» وتاليافيكو. طبعاً مع الأخذ في الاعتبار العيوب الأخرى التي حرمت ليو ميسي من أن يكون في الدور الربع نهائي (عدم إدخال دي بيالا، أغويرو، لو سيلسو). لكن الأمر الذي أحدث الفارق للمنتخب الفرنسي، هو الظهيران لوكاس وبافار. الهدفان اللذان سجّلهما المنتخب الفرنسي (بافار ومبابي تواليا)، جاءا عبر كرات عرضية من لوكاس هيرناندينز الذي وجد نفسه وحيداً في كل مرّة قرر فيها إرسال عرضية داخل منطقة الجزاء، من دون أن يجد مقاومة من الظهير ميركادو. على الجهة الأخرى، رأينا ظهيراً «متوتراً» لا يعرف كيف يخرج بالكرة من منطقة الجزاء، ظهير نادي أياكس أمستردام تاليافيكو.

كما حال المنتخب الفرنسي، تمتلك المنتخبات الأخرى المتنافسة ظهيرين في الخلف، يجيدان اللعب الهجومي والدفاعي. على سبيل المثال، المنتخب الكرواتي الذي يعتمد في شكل كبير على ظهيره الأيمن وظهير نادي أتلتيكو مدريد فرسايكو، الذي يعتبر أفضل ظهير أيمن في العالم في الوقت الحالي برأي الكثيرين، نظراً لانتظامه الدفاعي وقدرته على المؤازرة في الهجوم. وعلى الجهة الأخرى نجد سترنيتش. الظهير الذي وقّع معه نادي ميلان الإيطالي قبل بداية المونديال قادماً من سامبدوريا. مدافع قوي البنية ويعرف واجباته الدفاعية، وأهم من كل هذا، يعرف كيف يمرر الكرة إلى زملائه ويخرج الكرة من منطقة فريقه. هل لا يتوافر هذان المركزان لدى ساماولي ولدى الأرجنتين؟ نتحدث عن بلاد كرة القدم التي أنجبت أساطير عدة ولاعبين كباراً.

لم يكن احد يعرف بافار قبل المونديال (فرنالك فيف ـ اف ب)

المشكلة ليست «أرجنتينية» حصراً. فقد أصيب داني ألفيس مع البرازيل، داني ألفيس خارج المونديال. وأصيب دانيلو خلال الدور الأول. ولكن لا مشكلة بالنسبة لتيتي والبرازيل. ظهير نادي كورنثيانس، فاغنر كان على الموعد. قليل الأخطاء، وكثير التمرير. ظهير «عصري» من الممكن أن يكون المونديال بمثابة بوّابة له لينطلق إلى الساحة الأوروبية. في السنوات الماضية، كانت الفرق دائماً تعتمد على اللاعبين في المقدمة، إلاّ أن هذا لا ينفي قيمة الظهيرين في عالم كرة القدم الحديثة. من منّا ينسى العلاقة المميزة والتفاهم الذي كان بين ليونيل ميسي وداني ألفيس في برشلونة. الآن ميسي ينظر خلفه فيجد ميركادو. التفاهم الواضح والعالي الذي شاهدناه بين ميسي وجوردي ألبا، أحد أفضل الأظهرة في العالم، في الموسم الماضي، كان عاملاً مؤثراً في نجاح الفريق الكاتالوني في الفوز ببطولة الدوري والكأس. طريقة لعب ميسي تعتمد على وجود ظهيرين يعرفان معنى كلمة «مساحة» ليركضان إليها ويجدون تمريرة «لا بولغا» جاهزة أمام أقدامهم. من سيقوم بهذه الأدوار؟ لا ميركادو ولا تاليافيكو. يمكنهما القيام بنصف ما يقوم به ألفيس أو جوردي ألبا.

كرة القدم كما غيرها من الرياضات، تتطوّر مع الزمن. وتتطوّر فيها عادات وأفكار كانت تستخدم في الماضي لتحل مكانها طرق لعب جديدة. وأفكار «يدرّجها» مدرّبون جدد، كغوارديولا، وفكرة اللعب من دون مهاجم (رأس حربة)، ككرويف والكرة الشاملة والـ«تيكي تاكا». كمورينيو وخطة «وقوف الباص» التي دائماً ما كان يعتمدها في مبارياته فكرة خبيثة، لكنها تظل فكرة «ناجعة» أحياناً، والدليل هو سيميوني وارث مورينيو «بالحيا»! كل هذه الأفكار كانت من بينها الفكرة الأبرز في الوقت الحالي، الظهيران العصريان، الأيمن والأيسر. ومن يفتقد هذين المركزين يصبح من الصعب عليه صناعة اللعب والهجوم. اليوم الظهير عنصر مهم، بل أهم من قلبي الدفاع. وهذا ما شاهدناه في مباريات المنتخب الألماني والأرجنتيني.

أنجبت خافيير زانيتي الظهير للمنتخب الأرجنتيني ولنادي إنتر الإيطالي. وكذلك خوان بابلو سورين الذي يتذكّره الجميع في مونديال 2006. أسماء، لم تعد قادرة الأرجنتين على إنجاب مثيل لها. وهذا أمر محزن لجميع عشاق كرة القدم ولجمهور وشعب الأرجنتين الذي لا يوجد جمهور مثله وبمثل الحماسة التي قدّمها في مباراة فرنسا الأخيرة. سؤال آخر: لماذا استبعد سالفيو، على رغم أنه كان «أرحم» الأظهرة في التشكيلة الأرجنتينية؟ ما الذي يمنع ساماولي من الاعتماد على أنسالدي؟

مونديال المفاجآت... España Fuera!

تاهل المنتخب الروسي للدور الربع النهائي للمرة الأولى منذ تاريخه (خوان مابروماتا ـ أ ف ب)

إن كانت إيطاليا لم تتأهل، وألمانيا خرجت من الدور الأول، ولحقت بهما الأرجنتين بقيادة ميسي من الدور الثاني، فلماذا نستغرب أن إسبانيا لم تستطع تجاوز روسيا، رغم أنها كانت مرشحة بقوة، إلا أن المنتخب الروسي حقق مفاجأة جديدة في المونديال بإقصائه «لا فوريا روخا» بعد مباراة انتهت بالتعادل الإيجابي (1ـ1)، ليتفوق المنتخب الروسي في ركلات الترجيح (4ـ3) في ملعب لوجنيكي في العاصمة موسكو، وأصبحت إسبانيا ثالث المنتخبات، المتوّجة باللقب سابقاً، التي تخرج من البطولة الروسية بعد ألمانيا والأرجنتين.

انحصر اللقاء في الدقائق الأولى من الشوط الأول في وسط الميدان، في الوقت الذي أظهر فيه المنتخب المستضيف للبطولة روسيا الرغبة في تحويل المباراة إلى تحدّ بدني. ارتكب المنتخب الروسي 7 أخطاء، منها 5 في الدقائق العشرين الأولى. لُعبت المباراة حسب «الوتيرة» التي أرادها. احتسب الحكم خطأً في الدقيقة العاشرة بعد تدخل زيركوف القاسي على ناتشو فيرنانديز الظهير الأيمن، لينفذ أسنسيو الخطأ الذي عكسه المدافع الروسي سيرجي إيغناشيفيتش في مرماه لتصبح النتيجة (1ـ0). استمر الاستحواذ على الكرة لمنتخب «لا روخا» كما هو معتاد، أما المنتخب الروسي فانتظر حتى النصف الثاني من الشوط للخروج من مناطقه دون أي نتيجة تذكر. احتسب الحكم في الدقيقة الأربعين ركلة جزاء بعد لمسة من بيكيه، سجل من خلالها ارتيم دزيوبا هدف التعادل والثالث له في كأس العالم الحالية. واقترب المنتخب الإسباني من استعادة التقدم في الوقت المحتسب بدلاً من الضائع بتسديدة ورأسية عبر دييغو كوستا، تصدى لها الحارس اكينفييف. وأنهى المنتخب الإسباني الشوط الأول بنسبة استحواذ وصلت إلى 74%، بينما نجح في إتمام 89% من تمريراته التي بلغ عددها 459.

استمرت معاناة المنتخب الإسباني في الشوط الثاني، في ظل تراجع المنتخب الروسي إلى نصف ملعبه، حيث لم يشهد أي خطورة من قبل الفريق المستضيف، في الوقت الذي بدا فيه المنتخب الإسباني عاجزاً عن إيجاد الحلول والوصول إلى مرمى الفريق الخصم. ظهر المنتخب الروسي منظماً ولم يرتكب أي أخطاء في العمل الدفاعي. واستهلك الفريقان جميع تبديلاتهما، المدرب الروسي أجرى أول التغييرات مع بداية الشوط الثاني بإخراج زيركوف وإدخال فلاديمير غرانت وذلك بغية المحافظة على المستوى البدني لفريقه. ولم ينجح المنتخب الإسباني في الوصول إلى المرمى حتى الدقيقة الـ 85 بعد التحضير بالصدر من ياغو أسباس، سددها إنيستا الذي جاء بديلاً لديفيد سيلفا تصدى لها أكينفيف ليتابعها أسباس، لكن دون أي نتيجة. وانتهى الشوط الثاني بالتعادل (1ـ1) لتذهب المباراة إلى الأشواط الإضافية.

> عمد المنتخب الروسي إلى التبديل الرابع الأول في تاريخ كأس العالم في الدقيقة 97

دخلت المباراة أشواطها الإضافية، واكتفى المنتخب الإسباني بالاستحواذ وفرص خجولة؛ أبرزها كرة البديل الرابع رودريغو في الدقيقة 108. وعمد المنتخب الروسي إلى التبديل الرابع، الأول في تاريخ كأس العالم في الدقيقة 97، وهو تبديل مستحدث في الأشواط الإضافية سيعمل به في دوري الأبطال بداية من الموسم المقبل، لتصل المباراة إلى ركلات الجزاء وهو الأمر الذي كان من الواضح أنه رغبة المنتخب الروسي. وفي الدقيقة الـ 116، عاد حكم المباراة الهولندي بيورن كويبرس إلى «تقنية الفيديو» بعد مطالبة عناصر المنتخب الإسباني بركلة جزاء. وتألق الحارس الروسي أكينفيف في ركلات الترجيح حيث تصدى لكرتين، الأولى كانت لكوكي والثانية لأياغو أسباس. وتأهل المنتخب الروسي لدور ربع النهائي لأول مرة في تاريخ روسيا بعد الاتحاد السوفياتي، وهي المرة الأولى التي تلعب فيها روسيا في الدور الثاني. يذكر أن الاتحاد السوفياتي الذي كان يضم روسيا وصل إلى نصف النهائي من البطولة. (الأخبار)

سوبازيش يحمل كرواتيا على كتفيه إلى ربع النهائي

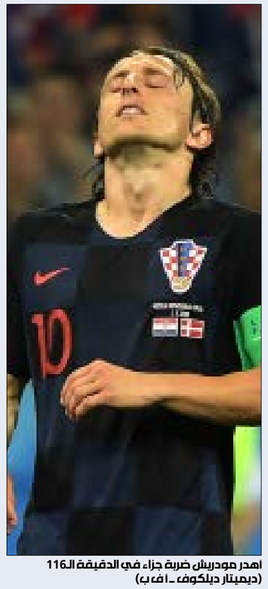
اهدر مودريش ضربة جزاء في الدقيقة الـ116 (ديميتار ديلكوف ـ أ ف ب)

بات منتخب كرواتيا رابع المتأهلين إلى الدور الربع النهائي، في ثانية المباريات التي تحسم بركلات الترجيح في الدور الـ16، بعد أن كانت الأولى مباراة روسيا وإسبانيا. وامتدت المباراة إلى أشواط إضافية بعد التعادل الإيجابي (1ـ1)، لتتأهل كرواتيا إلى الربع النهائي للمرة الثانية في تاريخها.

لم ينتظر المنتخب الدنماركي كثيراً ليفتتح السجل التهديفي، إذ سجل ماتياس يورغنسن أسرع أهداف بطولة روسيا في الدقيقة الأولى من المباراة، بعد خطأ من الحارس سوبازيتش. وأظهر المنتخب الكرواتي نياته في التأهل إلى الدور الربع النهائي وإعادة إنجاز مونديال فرنسا 1998، وردّ بإحراز هدف التعادل في الدقيقة الرابعة عن طريق ماندزوكيتش. سيطر المنتخب الكرواتي ولكن ليس كما هو معتاد، إذ بلغت نسبة استحواذهم على الكرة 58%، من دون أي فرص تذكر في النصّف الأول من الساعة الأولى، فيما نجح الدنمارك في الوصول، لكن سوبازيتش كان حاضراً هذه المرة. حاول المنتخب الكرواتي التقدم في النتيجة بعد تسديدة من راكيتيتش تصدى لها الحارس كاسبر شمايكل وتابعها بيرزيتش ليحضر الحارس من جديد. تحصّل منتخب كرواتيا بعد ذلك على ضربة حرة في الدقيقة الـ37، ليقترب لوفرين من إحراز الهدف الثاني لمنتخبه برأسية بعد كرة عرضية جاءت من مودريتش. لم تخش الدنمارك من قوة الفريق الخصم، بل قدمت شوطاً أول لعبت فيه بندية، لينتهي الشوط الأول بالتعادل (1ـ1). وبلغ المنتخب الكرواتي الأدوار الإقصائية للمرة الثانية في تاريخه، حيث نجح الجيل الذي لعب في بطولة فرنسا في الوصول إلى النصف النهائي والحلول في المركز الثالث. وسبق للمنتخبين أن تواجها 6 مرات، فاز كل منهما باثنتين بينما انتهت اثنتان بالتعادل. واستطاع المنتخب الكرواتي للمرة الأولى تحقيق العلامة الكاملة (9 نقاط) في المجموعات، إضافة إلى تلقّي هدف وحيد فقط جاء من ركلة جزاء أمام أيسلندا.

بدأ المنتخب الدنماركي أفضل من الكرواتي في الشوط الثاني، في ظل ضياع واضح في وسط ميدان المنتخب الكرواتي الذي بعد أحد أهم نقاط القوة. بدا مودريتش كأنه وحيد في ظل غياب واضح على صعيد الأداء لزميليه راكيتيتش وبروزفيتش. وجاءت أولى محاولات الشوط الثاني في الدقيقة الـ71 ليورغنسون، ليعود المنتخب الكرواتي محاولاً بشكل متواضع، إذ كانت أبرز الكرات تسديدة ريبيتش في الدقيقة الـ77. لم يستطع الفريقان حسم المباراة في الوقت الأصلي للمباراة، حيث سدد راكيتيتش في الدقيقة الـ91 ليرد المنتخب الدنماركي بتسديدة يائسة في شوط لم تظهر فيه كرواتيا كما هو متوقع، أما المنتخب الدنماركي فكان أكثر واقعية فوق أرضية الملعب. وانتهى الشوط الثاني بالتعادل، لتكون المباراة الثانية في الدور الثمن النهائي التي تذهب إلى الأشواط الإضافية.

استهل المنتخب الدنماركي الشوط الإضافي الأول بالهجوم والضغط على المنتخب الكرواتي، لكن ذلك لم يفلح حيث بقيت النتيجة على حالها بالتعادل. وحاول المنتخب الدنماركي تنشيط الفريق بإدخال سيستو إلى الجناح الأيسر، الذي غيّر شكل الفريق وزاد في سرعة انتقال الفريق من الخلف إلى منطقة المنتخب الكرواتي. انطلق ريبيتش في الدقيقة الـ115 بعد تمريرة في ظهر المدافعين من لوكا مودريتش، ليتخطّى الأول حارس المرمى، لكن ماتيس يورغنسن تدخل عليه ليحتسب الحكم ركلة جزاء لصالح كرواتيا، وكانت الفرصة مواتية لتسجيل هدف قاتل، لكن مودريتش لم ينجح في فعل ذلك، حيث ظهر كاسبر شمايكل وتوّج نفسه «بطلاً» في الدقائق الأخيرة بالتصدي للكرة، وهي ركلة الجزاء التي تحتسب ضد الدنمارك في مونديال روسيا، لتذهب المباراة إلى ركلات الترجيح. تألق الحارسان في ركلات الترجيح، حيث تصدى شمايكل لركلتين، بينما كانت الكلمة العليا لسوبوتيتش، لينجح منتخب كرواتيا في التأهل إلى ربع النهائي في ركلات الحظ. وسيواجه المنتخب الكرواتي منتخب روسيا المستضيف في مباراة ربع النهائي.

> استهل المنتخب الدنماركي الشوط الإضافي الأول بالهجوم على المنتخب الكرواتي

ارقام المونديال

الأوروغواي والبرتغال
6 ارقام

- أصبح بيبي أول لاعب يسجل هدفاً ضد الأوروغواي في كأس العالم، منذ مونديال البرازيل.
- سجل بيبي أول هدف له في كأس العالم، والسادس بقميص منتخب البرتغال.
- كسر بيبي بهدفه صلابة دفاع منتخب الأوروغواي الذي حافظ على نظافة شباكه طوال 597 دقيقة، حيث كان آخر هدف تلقاه في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 ضد النمسا.
- خاض كريستيانو رونالدو المباراة رقم 38 على مستوى كأس العالم والمباريات الأوروبية، ليصبح أكثر من أي لاعب متساوياً مع الألماني سباستيان شفاينشتايغر.
- الأوروغوياني أدينسون كافاني، سجل خلال هذا المونديال 3 أهداف، بالقدم اليمنى، واليسرى، وبالرأس.
- عادل كافاني رقم مواطنه لويس سواريز بتسجيل هدفين في مباراة واحدة ببطولة كأس العالم.

فرنسا والأرجنتين
11 رقماً

- حققت فرنسا الفوز الأول لها على الأرجنتين عبر تاريخ المواجهات التي جمعت بينهما في كأس العالم.
- لأول مرة تصعد فرنسا لربع نهائي كأس العالم، في مناسبتين متتاليتين، حيث سبق لها بلوغ ذات الدور، في نسخة 2014.
- الأرجنتين تودّع المونديال من الدور ثمن نهائي للمرة الأولى منذ 1994 ضد رومانيا.
- كيليان مبابي أول لاعب فرنسي، يسجل هدفين في مباراة واحدة بالأدوار الإقصائية منذ زين الدين زيدان ضد البرازيل في نهائي 1998 التي انتهت بفوز فرنسا بثلاثية نظيفة.
- مبابي أول لاعب شاب يسجل على الأقل هدفين في كأس العالم منذ البرازيلي بيليه ضد السويد في 1958.

- مبابي (19 عاماً و192 يوماً) رابع أصغر لاعب يسجل في الأدوار الإقصائية لكأس العالم بعد بيليه، مايكل أوين، وغرين.
- ليونيل ميسي أول أرجنتيني يصنع هدفين في مباراة بكأس العالم منذ دييغو أرماندو مارادونا ضد كوريا عام 1986.
- أصبح خافيير ماسكيرانو لاعب خط وسط الأرجنتين أكثر لاعب حصولاً على البطاقات في تاريخ كأس العالم، برصيد 7 بطاقات صفراء.

روسيا وإسبانيا
9 ارقام

- سيرجي إيجناشيفيتش أكبر لاعب يسجل هدفاً في مرماه بكأس العالم حيث يبلغ من العمر 38 عاماً و352 يوماً.
- يعدّ هذا الهدف هو العاشر خلال مونديال روسيا، الذي يأتي عن طريق النيران الصديقة، لتصبح البطولة الحالية هي الأكثر استقبالاً للأهداف الذاتية.
- سيرخيو راموس أكمل 141 تمريرة ضد روسيا، كأعلى رقم للاعب في مباراة واحدة بكأس العالم، منذ 1966.
- راموس نجح في معادلة الرقم القياسي الذي يحمله كاسياس، في منافسات كأس العالم، بعدما وصل إلى المباراة الرقم 17 له في تاريخ مشاركاته في البطولة.
- أنخيل دي ماريا أصبح أول لاعب من قارة أميركا الجنوبية يسجل هدفاً في مرمى فرنسا، بمرحلة خروج المغلوب، منذ البرازيلي كاريكا في مونديال 1986.
- أنطوان غريزمان أول لاعب من منتخب فرنسا يسجل هدفاً في دور المجموعات وفي الأدوار الإقصائية في نفس النسخة من كأس العالم منذ زين الدين زيدان في 2006.
- ديدييه ديشامب خاض مباراته رقم 80 على رأس الجهاز الفني للمنتخب الفرنسي، وهو رقم لم يصل إليه أي مدرب من قبل مع «الديوك».

كرواتيا والدنمارك
5 ارقام

- هدف الدنماركي ماتياس يورغنسين جاء بعد 57 ثانية، أسرع هدف في كأس العالم منذ هدف الأميركي كلينت ديمبسي ضد غانا في مونديال 2014 الذي جاء بعد 29 ثانية
- الكرواتي ماريو ماندزوكيتش سجل أسرع تعادل في كأس العالم بعد 3 دقائق و37 ثانية
- الكرواتي دانييل سوبازيتش ثاني حارس فقط ينقذ 3 ركلات ترجيحية في مباراة في كأس العالم بعد ريكاردو حارس البرتغال أمام إنكلترا في 2006
- الدنمارك سجلت 30 هدفاً في تاريخ كأس العالم، جميعها تم تسجيلها من داخل منطقة الجزاء
- منتخب كرواتيا يتأهل لربع نهائي كأس العالم لأول مرة منذ عام 1998

كأس العالم

روسيا 2018

اللاعبون اللبنانيون يقرأون الدور الأول

ألمانيا خيّبت الآمال والبرازيل مرشحة

معظم اللاعبين يعتقدون أن ألمانيا خيّبت آمالهم (جون ماكدوغال ـ أ ف ب)

دخلت كأس العالم لكرة القدم في مرحلة «خروج المغلوب». أصبحت الخسارة تعني الوداع. انتهى الدور الأول بالكثير من المفاجآت وتصدّر الأدوار الإقصائية باحداث ستضع نجوماً في عداد المتفرجين. والبداية كانت في اليوم الأول من دور الـ16 بخروج أرجنتين ميسي وبرتغال رونالدو في يوم واحد. كثيرون تابعوا الدور الأول وكلام كثير فيه. فكيف يراه نجوم الدوري اللبناني لكرة القدم وماذا يتوقعون للأيام المقبلة؟

عبد القادر سعد

لا شك في أن مونديال كرة القدم هو الحدث الأهم في عيون من يحب هذه اللعبة سواء كان يزاولها هاوياً أو محترفاً. اللاعبون اللبنانيون شأنهم شأن معظم الجمهور اللبناني لديهم ميولهم وهناك منتخبات يشجعونها، لكن رأيهم الفني يكون انطلاقاً من خبرتهم وعمرهم الطويل في الملاعب. «الأخبار» سألت خمسة نجوم من الدوري المحلي عن رأيهم بمونديال روسيا من الدور الأول، مروراً بالأدوار الإقصائية وانتهاء بالنهائي مع سؤال حول التحكيم وتقنية الفيديو. وتباينت الآراء

أونيكا

رونالدو الأفضل في الدور الأول

انتهى المونديال بالنسبة لقائد فريق العهد السابق ونجم فريق الأنصار حالياً عباس عطوي «أونيكا» كمشجع ولكن ليس كمتابع. فمنتخب الكابتن عباس أصبح خارج المنافسة. هو من أكبر مفاجآت الدور الأول: هو المنتخب الألماني. يعتبر «أونيكا» إنه من أكبر خيبات الدور الأول على صعيد المنتخبات، كذلك الأمر وبنسبة أقل للمنتخب الإسباني. على رغم ذلك يعتبر عطوي أن الألمان يعملون للمستقبل لمونديال 2022 عبر منتخب صغير السن وهو أمر صحيح. «أونيكا» كان يتوقع أن الأرجنتين ستغيّر من صورتها بعد الانتفاضة في الجولة الأخيرة من الدور الأول، لكن الأرجنتين خرجت أيضاً وكان الوقع مدوياً. حين تسأل الكابتن عباس عن نجومه المفضلين يجيبك سريعاً: «مع المعلم ميسي». لكنه يعترف بأن منافسه الشرس كريستيانو رونالدو كان الأفضل في الدور الأول. في النهاية خرجا في اليوم عينه. تحكيمياً، يرى «أونيكا» أن تقنية الفيديو ناجحة والتحكيم جيد نتيجة تراجع الأخطاء عبر إعادة مشاهدة الحالات. «صحيح أن لعبة كرة القدم هي لعبة أخطاء، لكن لا يمكن أن تظلم فرق عبر أخطاء تحكيمية»، يختم حازماً.

محمد زين طحان

مودريتش نجم الدور الأول

وحده قائد فريق الصفاء محمد زين طحان ما زال المنتخب الذي يشجعه حاضراً في المونديال: البرازيل. وهو يتوقع أن يصلوا هم أو بلجيكا إلى النهائي، كما يرجّح وصول المنتخب الإسباني نظراً لخبرة لاعبيه. بالنسبة للدور الأول فقد كان دور المفاجآت، خصوصاً مع خروج المنتخب الألماني. لكن برأي قائد الصفاء استحقوا الخروج، فهم لا يملكون منتخباً منافساً. أفضل المنتخبات كان المنتخب الكرواتي ونجمه لوكا موديريتش الذي لفت الأنظار بأدائه، في حين أن رونالدو برز في أول مباراتين ثم غاب في الثالثة أمام المغرب. على الصعيد التحكيم يعتبر طحان أن تقنية الفيديو خدمت المنتخبات الكبيرة، ولم يظهر أنها لجميع المنتخبات، لكن على رغم ذلك نجحت في التخفيف من الأخطاء ما جعل التحكيم في المونديال جيداً حتى الآن.

ربيع الكاخي

المغرب استحقّ التأهل

حارس مرمى فريق الأنصار ربيع الكاخي يتفق مع الكابتن عباس عطوي «أونيكا» تشجيعياً، فهو من مناصري المنتخب الألماني لكن على رغم ذلك يعتبر أن الألمان خيّبوا الآمال بسبب عدم استعدادهم الصحيح في المباريات الودية. كما أن المدرب الألماني يواكيم لوف لم يجد التوليفة المناسبة وراهن على أسماء خذلته كمسعود أوزيل وسامي خضيرة وتوماس مولر. كما أن لوف أصر على طريقة لعب معتمداً لاعبي ارتكاز فاتحاً الأطراف فدفع الثمن في الهجمات المرتدة. الكاخي يرى أن الدور الأول أثبت أن الفرق الكبيرة ليست جاهزة للمونديال واللعب المفتوح لم يجد حلولاً للعب المغلق. خزن على منتخب المغرب الذي كان يستحق التأهل وهو كان مفاجأة الدور الأول «واستمتعت بكل مباراة شاهدتها للمغاربة حيث كان نداً قوياً وجانبه الحظ مع إيران». على صعيد حراس المرمى يشير الكاخي إلى حارس مرمى منتخب كوريا الجنوبية شو هيون ولفت نظره بشكل كبير كما أن الحارس الألماني مانويل نوير كان جيداً وعودته موفقة مثبتاً أن الحضور الذهني أهم من الحضور البدني. أما عن الحراس الذين خيبوا أمله فيتحدث عن حارس منتخب إسبانيا دايفيد دي خيا الذي بدا مهزوزاً في الدور الأول. وعلى صعيد اللاعبين، فيرى حارس مرمى فريق الأنصار أن البرازيلي كوتينيو كان أفضل اللاعبين في الدور الأول، طبعاً إلى جانب رونالدو، لكن تألق الأخير تحصيل حاصل. وعن الأدوار المقبلة يعتبر الكاخي أن المستوى سيرتفع نتيجة المواجهات القوية وعلى المنتخبات الكبيرة أن تحسن من صورتها. تحكيمياً، يعبّر الكاخي عن رضاه عن تقنية الفيديو التي حسمت أموراً وركلات جزاء بطريقة صحيحة أنصفت بعض المنتخبات، وعلى الحكام أن يعتادوا على المواجهة بين قرار الفيديو وقرارهم الشخصي.

حسن معتوق

اتعاطف مع ميسي

قائد منتخب لبنان ونجم النجمة حسن معتوق أصبح منتخبه أيضاً خارج المونديال. معتوق مع الأرجنتين وميسي، لكنه لم يفاجأ بنتائج منتخبه المفضل. فهو منتخب ضعيف والجميع معتمد على ميسي. «لم أشاهد في حياتي ضغوطاً على لاعب ما بحجم الضغوط التي كانت على ميسي. وظهر أن منتخب الأرجنتين لم يتحضر بشكل صحيح». لكن ما يعزّي معتوق أن رونالدو خرج أيضاً شأنه شأن لاعبه المفضل «يعني كملت». يتوقف القائد معتوق طويلاً عند منتخب المغرب وأدائه الجيد: «المغاربة ظُلموا بخروجهم من الدور الأول». وعلى صعيد النجوم يعبّر معتوق عن إعجابه بالبرازيلي كوتينيو والفرنسي كيليان مبابي والكولومبي خيميس رودريغز إلى جانب الثنائي الأوروغوياني لويس سواريز وإدينسون كافاني، ويتوقع أن يرتفع المستوى في الأدوار المقبلة، مرجحاً أن تلتقي البرازيل وإسبانيا في النهائي. تحكيمياً يعبّر معتوق عن رضاه على التحكيم وعن تقنية الفيديو على رغم الاستنسابية في اعتمادها إلا أنها في النهاية نجحت في التخفيف من الأخطاء التحكيمية.

معتز بالله الجنيدي

كوتينيو أفضل لاعب في الدور الأول

قائد فريق الأنصار المدافع معتز بالله الجنيدي انضم إلى زملائه السابقين على الصعيد التشجيعي مع خروج منتخبه المفضل: الأرجنتين. كان يأمل بأن ينتفض الأرجنتينيون ويصلون إلى النهائي، لكنهم خرجوا من الدور الـ16. «الدور الأول على صعيد المونديال كان ضعيفاً بالنسبة للمنتخبات الكبيرة وبدا أن المنتخبات الصغيرة عملت بشكل أفضل على نفسها من تلك التي يرجحها النقاد للفوز باللقب. أكبر الخيبات كانت في الأرجنتين نظراً لسوء اختيار الأسماء في أول مباراتين وبقاء ديبالا وديماريا على مقاعد الاحتياط». وبالنسبة للجنيدي فإن البرتغال كان الأفضل عبر نجمه رونالدو الذي يلعب بروح عالية على رغم الإمكانات الضعيفة وبغض النظر عن خروجه من دور الـ16. لكن البرازيلي كوتينيو كان أفضل نجوم الدور الأول بعكس الأرجنتيني هيغواين الذي كان الأسوأ برأيه. تحكيمياً، ظُلم العرب لكن في الوقت عينه فإن تقنية الفيديو جيدة وتخفف من الأخطاء، وأصبح الفريق يُظلم بنسبة 5 في المئة بدلاً من أن يُظلم بنسبة 40 و50 في المئة.

الدور الثاني

مدرّجات

صورة للمشجعين الارجنتينيين في «كازان آرينا»، بعد تسجيل كيليان مبابيه الهدف الرابع لفرنسا، والثاني له، في المباراة التي انتهت بفوز فريقه 4 ـ 3 على المنتخب الارجنتيني، والذي غادر المونديال عقب خسارته (سعيد خان ـ أ ف ب)

ميسي يغادر وحيداً

غادر النجم ليونيل ميسي والعديد من لاعبي المنتخب الأرجنتيني لكرة القدم، معسكرهم في روسيا كل بمفرده، بحسب ما أفاد مصدر في المنتخب الأحد، غداة الإقصاء من ثمن نهائي مونديال 2018 على يد فرنسا (3-4). وأفاد الفريق الإعلامي التابع للمنتخب، أنه بعد عودة المنتخب الى مقر معسكره في برونيتسي، من مدينة كازان، حيث أقيمت المباراة ضد المنتخب الفرنسي السبت، رحل عدد من اللاعبين فرادى، ولم يغادروا في بعثة، كما هي الحال مع ألمانيا. وكان ميسي أبرز الراحلين بمفرده، إضافة الى حارس المرمى ويلي كاباييرو وغونزالو هيغواين وكريستيان أنسالدي وماركوس روخو. وأشار مصدر في الفريق الإعلامي إلى أن اللاعبين المرتبطين بأندية أوروبية قرروا السفر بمفردهم، مع الأخذ في الاعتبار المسافات التي تبعدهم عن الوجهات التي يعتزمون الذهاب إليها، أما الطائرة الخاصة العائدة للمنتخب فيجب أن «تقلع ليل الاثنين ـ الثلاثاء في اتجاه بيونس أيرس».

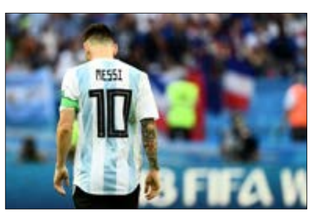

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصحر العسسوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

رسالة إلى الشعب البرازيلي

لويس إيناسيو لولا دا سيلفا *

أنا محتجز منذ شهرين ظلماً، من دون أن أرتكب أيّ جرم. منذ شهرين وأنا عاجز عن التنقّل في البلد الذي أحبّ لنشر رسالة الأمل في برازيل أفضل وأكثر عدالًا توفّر فرصاً للجميع، على غرار ما قمت به طوال 45 عاماً من الحياة العامة.

حُرمتُ حياتي اليوميّة مع أبنائي وابنتي، مع أحفادي وحفيداتي، ومع حفيدة ابنتي، ومع أصدقائي ورفاقي. لكنّني لا أشكّ في أنهم وضعوني هنا لحرماني أن أكون مع عائلتي الأوسع: الشعب البرازيليّ. ذلك أكثر ما يزعجني، لأنّي أدرك أنّ في الخارج توجد كلّ يوم عائلات أكثر قد عادت للعيش في الشوارع، تخلّت عنها الدولة التي يجب أن تحميهم.

من مكاني هذا، أريد أن أجدّد رسالة الإيمان في البرازيل وفي شعبنا. معاً، استطعنا تجاوز أزمنة صعبة، وأزمات اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة. معاً، في ظلّ حكومتي، تجاوزنا الجوع والبطالة والركود والضغوط الهائلة من رأس المال العالميّ وممثليه في البلاد. معاً، قلّصنا داء الحيف الاجتماعيّ العضال الذي بدأ مع تأسيس البرازيل: إبادة السكان الأصليّين، استرقاقُ السود واستغلال عمال المدن والريف.

حاربنا الظلم بلا هوادة. رافعين رؤوسنا، صرنا نُعَدّ أكثر شعوب العالم تفاؤلاً. جذّرنا ديموقراطيّتنا وحزنا على بروز عالميّ بتأسيس «اتحاد دول أميركا الجنوبيّة» و«مجموعة دول أميركا اللاتينيّة والكاريبي» و«البريكس» وعلاقة التضامن مع الدول الأفريقيّة. صار صوتنا مسموعاً في مجموعة الدول الثماني ضمن أهمّ منتديات العالم.

أنا واثق بقدرتنا على إعادة بناء هذه البلاد والحلم، مرّة أخرى، كأمّة عظيمة. ذلك ما يدفعني قدماً. لن أرضى بمعاناة الفقراء والعقاب المسلّط على الطبقة العاملة، كما لن أرضى بما يحصل لي.

مهزلة قضائيّة

من يتهمونني بقضيّة «عمليّة غسل السيارة» يعرفون أنّهم يكذبون، لأنّي لم أملك قطّ، ولم أحز ولم أمضِ ليلة واحدة في شقّة غواروجا. من آدانوني، سيرجيو مورو وقضاة المحكمة الإقليميّة الفيدراليّة الرابعة، يعرفون أنّهم فبركوا مهزلة قضائيّة لإيقافي لأنّي قادر على إثبات براءتي في القضيّة، فيما عجزوا هم عن تقديم دليل على الجريمة التي يتهمونني بها.

ما زلت أتساءل إلى حدود هذا اليوم: أين الدليل؟

لم أعامَل من قبل مدعي القضيّة ومورو وقضاة المحكمة الإقليميّة الفيدراليّة الرابعة كمواطن متساوٍ مع البقيّة. عُوملت كعدو. لا أحمل أيّ كراهيّة أو ضغينة، لكنّي أشكّ في قدرة جلّاديّ على النوم قريري الأعين.

ضدّ كلّ المظالم، لديّ الحقّ في الإعتراض على الحكم وأنا خارج السجن، لكنّي حُرمت ذلك الحقّ حتى الآن، فقط لأنّ اسمي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا. لذلك السبب، أعتبر نفسي سجيناً سياسيّاً في بلدي.

عندما صار واضحاً أنهم سيسجنونني بالقوّة، من دون جريمة أو دليل، قرّرت البقاء في البرازيل ومواجهة جلاديّ. أعرف مكانتي في التاريخ، وأعرف المكانة المحجوزة لمن يحاكمونني اليوم. أنا واثق من أنّ العدالة ستجعل الحقيقة تسود.

في القافلة التي شاركت فيها أخيراً، على امتداد البرازيل، رأيت الأمل في عيون الناس. ورأيت كذلك كرب مَن يعانون عودة الجوع والبطالة، سوء التغذية، الانقطاع المدرسيّ، الحقوق المسلوبة من العمال، وتدمير سياسات الدمج الاجتماعيّ المضمونة دستوريّاً التي صارت الآن منكرةً عمليّاً.

أنا مرشّح - مرّة أخرى!

بغرض إنهاء معاناة الشعب سأتقدّم مرّة أخرى لمنصب الرئيس.

سأتولى هذه المهمّة لأنّ لديّ مسؤوليّة كبرى تجاه البرازيل، ولأنّ للبرازيليّين الحقّ في التصويت بحريّة لمشروع عدالة أوسع، بلد أكثر عدلاً وسيادة، والمحافظة على مشروع الاندماج الأميركيّ اللاتينيّ.

سأترشّح لأنّي أعتقد بصدق بأنّ المحكمة الانتخابيّة ستكون متناسقة مع سوابقها القضائيّة منذ 2002، ولن تنحني أمام الابتزاز فقط لتمسّ حقّي وحقّ الناخبين في اختيار أفضل ممثّل لهم.

ترشّحت عدة مرات خلال مسيرتي، لكنّ هذا السباق مختلف: إنّه التزام عمري. من حظوا بامتياز رؤية البرازيل تتقدّم من أجل الفقراء، بعد قرون من الإقصاء والهجر، لا يمكنهم الانسحاب خلال أصعب الأزمنة التي يمر بها شعبنا.

أدرك أنّ ترشّحي يمثّل الأمل، وسنحمله إلى آخر مآلاته، لأنّنا نملك قوّة الشعب إلى جانبنا.

لدينا الحقّ في الحلم مجدداً، بعد الكابوس الذي فرضه علينا انقلاب 2016. لقد كذبوا لإسقاط الرئيسة المنتخبة شرعيّاً ديلما روسيف. لقد كذبوا قائلين إنّ البلد سيتحسّن في حال إبعاد حزب العمال من الحكومة، وإنّه سيكون هناك وظائف أكثر وتنمية أكبر. لقد كذبوا لفرض برنامج هُزم في انتخابات 2014. لقد كذبوا لتدمير برنامج القضاء على الفقر المدقع الذي وضعناه خلال فترة حكمي. لقد كذبوا للتفريط في ثروة البلد لمصلحة القوى الاقتصاديّة والماليّة، في خيانة مخزية لإرادة الشعب التي عبّر عنها بوضوح وجلاء في 2002، 2006، 2010 و2014.

> **أدرك أنّ ترشّحي يمثّل الأمل وسنحمله إلى آخر مآلاته لأنّنا نملك قوّة الشعب**

ساعة الحقيقة قادمة

أريد أن أكون رئيس البرازيل مرّة أخرى لأنّي أثبتُ سابقاً أنّ من الممكن بناء برازيل أفضل لشعبنا. أثبتنا أنّ بإمكان البلاد النموّ لمصلحة الجميع عندما تضع الحكومة العمال والفقراء في مركز اهتماماتها، ولا تصبح عبداً لمصالح الأثرياء والأقوياء. وأثبتنا أن دمج ملايين الناس الفقراء يمكن أن يجعل الاقتصاد ينمو ويتعافى.

نحكم لمصلحة الشعب، وليس لمصلحة السوق. يتناقض ذلك مع حكومة خصومنا التي تخدم الرأسماليّين والشركات العابرة للأقطار، والتي تخلت عن الحقوق التاريخيّة للعمال، خفّضت الأجور الحقيقيّة، اقتطعت الاستثمارات في الصحّة والتعليم، وفي تدمير برامج مثل «المنحة العائليّة» و«بيتي» و«حياتي» و«برنامج دعم الزراعة الأسريّة» و«النور للجميع» و«الجامعة للجميع» و«صندوق تمويل الطلاب»، من بين عديد الأعمال الموجّهة نحو العدالة الاجتماعيّة.

أحلم بأن أكون رئيس البرازيل لأنهي معاناة من لم يعد معهم مال لشراء الغاز، الذين يجب عليهم الآن استعمال الخشب للطبخ، أو حتى أسوأ، أولئك الذين يستخدمون الكحول ويصبحون ضحايا حوادث وحروق خطرة. تلك إحدى أقسى النكسات التي سببتها سياسة تدمير شركة «بتروبراس» والسيادة الوطنيّة، التي قادها أنصار حزب «الديموقراطيّة الاجتماعيّة البرازيليّة» الذين دعموا انقلاب 2016.

لم تخلق «بتروبراس» لجني أرباح لمصلحة مضاربي وول ستريت في نيويورك، بل لضمان الاكتفاء الذاتيّ من النفط للبرازيل بأسعار تتماشى مع الاقتصاد الشعبيّ. يجب أن تصير «بتروبراس» برازيليّة مرّة أخرى. تأكدوا أنّنا سننهي قصّة بيع أصولها، لن تكون رهينة لـ«الشركات عبر القطريّة» مرّة أخرى. ستلعب مرّة أخرى دوراً استراتيجيّاً في تنمية البلد، بما يشمل توجيه موارد نفط «ما قبل الملح» إلى التعليم الذي يمثّل جواز سفرنا نحو المستقبل.

كوننا متاكدين أيضاً أنّنا سنحول دون خصخصة شركات «إلتروبراس» و«برنكو دو برازيل» و«كايكسا»، وتفريغ «البنك القوميّ لتنمية البرازيل» وجميع الأدوات المتوافرة للبلاد، حتى تدعم التنمية والرعاية الاجتماعيّة.

أحلم بأن أكون رئيس بلاد يهتم فيها القضاة بالدستور أكثر من عناوين الأخبار. يكون فيها حكم القانون هو القاعدة، دون إجراءات استثنائيّة.

أحلم ببلد تعلو فيه الديموقراطيّة على رغبة أيّ شخص، واحتكار الإعلام، والأحكام المسبقة والتمييز.

أحلم بأن أكون رئيس بلد تكون فيه للجميع حقوق، ولا يكون فيه امتيازات خاصّة لأحد. بلد يمكن الجميع فيه أن ياكل ثلاث وجبات في اليوم، ويكون بمقدور الأطفال الذهاب إلى المدرسة، وللجميع الحقّ في العمل بمرتبات كريمة وفي الحماية القانونيّة. بلد يكون فيه لكلّ عامل فلاحيّ نفاذ للأرض حتى ينتج، ويتمتّع بالتمويل والمساعدة التقنيّة. بلد يسترجع فيه الناس الثقة بالحاضر والأمل في المستقبل، ويستعيد بذلك احترامه دوليّاً، ويدعم الاندماج الأميركيّ اللاتينيّ والتعاون الأفريقيّ مرّة أخرى، ويمارس سيادته في الحوارات العالميّة حول التجارة والمحيط، من أجل السلام والصداقة بين الشعوب.

انتخابات حرّة وديموقراطيّة

نعرف كيف ننفّذ تلك الأحلام. اليوم، يمرّ ذلك عبر إجراء انتخابات حرّة وديموقراطيّة، بمشاركة جميع القوى السياسيّة، من دون استثناء يشمل مرشّحاً وحيداً.

فقط حينها سيكون لنا حكومة لها شرعيّة لرفع تحديات عظيمة، بمقدورها التحاور مع جميع الفاعلين من جميع الأمم مدعومة بتصويت شعبيّ. تلك هي المهمّة التي ستاولاها بقبولي اختياري مرشحاً رئاسيّاً عن حزب العمال.

لقد أظهرنا بالفعل أنّ بمقدورنا تشكيل حكومة إرضاء وطنيّ، تقود البرازيل في اتجاه البرازيليّين، خاصّة الفقراء والعمال.

حكومتي كانت حكومة دمجت الفقراء في ميزانيّة البلد، وضمنت توزيعاً أكبر للدخل وجوعاً أقلّ؛ مع صحّة أشمل ومعدل وفيات أطفال أقلّ، وعنف أقلّ؛ وتعليم أشمل ونسبة انقطاع عن الدراسة أقلّ؛ ونفاذ أكبر للجامعات والتعليم التقنيّ وشباب مُقصىً من المستقبل أقلّ؛ وسكن شعبيّ أكثر ومشاكل سكنيّة في المدن أقلّ؛ وتسويات وتوزيع أراضٍ أكثر وصراعات عقاريّة في الريف أقلّ؛ احترام أكبر للسكان الأصليّين و«الكويلامبولاس»، وزيادة أكبر في المرتبات وضمانات لحقوق العمال، وحوار أوسع مع النقابات والحركات الاجتماعيّة والمنظمات التجاريّة، وصراعات اجتماعيّة أقلّ. كان ذلك زمن سلام وازدهار، لم نشهده من قبل.

أعتقد من صميم قلبي أنه يمكن البرازيل أن تكون سعيدة مرّة أخرى، وأن بمقدورها التقدّم أكثر بكثير مما حققناه معاً عندما كانت الحكومة تنتمي إلى الشعب.

حتى نحقّق ذلك الهدف، يجب علينا توحيد جميع القوى الديموقراطيّة في البرازيل، مع احترام استقلاليّة الأحزاب والحركات، لكن مع الإبقاء دائماً على مرجعيّة مشروع تضامن أكبر وبلد أكثر عدلاً سينقذ كرامة وأمل شعبنا الذي يعاني. أنا متأكد أنّنا سنكون معاً حتى نهاية الطريق.

من مكاني هذا، ومع التضامن والطاقة الآتية من زوايا البرازيل والعالم الأربع، يمكنني التأكيد لكم أنّي سأواصل العمل على تحويل أحلامنا إلى حقيقة. لذلك أنا مستعد، بإيمان بالله وبكثير من الثقة، للّيوم الذي سأجتمع فيه مرّة أخرى مع الشعب البرازيليّ الحبيب. فقط في حال سلب حياتي مني، لن يحصل الاتحاد. وفقط في حال فُقدي حياتي، ولن يحصل الاتحاد.

أراك قريباً، يا شعبي.

تحيا البرازيل! تحيا الديموقراطيّة! يحيا الشعب البرازيليّ!

كوريتيبا، 8 حزيران 2018

*الرئيس البرازيلي الأسبق

يمكن للبرازيل أن تكون سعيدة مرّة أخرى (أرشيف)

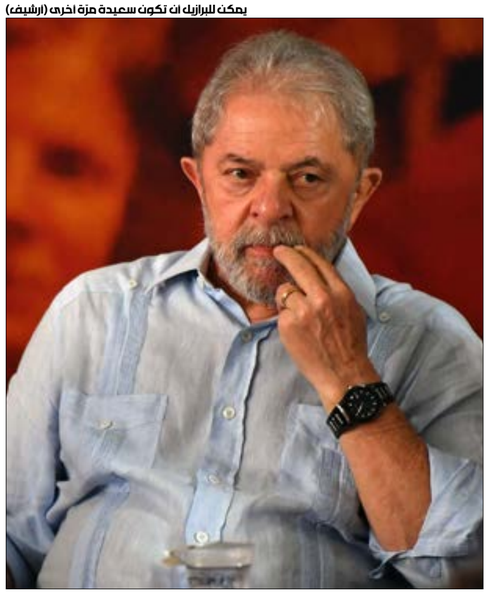

المشكلة التي تواجه تشكيل الحكومات في لبنان

نيكولا نعمه *

ما كادت الانتخابات النيابية تنتهي، حتى دخل لبنان في مرحلة ترقّب بانتظار ما ستؤول إليه مفاوضات تشكيل الحكومة. وإذا كانت الاستحقاقات التي تلت هذه الانتخابات، كاختيار رئيس مجلس النواب ونائبه والاستشارات النيابية التي أفضت إلى تسمية سعد الدين الحريري، قد جاءت على وجه السرعة ولم تحمل أي مفاجأة تذكر لأن نتيجتها كانت معروفة وشبه محسومة، فإن ورشة تشكيل الحكومة واختيار الوزراء وتوزيع الحقائب مرشحة لأن تأخذ بعض الوقت بسبب العديد من العقد التي تواجه رئيس الحكومة المكلف. فلأسف الشديد، في لبنان تسعى جميع الأطراف السياسية عند كل استحقاق وزاري إلى التمثل في الحكومة وإلى نيل أكبر قدر ممكن من المقاعد والحقائب الوزارية تحت عنوان مراعاة متطلبات العيش المشترك. فالدستور اللبناني ينقضي بأن تتمثل جميع الطوائف في جميع المراكز، ولا سيما في مجلس الوزراء. ونص المادة 95 بموضوع تحقيق إلغاء الطائفية السياسية هو في غاية الوضوح، إذ يشير في الفقرة أ إلى ضرورة أن تتمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة. وإذا كان الدستور ينقضي بالمناصفة بين المسيحيين والمسلمين في تشكيل الحكومة، فليس بالضرورة أن يكون هناك تمثيل محتكر طائفياً من حزب أو تكتل سياسي معيّن، وبكفي بالتالي لمباقية الحكومة أن يتمثل فيها مسلمون ومسيحيون من كافة الطوائف والمذاهب بغضّ النظر عن انتمائهم الحزبي. فلا شيء يمنع إذن من تشكيل حكومة مؤلفة من الجبهة النيابية الفائزة في الانتخابات مع مراعاة التمثيل الطائفي، على أن يُقصى الفريق الخاسر، ولو كان يمثل شريحة كبيرة من طائفة معينة. من الواضح أن الانتخابات الأخيرة أخرجت أكثرية نيابية لا لبس فيها لمصلحة ما يعرف بخط 8 آذار، ما يخوّله تسمية رئيس وزراء وتشكيل حكومة وممارسة السلطة. أما بالنسبة إلى قوى 14 آذار التي فقدت الأغلبية النيابية، فهي مطالبة بتشكيل جبهة معارضة فاعلة في مجلس النواب من أجل مراقبة عمل الموالاة وتقديم الاقتراحات البناءة. فهذا ما يحصل عادة في الدول الديمقراطية. إذ يعود تشكيل الحكومة إلى الحزب الذي نال غالبية المقاعد النيابية بما أنه يشكل أكثرية مجلس النواب ويستطيع بالتالي حجب الثقة عن أي حكومة لا تمثله. أما الأحزاب الأخرى، فغالباً ما تعترف بخسارتها الانتخابات وتنتقل تلقائياً إلى موقع المعارضة من أجل مراقبة عمل الموالاة.

> **يبقى الحل الأنسب للتكيّف مع الواقع تشكيل حكومة تضم اختصاصيين**

إلا أن هذه الطريقة في ممارسة الحكم، المتبعة في بعض الدول الديمقراطية، تبقى صعبة التنفيذ في لبنان للأسف لأسباب كثيرة، ولا سيما التركيبة اللبنانية المعقدة نسبياً. فغالباً ما يكون لبنان محكوماً بما يسمى حكومة وفاق وطني جامعة لكل الأطراف السياسية التي يجري تشكيلها من أجل مواجهة الاستحقاقات الكبرى، وكم هي كثيرة ودائمة! هذا الأمر يجعل من الصعب إقصاء الأقلية النيابية أو جزء منها بسبب التدخلات الخارجية والتسويات السياسية التي تحصل في كل مرة.

وإذا كانت المناصفة الطائفية وضرورة تمثيل الأحزاب في الحكومة بغضّ النظر عن نتائج الانتخابات النيابية أمراً جيداً بطبيعة الحال، إذ إنه يمنع تهميش الاقليات في لبنان، إلا أنه لا يؤخر فقط تشكيل الحكومة العتيدة، بل يعوق أيضاً انطلاق عملها. ومن شأن وجود ممثلين عن أغلبية الأحزاب المتناحرة في مجلس الوزراء أن يعوق عمله ويشلّ البلد ويعطّل مصالح المواطن عند كل استحقاق داخلي أو حتى خارجي. فاستراتيجية لمّ الشمل المعتمدة حالياً في تشكيل الحكومات من شأنها أن تجعل جميع التناقضات الأيديولوجية والسياسية الموجودة في الشارع اللبناني وبالتالي في المجلس النيابي حاضرة في الحكومة. ولو أنه شيء طبيعي جداً أن يعكس المجلس النيابي تناقضات المجتمع اللبناني، إذ إنه دليل على صحة التمثيل والعمل السياسي في لبنان، إلا أن مجرد ظهور هذه التناقضات في مجلس الوزراء هو تجنّ على السلطة الإجرائية في البلد. ففي فرنسا مثلاً، من الضروري أن يكون الفريق الحكومي مؤلفاً من أشخاص ينتمون إلى حزب أو تكتل واحد، وبالتالي إلى أيديولوجية واحدة، ومن شأن ذلك أن يسهّل العمل الوزاري واتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها أن تسيّر أمور الناس. فكيف لنّا أن نتخيّل في لبنان وجود الموالاة والمعارضة وأحزاب يسارية ويمينية على طاولة مجلس الوزراء وفي فريق عمل واحد لمجرد أنها تمثل طائفة معينة؟ وكيف لنا أن نتخيّل تشكيل الحكومة العتيدة، بل يعوق أيضاً انطلاق عملها. ومن شأن وجود ممثلين عن أغلبية الأحزاب المتناحرة في مجلس الوزراء أن يعوق عمله ويشلّ البلد ويعطّل مصالح المواطن عند كل استحقاق داخلي أو حتى خارجي. فاستراتيجية لمّ الشمل المعتمدة حالياً في تشكيل الحكومات من شأنها أن تجعل جميع التناقضات الأيديولوجية والسياسية الموجودة في الشارع اللبناني وبالتالي في المجلس النيابي حاضرة في الحكومة. ولو أنه شيء طبيعي جداً أن يعكس المجلس النيابي تناقضات المجتمع اللبناني، إذ إنه دليل على صحة التمثيل والعمل السياسي في لبنان، إلا أن مجرد ظهور هذه التناقضات في مجلس الوزراء هو تجنّ على السلطة الإجرائية في البلد. ففي فرنسا مثلاً، من الضروري أن يكون الفريق الحكومي مؤلفاً من أشخاص ينتمون إلى حزب أو تكتل واحد، وبالتالي إلى أيديولوجية واحدة، ومن شأن ذلك أن يسهّل العمل الوزاري واتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها أن تسيّر أمور الناس. فكيف لنّا أن نتخيّل في لبنان وجود الموالاة والمعارضة وأحزاب الوزارات. ففي هذه الحالة، يمكن استثناء بعض من هذه الوزارات، خصوصاً تلك التي لها أبعاد استراتيجية مهمة، كوزارة الخارجية، أو حتى الدفاع، على سبيل المثال. أما بالنسبة إلى الوزارات التي تمسّ الحياة اليومية والأمور المعيشية للمواطن اللبناني مثل وزارة الصحة والطاقة والشؤون الاجتماعية، فيجب أن تسحب من التجاذبات السياسية، على أن تُسنَد، كما سبق القول، إلى وزراء اختصاصيين. من شأن هذه الخطوة أن تسهّل وتسرّع عمل الوزير في وزارته بما أنه يتمتع بالكفاءة المطلوبة التي من شأنها أن تساعده على تسيير أمور وزارته ورصد أماكن الخلل والفساد والقضاء عليها.

هذا النوع من الحكومات لا يعني بالضرورة تحجيم دور الأحزاب السياسية في البلد، لأن العمل الحزبي هو جداً أساسي وضروري في الدول الديمقراطية كما في لبنان. لكن من المهم تحرير قسم كبير من العمل الوزاري من التناقضات السياسية والحزبية. ويبقى الحل الأنسب للتكيّف مع الواقع اللبناني تشكيل حكومة تضم وزراء اختصاصيين لا حزبيين، أو ما يُسمى حكومة تكنوقراط. علماً أيضاً بأنّ من الصعب أن توافق جميع المكونات اللبنانية على هذا النوع من الحكومات، نظراً لحساسية بعض

* دكتور في القانون الدولي، وأستاذ محاضر في جامعة «رين» والمعهد الكاثوليكي في فرنسا

شذرات

عن هزيمة حزيران وإنكار فلسطين وصفقة القرن [3]

زياد منى

لقد أدّت هزيمة حزيران إلى تخلّي الأنظمة العربية علانية عن فلسطين لصالح مشاريعهم التسووية، لكن نمو العمل الفدائي في شرق الأردن عطّل لبعض الوقت من هيمنة المعسكر الرجعي العربي على القرار الوطني الفلسطيني، خصوصاً بعد معركة الكرامة التي أكسبته تعاطفاً فلسطينياً غير مسبوق فانضم الآلاف من الفلسطينيين إلى حركة فتح التي قادت التصدي للعدو الصهيوني في مخيّم الكرامة. ومع أن العدو نجح في تدمير المخيّم وسقط العشرات من المناضلين الأبطال في المعركة، إلا أن اضطراره للانسحاب وترك آلياته وجثامين مرتزقته في ساحة المعركة، منح العمل الفدائي، كما كان يعرف حينذاك، شرعية شعبية لم يكن نظام عمان المتصهين قادراً على مواجهتها، ما سمح بتمدد الفدائيين إلى عمان وإربد والزرقا وإلى مخيمات اللاجئين في تلك المدن، إضافة إلى مخيم البقعة وهو أكبر تجمع فلسطيني (للاجئين) خارج فلسطين (الانتداب).

«صبر» الرجعية العربية على العمل الثوري لم يطل حيث بدأ نظام عمان باختلاق معارك مع الفدائيين في مختلف أنحاء شرق الأردن، وتوّج ذلك بأيلول الأسود والذي انتهى إلى قرارات مؤتمر القمة في القاهرة في أيلول عام 1970، إذ فرض على التنظيمات الفلسطينية تسليم سلاحها لنظام عمان والانسحاب من الأردن.

لقد عايشت تلك الفترة شخصياً حيث كنت متمركزاً في مقر إعلام فتح المركزي في جبل الحسين، وأذكر أنه بعد ثلاثة أيام من القتال ضد قوات البادية المهاجمة (التي لم تتمكن من التقدم شبراً واحداً في المنطقة التي يمكن تسميتها وقتها بالربع الأمني للعمل الفدائي في جبل الحسين، حيث مقار القيادة المشتركة للتنظيمات الفلسطينية المختلفة ومعظم مقار قياداتها) اضطرت لترك مدرعاتها ودبابتها وناقلات جنودها، بمن فيها من القتلى، المدمرة قرب دوار مكسيم، صدر الأمر بالانسحاب إلى المخيم (السيل)، والذي أدى، ضمن أمور أخرى، في نهاية المطاف إلى سقوطه.

واضح أن قيادة المنظمة حينذاك، صنيعة الرجعية العربية، قررت السير في مشروع الأخيرة والسعي للتصالح مع العدو الصهيوني، وهو ما حصل لاحقاً وإن على نحو مبتذل ومهزوم. لقد شكّلت قرارات قمة القاهرة، التي دعا إليها الرئيس جمال عبد الناصر، الطعنة الجديدة حيث أوكلت أمر حماية العمل الفدائي لنظام عمان الذي أطلق عليه خالد الذكر صفة النظام العاهر.

ما تلى ذلك معروف حيث انتقل العمل الفدائي إلى لبنان، ومن مشروع ثورة إلى ميليشيا تعتاش على أموال النفط الفاسدة والمفسدة. وتجلى ذلك في الفساد غير المسبوق فيها وفي الفضائح التي لا حصر لها، ومنها مثلاً فضائح مدارس المنظمة في الكويت وفضائح مدارس أبناء وبنات الشهداء في سوق الغرب، والقائمة تطول، واستمرار العمل على حصر السلطات كافة في يد رئيس المنظمة. علماً بأن أموال النفط كانت ترسل إليه شخصياً وليس لحسابات منظمة التحرير الرسمية ما مكّنه من تشكيل منظمة تابعة له وتأتمر بأمره، وما يتبع ذلك من أمور على جانب كبير من الخطورة. كما أن الأنظمة العربية كانت تصر على الاعتراف به رئيساً وأحداً أوحد، وترفض التعامل مع أي من قادة التنظيمات الأخرى ما جعل منه «mr. palestine»، لكن من العدل تأكيد أن ياسر عرفات تمتّع بكاريزما قرّبته من الجماهير.

هذه النظرة المقربة وغاية في الاختصار من «الثورة» الفلسطينية توضح الدور التآمري للأنظمة العربية على فلسطين الأرض والقضية والشعب. لقد بدأت الخيانة القومية بالحسين بن علي وابنيه عبد الله (الأول) وفيصل، وبنسليهما من بعدهما الذين وقعا صك الخيانة في عام 1919 لأنهما طمحا إلى أن يكونا خدم المستعمر في بلادنا. والأمر يتكرر اليوم في شخصين هما ابن سلمان وابن زايد. الأول يريد خلافة والده وحصر الحكم في ورثته، والثاني يريد الإطاحة بشقيقه خليفة وتولي رئاسة الإمارات العربية المتنازعة، مع أن النظام الوراثي في ذلك الكيان يعني أن أبناء خليفة هم من يجب أن ينوبوا عن والدهم في حياته ويخلفوه بعد رحيله؛ لكن مسألة الخلافة لا تقرر في أبو ظبي ولا في الرياض وإنما في لندن وواشنطن. ولأن هاتين الدولتين، مثل بقية مشيخات الخليج الفارسي، يعتمد وجودها اعتماداً كاملاً على حماية الأب الحنون في واشنطن والأم الحنون في لندن ورضاهما (وهو ما يصرح به ترامب على نحو دائم) فعليهما تقديم فروض الطاعة والولاء للسيد الذي يمسك بحاضرهما ومستقبلهما، عبر تبني مشاريعه الاستعمارية بلا قيد أو شرط، أو كما قال مظفر النواب «وذاك تخوزق طوعاً لا إكراه ولا بلوط». وغدر «الطموحين» (ابن سلمان وابن زايد) ليس بالجديد حيث غدر والد الأول بإخوته وابنه بأعمامه وأبناء عمومته، أما الثاني فقد غدر بشقيقه وبأبناء شقيقه وأمهم وهو استمرار لتاريخ طويل من الغدر في عشيرة آل نهيان حيث من النادر أن حكم أحدهم العشيرة من دون أن يُقتل، إما على يد أبيه أو شقيقه أو عمه؛ تاريخ آل نهيان دموي كما يرد في المراجع البريطانية والعثمانية، ومن لا يؤتمن على عائلته لا يمكن ائتمانه على قضايا مصيرية. تبنّي كل من «المحمدان» مشروع ترامب، أي «صفقة القرن» لتصفية القضية الفلسطينية، يذكّرنا بالخونة الأعراب في الحرب العالمية الأولى حيث حاربوا إلى جانب المستعمر فقط من أجل عرش قصبعي، وما أشبه اليوم بالبارحة. إن الحديث في تطورات القضية الفلسطينية منذ سقوطها في يد الاحتلال غير ممكن من دون استعمال مستمر لمفردات نعت مثل «خيانة»، و«تواطؤ» و«تآمر» و«غدر» و«عقم» و«تهريج» و«هزائم»، وغير ذلك. أخيراً، إن ما كتبته هو تذكّر شخصي بصوت عال لنقاط عشتها وعايشتها، وليس تأريخاً للحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة. ونتمنى على من عاشر تلك المراحل من قيادات الصف الثاني وما تلاه إفادة أجيالنا الحالية بمذكراتهم كي نتعظ وندرك أسباب هزائمنا كي نتجنبها مستقبلاً.

على الغلاف

سجال يمنع حسم موقف أميركا... والرياض تبحث عن بدائل في آسيا

رحلة السعودية إلى امتلاك مفاعلات نووية

لا «عيدية» أميركية نووية في عيد الفطر للسعودية، ولا حق للسعوديين بتخصيب اليورانيوم حتى الآن، في انتظار أن تحسم المعركة بين الكونغرس والبيت الأبيض حول هذه النقطة بالتحديد

وليد شرارة ـ محمد بلوط

لم تتحقق التوقعات بإبرام صفقة مفاعلين نوويين أميركيين لمصلحة السعودية قبل انقضاء عيد الفطر من أصل 18 مفاعلاً بما تتجاوز قيمته أكثر من 150 مليار دولار، على ما تقوله معلومات «الأخبار». كان من المفترض أن يعود وزير الطاقة ريك بيري إلى الرياض قبل منتصف الشهر الحالي لتوقيع صفقة المفاعلين، إلا أن الكونغرس لا يزال يعترض سبيلها. النقاش وحرب الشروط التي تشارك فيها إسرائيل، والكونغرس، ووزارة الطاقة، والبيت الأبيض، والشروط المضادة، تدور حول فكّ عقدة رفض السعودية التعهد بعدم تخصيب اليورانيوم، أي إزالة أي احتمال مهما تضاءل شأنه بدخول الرياض نادي الدول المالكة للسلاح النووي، أو العتبة النووية. وهي نقاشات ستحدد مصير هذه الصفقة غير المسبوقة. وهي غير مسبوقة مالياً لواشنطن، إذ رصدت لها الرياض عام 2011 نحو 100 مليار دولار، واستراتيجياً للطموح السعودي بانتزاع موقع القوة الإقليمية في مواجهة القوة الإيرانية بشكل خاص.

«صفقة القرن النووية» الأميركية ـ السعودية، والركن الاستراتيجي في خطة ولي العهد محمد بن سلمان «رؤية 2030»، لا تزال عالقة بين البيت الأبيض، ووزارة الطاقة، والكونغرس واللوبي الصهيوني. فالسجال لا يزال يدور داخل أروقة الإدارة الأميركية حول طريقة إبرام الصفقة التي ستجعل من السعودية دولة نووية «مدنية» ومميزاتها التجارية، ومخاطرها الأمنية، إذ دعا وزير الطاقة الإسرائيلي نفسه إلى

> **مشروع صفقة مع واشنطن بـ150 مليار دولار وإسرائيل تعارض**

الانضمام إلى المساجلين كواحد من أهل البيت المعنيين بالقرار النووي الأميركي. ويقول يوفال شتاينتز إن «إسرائيل تعارض بقوة أي جهد من السعودية للتخلص من القيود المفروضة عليها لتخصيب اليورانيوم أو معالجة الوقود النووي المستهلك». والأرجح أن دخول الإسرائيلي على خط النقاش العلني لمعارضة الصفقة، يعكس شعوراً متزايداً في واشنطن من أن الرئيس دونالد ترامب قد يكون وافق في سياق اندفاعه ضد إيران، على منح الرياض «الحق بالتخصيب»، وهو احتمال إن تحقق فسيحدث تغييراً كبيراً في المباني الأمنية في الشرق الأوسط.

وبديهي، كما في كل ما يتصل بالتكنولوجيا النووية المفتوحة على احتمالات التخصيب والعسكرة، أن يكون العامل الإسرائيلي وحساباته الأمنية عنصراً محدداً لمستقبل أي صفقة في الجزيرة العربية... ولاستراتيجية محمد بن سلمان التي تستعجل تعديل ميزان القوى على ضفتي الخليج، واللحاق بالنووي الإيراني أو تجاوزه، وكسب الوقت في هذا السباق.

لا تزال القيود المفروضة على برنامج إيران تتيح بعض الوقت للتقدم نحو برنامج «مدني» يستند إلى مفاعلات أميركية، وانتزاع حق تخصيب اليورانيوم الذي يعد الهدف الأساسي للصفقة، فضلاً عن تزويد السعودية ببنية من المفاعلات قادرة على تزويدها بـ17000 ميغاواط بحلول عام 2030. ومن نافل القول أيضاً إن العامل الأمني الإسرائيلي ليس العنصر الوحيد الذي يتحكم بصفقة المفاعلات النووية السعودية، وإلا فما أتيح للأميركيين والسعوديين الوقت الكافي للتقاش في صفقة من هذا النوع، وكانت ستلقى رفضاً فورياً، بالرغم من التغييرات التي طرأت على السياسة السعودية من إسرائيل والتقارب المستمر بينهما في إطار محور أميركي ـ سعودي ـ إسرائيلي ضد إيران.

تشير معلومات «الأخبار» إلى أن «بقاء الصفقة على الطاولة في واشنطن وعدم ردها، يعود أولاً إلى الخلافات داخل الإدارة الأميركية حولها، وتعود بشكل خاص إلى وقوف ترامب خلف الفريق المؤيد لإبرامها». فالصفقة تثير معارضة إسرائيل وجزء كبير من الإدارة، لأنها لا تقتصر على بيع منشآت جاهزة التخطيط، أو نقل مفاعلات نووية كما جرى في الصفقة الكورية الجنوبية مع الإمارات. إذ إن السعوديين لا يسعون إلى الحصول على مفاعلات جاهزة للاستخدام من دون نقل التكنولوجيا، بل إلى الحصول أيضاً على حق تخصيب اليورانيوم بنسبة 3,5 في المئة، وهي العتبة التي تشكّل قاعدة الانطلاق لأي برنامج نووي متعدد الاستخدامات، ونقطة «التوازن» الضرورية لأي برنامج نووي سعودي مهما كانت طبيعته.

تقول معلومات «الأخبار» إنّ «جزءاً كبيراً من أعضاء الكونغرس جمهوريين وديمقراطيين، يعارضون تمرير الصفقة من دون توقيع سعودي مسبق على البند 123، كما تعارضه كتلة واسعة من كبار الضباط في البنتاغون من الذين يقيمون علاقات وثيقة بالجيش الإسرائيلي ويتفهمون مخاوفه النووية السعودية، سلمية كانت أو عسكرية، ولقناعتهم بأن الصفقة لا تزال تحظى بفرصة المرور دون أي تعهد سعودي، خصوصاً أن تلك المعارضة لا تزال قاصرة، رغم اتساعها، على تحدي الرئيس علناً وفرض موقفها».

إذ يتجنب المعارضون في الكونغرس طرح الصفقة على التصويت، كما جرى في جلسة عقدت في الثامن والعشرين من أيار، وهو ما كان سيؤدي إلى إجباره على استخدام حق «الفيتو» لتمرير الصفقة.

وتضيف المعلومات أن الخلافات وصلت إلى داخل اللوبي الصهيوني نفسه حول الاتجاه الذي ينبغي أن تسلكه الضغوط داخل الإدارة الأميركية إزاء الصفقة النووية السعودية، إذ إن جناحين منه يعتقدان أنه ينبغي التركيز على أولوية الخطر النووي الإيراني على إسرائيل واحتواء إيران بالتحالف مع السعودية وعدم الاعتراض على الصفقة. وهذه فلسفة موقف البيت الأبيض، فيما يقول جناح آخر إن النووي السعودي لا يقلّ خطراً عن النووي الإيراني على المدى الطويل على الأمن الإسرائيلي لغياب الضمانات الأمنية الكافية لعدم تهديده لإسرائيل، فضلاً عن أنه لا توجد ضمانات ببقاء النظام السعودي نفسه في المستقبل. وفي كل الأحوال، إن امتلاك التكنولوجيا النووية سيعطي السعودية هامشاً من الاستقلالية وحيثية إقليمية ووزناً قد تدفعها إلى اعتماد سياسة خارجية لا تتلاءم بالضرورة مع المصالح الأميركية الإسرائيلية، والتقاطع مع قوى إقليمية تتناقض مع الولايات المتحدة وإسرائيل. فالسعودية التي يقول عنها ترامب إنها ما كانت موجودة لولا الحماية الأميركية، قد تتحول بامتلاكها التكنولوجيا النووية إلى لاعب إقليمي بارز قادر على حماية نفسه وعلى عقد الصفقات والإقدام على مصالحات يمكن أن تتعارض مع ثوابت الاستراتيجية الأميركية. الأمر نفسه ينطبق على أي دولة وازنة من دول الإقليم كمصر وتركيا، وحتى الجزائر والمغرب.

يتمسك السعوديون بالولوج إلى نادي تخصيب اليورانيوم، وقد رفضوا منذ بداية المفاوضات توقيع البند المعروف بالبند 123 في الاتفاقات النووية مع الولايات المتحدة، الذي يعني التعهد بالامتناع عن تخصيب اليورانيوم، أو استخدام أيّ من المنشآت والتكنولوجيا الأميركية والمفاعلات التي تتضمنها الصفقة في عمليات التخصيب، فضلاً عن الامتناع عن إعادة تدوير الوقود النووي المستخدم في المفاعلات لاستخراج البلوتونيوم وبناء قنبلة الرياض النووية. ففي «النووي» أظهر السعوديون نيات جدية، ولكن بطيئة جداً بالذهاب نحو هذا الخيار الذي لم يتبلور إلا بعد سقوط نظام الشاه، وظهور الجمهورية الإسلامية في إيران. فقبل وصول محمد بن سلمان إلى ولاية العهد وتفاقم الصراع مع طهران، كانت «القنبلة النووية السعودية» تلوح في ثنايا الصفقات الصاروخية التي عقدت مع الصين منذ الثمانينيات، وفي تمويل «القنبلة الباكستانية» في الثمانينيات باكثر من 7 مليارات دولار، باعتبارها قنبلة إسلامية واحتياطياً علمياً يمكن السعودية أن تستعين به في وقت لاحق، وهو ما تبيّن خطأه بعد القيود التي فرضتها الولايات المتحدة التي حظرت انتشار «إسلامية» القنبلة، ووضع أبي المشروع الباكستاني عبد القدير خان قيد الإقامة الجبرية قبل أكثر من عشرة أعوام.

وضع السعوديون حصان الصواريخ أمام عربة الرؤوس النووية. ففي عام 1980 عقدوا مع بكين صفقة لشراء صواريخ «دونغ فنغ CCS2» «رياح الشرق» التي طورتها الصين للتحليق بقنابلها النووية. وهو الطراز نفسه الذي حصل عليه الباكستانيون لقنبلتهم في مواجهة التهديد الهندي. أعادت السعودية تحديث صواريخها في التسعينيات، وتعديل أنظمة الدفاع فيها من الوقود السائل إلى الصلب، واشترت في عام 2007 نموذجاً معدلاً منها قادراً على حمل رؤوس نووية مسافة 8 آلاف كلم.

احتفظ السعوديون بهامش، ولو ضئيلاً، من حرية «القرار» النووي. وإذا كانوا قد وقعوا على معاهدة حظر الأسلحة النووية عام 1988، إلا أنهم تركوا لأنفسهم مخرجاً لتطوير أي برنامج عسكري برفض توقيع البروتوكول الخامس الإضافي الذي يتيح لمفتشي وكالة الطاقة النووية زيارات مفاجئة للمواقع النووية المفترضة. وفي إطار الحفاظ على الهامش نفسه، رفضت الرياض توقيع معاهدة حظر التجارب النووية. ولم يطرح الأميركيون حتى الآن شرط انضمام الرياض إلى أي من البروتوكول الخامس أو معاهدة حظر التجارب النووية. إلا أن المشكلة الحقيقية للسعودية كانت ولا تزال في فقر القاعدة العلمية، وانعدام وجود عدد كافٍ من علماء وكوادر لإدارة مشروع يتموضع في منطقة ملتبسة بين المدني والعسكري، وتتطلب إدارته الكثير من الخبرة العلمية، وخصوصاً في مراحله الأولى.

وفي المعلومات، أيضاً، أن السعوديين يجرون اتصالات بكوادر عربية، مغاربية وفلسطينية ومصرية وأردنية ولبنانية، للمساعدة في تكوين قاعدة سريعة، فضلاً عن القناة الباكستانية، ويتحكم بهم هاجس اللحاق بإيران.

هل ينتظر السعوديون طويلاً قبل اليأس من النووي، وعقد الصفقة دون التعهد بعدم التخصيب أو استخراج البلوتونيوم من الوقود النووي في مفاعلهم المقبلة؟

الجواب في إمكنة متعددة. لدى بندر بن سلطان أولاً. المدير السابق للمخابرات ومجلس الأمن الوطني وسفيرها الأسبق في واشنطن. تقول المعلومات إن الأمير المعزول عاد ليعمل على هذا الملف بعد لقائه في آذار الماضي محمد بن سلمان الذي كلفه تفعيل شبكة علاقاته في الكونغرس والأجهزة الأميركية لعقد الصفقة حسب شروط السعودية. وهي الفرصة التي يعود من خلالها الأمير إلى أداء دور في الظل خدمةً لطموحات ابن سلمان النووية والاستراتيجية، خصوصاً أن قول وليّ العهد في آذار الماضي، خلال زيارته واشنطن، إن السعودية ستطوّر قنبلة نووية إذا ما فعلت إيران ذلك قد فاقم مخاوف المعارضين للصفقة من دون ضمانات التوقيع على البند 123.

الجواب أيضاً أن السعوديين قد لا ينتظرون إلى ما لا نهاية تغيير الأمزجة في الكونغرس. صحيح أنهم يعتبرون التخصيب بتكنولوجيا أميركية، وبمعدات أميركية، فائضاً سياسياً واستراتيجياً لتطبية مشروعهم (وهم يراهنون على ترامب وولايته الثانية للوصول إلى التخصيب)، إلا أنهم يولّون وجوههم وطموحهم نحو آسيا التي سبقهم إليها الإماراتيون في كوريا.

إذ تفيد المعلومات بأن بغثة علمية نووية سعودية تعمل فيها على تكنولوجيا كورية جنوبية منذ أشهر تمهيداً ربما لعقد الصفقة مع سيول، التي لن تشترط نظراً لحجم الصفقة واعتبارات استراتيجية أخرى، أي توقيع للبند 123.

ابن سلمان يريد توازناً نووياً مع إيران وتكرار التجربة الباكستانية (أرشيف)

مقالة

النضال الشعبي الفلسطيني يُربكُ تل أبيب

علي حيدر

تحوَّل تطوّر النضال الشعبي الفلسطيني إلى مصدر إرباك جدّي للكيان الإسرائيلي، بشقيه السياسي والأمني. فهو ليس قادراً على تجاهل استمراره وتطور أساليبه، وهو يدرك الأثمان السياسية والأمنية لمخاطر التصعيد الذي قد يتطوّر ويؤدي إلى استهداف العمق الإسرائيلي. وتتخوف تل أبيب من أصل استمرار هذا المسار النضالي الذي بدأ يتبلور كمشكلة إسرائيلية حقيقية على المستويين السياسي والأمني في مستوطنات الجنوب. وتتزايد مخاوف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من أن يؤسّس استمرار هذا المسار لمزيد من التطور الذي يبدع في كل محطة تكتيكاته التي تلتف على الخطة الإسرائيلية المضادة. وفي هذا السياق، يرتفع منسوب القلق في تل أبيب من الدور الاستنهاضي الذي يؤديه استمرار وسائل النضال وتطورها، للشارع الفلسطيني.

بالموازاة، أكثر ما تحضر خطورة مفاعيل هذا الاستنهاض – ولو جزئياً حتى الآن - في وعي وحسابات الأنظمة المطبعة مع الكيان الإسرائيلي، انطلاقاً من أن لغة الدماء تقارع الكلمة والموقف والدعاية والتضليل. ويدركون في الرياض وتل أبيب وواشنطن أن كل قطرة دم تسقط في فلسطين وعلى أسوار غزة، تربك في الواقع مخطط صفقة القرن. وهو ما يُحوِّل قمع المسار النضالي الفلسطيني إلى مطلب ملحّ لدى أرباب هذا المخطط والمتآمرين على القضية الفلسطينية. ويفرض على الكيان الإسرائيلي أيضاً، ومعه كل الذين يخشون على عروشهم من منطق المقاومة والانتفاضة، العمل على إحباط هذا المسار النضالي وقمعه وتطويقه وتشويه صورته.

حتى الآن، استطاعت هذه الدماء والتكتيكات النضالية المتنوعة أن تفرض قضية فلسطين على جدول الاهتمام العام في الداخل والخارج، في مقابل مساعي المتربصين لطمس قضية فلسطين، كي لا تبقى في صدارة المشهد، وحتى لا يبقى شيء اسمه احتلال فلسطين، ولا قضية شعب مشرَّد في كافة أنحاء العالم له حق مثل كل شعوب العالم بالحياة داخل وطنه، ولا حقوق دماء سفكت وما زالت في فلسطين، ولا أسرى يتوقون وتتوق عائلاتهم إلى حريتهم، ولا بيوت مدمرة تحتاج إلى إعادة بنائها من دون مساومة على حساب قضاياه العادلة.

على المستوى الإسرائيلي، بات من الواضح حجم الضغوط التي نجحت تكتيكات الطائرات الورقية الحارقة في فرضها على مستوطني جنوب فلسطين المحتلة، وتحوَّلت إلى كابوس يقضّ مضاجعهم، وتترد تداعياته على المستوى السياسي تنافساً ومزايدة وإرباكاً.

في المقابل، حاولت إسرائيل فرض معادلة نارية تهدف إلى رفع مستوى تضحيات فصائل المقاومة، من أجل الضغط لكبح استمرار المسار النضالي في غزة وتطوره. في القطاع كما لو أنها على وشك شنّ حرب واسعة ردّاً على الطائرات الورقية. ومن ضمنها ما نقله معلق الشؤون الأمنية في موقع «يديعوت أحرونوت» رون بن يشاي، بالقول إن تقديرات الجيش الإسرائيلي ترى أن المواجهة في ساحة قطاع غزة وصلت إلى مفترق طرق، وأن سنوات الهدوء الأربع منذ عدوان «الجرف الصامد» في عام 2014 بلغت نهايتها وأننا «نقف الآن عند مفترق طرق ويجب على إسرائيل أن تقرر ما إذا كانت وجهتها نحو التسوية أو نحو الحسم». لكن التسوية التي يقصدونها في تل أبيب ليست عملية «إنسانية ـ ترميمية»، بل سلّة متكاملة يساومون فيها سكان القطاع على لقمة العيش وحبة الدواء وأدنى متطلبات الحياة، مقابل «وقف إطلاق نار ثابت وطويل المدى وقيود على التسلح والتعاظم العسكري» لدى فصائل المقاومة. في كل الأحوال، وبالرغم من كل المواقف التهويلية، يدركون في جيش العدو والمجلس الوزاري المصغر، أن أي عملية عسكرية واسعة في القطاع لن تكون نزهة، بعدما ثبت لهم بالتجربة والمعلومات أن الطرف الفلسطيني قادر أيضاً على إلحاق الخسائر الكبيرة بجيش الاحتلال وبالعمق الإسرائيلي بالمستوى الذي يدفع قادته إلى التردد ومحاولة تجنّب هذا الخيار.

المقاومة محاولة إجبارها على التكيّف مع الواقع القائم المفروض وما يخطط له. وتحاول التحرك بما دون المواجهة العسكرية الواسعة. في مقابل مساعي العدو لحشرها بين التسليم بهذا الواقع، أو تلقي أثمان كبيرة، أو التلويح بعملية عسكرية واسعة تفاقم من معاناة الشعب الفلسطيني.

هذا الإصرار الفصائلي على مواصلة النضال الشعبي الهادف، المدعوم بردع صواريخ المقاومة في مقابل اعتداءات إسرائيلية واسعة، ترى فيه تل أبيب نياتٍ لمواجهة عسكرية واسعة. وفي الحقيقة هو عزم على التصدي للاعتداءات الإسرائيلية بما يتناسب ويحول دون نجاح العدو في فرض معادلاته.

في هذه الأجواء، ترتفع الأصوات في تل أبيب، رسمية وإعلامية، تحاول من خلالها التهويل على الفلسطينيين في القطاع كما لو أنها على وشك شنّ حرب واسعة ردّاً على الطائرات الورقية. ومن ضمنها ما نقله معلق الشؤون الأمنية في موقع «يديعوت أحرونوت» رون بن يشاي، بالقول إن تقديرات الجيش الإسرائيلي ترى أن المواجهة في ساحة قطاع غزة وصلت إلى مفترق طرق، وأن سنوات الهدوء الأربع منذ عدوان «الجرف الصامد» في عام 2014 بلغت نهايتها وأننا «نقف الآن عند مفترق طرق ويجب على إسرائيل أن تقرر ما إذا كانت وجهتها نحو التسوية أو نحو الحسم». لكن التسوية التي يقصدونها في تل أبيب ليست عملية «إنسانية ـ ترميمية»، بل سلّة متكاملة يساومون فيها سكان القطاع على لقمة العيش وحبة الدواء وأدنى متطلبات الحياة، مقابل «وقف إطلاق نار ثابت وطويل المدى وقيود على التسلح والتعاظم العسكري» لدى فصائل المقاومة. في كل الأحوال، وبالرغم من كل المواقف التهويلية، يدركون في جيش العدو والمجلس الوزاري المصغر، أن أي عملية عسكرية واسعة في القطاع لن تكون نزهة، بعدما ثبت لهم بالتجربة والمعلومات أن الطرف الفلسطيني قادر أيضاً على إلحاق الخسائر الكبيرة بجيش الاحتلال وبالعمق الإسرائيلي بالمستوى الذي يدفع قادته إلى التردد ومحاولة تجنّب هذا الخيار.

إيران

طهران لترامب: لن توقفنا عن بيع النفط

لا يكتفي الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالقرارات التي يصدرها لتشديد الحصار على إيران. ولا يقتصر دوره على متابعة العمل الحثيث لوزارتَي الخزانة والخارجية في التحريض ضد طهران لدى الدول الآسيوية والغربية، بل يتدخل شخصياً لتأمين كل ما يلزم لخطة معاقبة الجمهورية الإسلامية، والتي وصفها أخيراً بأنها «أقوى عقوبات في التاريخ». وفضلاً عن البلطجة الأميركية التي تلوّح بفرض عقوبات على الدول المستوردة للنفط الإيراني، ضرب ترامب عرض الحائط بمنظمة «أوبك» وقراراتها، في طلبه من الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز، رفع إنتاج النفط تعويضاً عن إمدادات النفط الإيرانية التي يريد قطعها بفعل إجراءات الحظر، وذلك بعد أيام فقط من إقرار «أوبك» اتفاقاً جديداً ينصّ على رفع الإنتاج إلى مستويات يبدو أنها لا تعجب الرئيس الأميركي. بيان البيت الأبيض حول اتصال ترامب والملك سلمان أشار إلى إبداء الرياض استعدادها وتأكيد قدرتها على إنتاج مليوني برميل إضافي يومياً، وهي إشارة خلا منها خبر وكالة الأنباء السعودية الرسمية.

عدم خروج تأكيد رسمي سعودي حول كيفية الاستجابة لطلب ترامب، يعزّز تشكيك محللين اقتصاديين في قدرة السعودية على رفع الإنتاج بهذا الحجم، وتعويض الأسواق بمستوى يمنع ارتفاع الأسعار، فضلاً عن كون خطوة مماثلة تُعدّ انقلاباً يتهدد مصير «أوبك»، وهو ما يصعب أن تغامر به السعودية بهذه البساطة. وبغض النظر عن الحماسة السعودية للمعركة السياسية مع إيران، والتقاء الرياض مع واشنطن عند أقصى مستويات هذا الهدف، بشكك كثيرون في كيفية ترجمة «حرب النفط» التي يقودها ترامب من قِبَل الجانب السعودي. طهران، بدورها، حذرت من أن أي خطوة مماثلة ستمثّل نقضاً لاتفاق «أوبك»، وتسييساً للمنظمة، وبالتالي تقويضاً لوحدتها واستقلالها. وشدد وزير النفط الإيراني، بيجن زنغنة، في رسالة بعثها إلى الرئيس الدوري لـ«أوبك»، نظيره الإماراتي سهيل المزروعي، على التزام جميع الدول بما تم الاتفاق عليه، داعياً المزروعي إلى «حماية المبادئ الطويلة الأمد، ووحدة ومصالح أوبك في هذه البرهة التاريخية».

وردّ النائب الأول للرئيس الإيراني، إسحاق جهانغيري، على إعلان الولايات المتحدة سعيها لمنع إيران من بيع النفط إلى دول العالم، مطمئناً إلى أن بلاده ستكون قادرة على بيع النفط «قدر ما نحتاج». وأعلن جهانغيري وجود «خطة» للمواجهة لدى حكومة الرئيس حسن روحاني، مضيفاً «(أننا) سنفعل بالتأكيد شيئاً لإفشال شعار الولايات المتحدة القائل بوجوب قطع نفط إيران». وعلق جهانغيري على اتصال ترامب بالملك السعودي بالقول: «الآن يناشدون السعوديين زيادة (إنتاجهم) من النفط حتى لا يحدث شيء في السوق العالمية إذا تراجع نصيب إيران فيها. إنهم يعتقدون أن الأمر سهل، وأن السعودية ستتمكن فجأة من رفع صادراتها بعدة ملايين من البراميل». وهدد المسؤول الإيراني من يحاول مجاراة المشروع الأميركي ضد بلاده قائلاً: «في هذه المعركة، كل بلد يسعى للحلول محل إيران في السوق النفطية سيرتكب خيانة عظمى بحق الشعب الإيراني... وسيدفع بالتأكيد ثمن تلك الخيانة». وتحدث جهانغيري عن جانب من الخطة العملية للمواجهة الإيرانية، كاشفاً عن أن الحكومة ستسمح للشركات الخاصة بتصدير النفط الخام، وأن «الخام الإيراني سيُعرض في البورصة والقطاع الخاص يستطيع تصديره».

وعلى صعيد أشمل، لا تزال القيادة السياسية في إيران تعيش حالة «طوارئ» إعداداً للمواجهة الاقتصادية التي يحتّمها اقتراب دخول الإجراءات الأميركية حيّز التنفيذ. وهو ما بلغ ذروته، أول من أمس، مع اجتماع للجنة العليا للتنسيق الاقتصادي حضره رؤساء السلطات الثلاث. واستعرض الاجتماع إجراءات الحكومة وسبل مواجهة آثار الحظر الأميركي، ومشروع بلوغ الاكتفاء الذاتي، وحماية التعاون المصرفي.

(الأخبار)

يشكك اقتصاديون في قدرة السعودية على رفع الإنتاج إلى المستوى الذي يرغبه ترامب (أ ف ب)

اليمن

تخبّط إماراتي في إعلان تعليق العمليات
«التحالف» يائسٌ من الميدان: نحو انتعاش المسار السياسي؟

يصل المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، اليوم إلى عدن لاستئناف مباحثاته بشأن مدينة الحديدة. يأتي ذلك في وقت أعلنت فيه الإمارات تعليق العمليات العسكرية، في موقف وسمه الكثير من التخبط والتحايل، ولئن كان الهدف منه حتماً التغطية على الفشل الميداني، إلا أنه يفتح الباب على احتمالات عدة بشأن ما يمكن أن يعقبه من تعقل وتهدئة أو طيش وتصعيد جديد

وأخيراً، أقرّ تحالف العدوان على اليمن بالعجز. إقرارٌ كلّف الوزير الإماراتي، أنور قرقاش، الكثير من الحيل اللغوية للتغطية على حقيقة الموقف. ومع ذلك، لم يستطع حجب الوقائع الميدانية التي حملت أبو ظبي ومعها الرياض على إعلان وقف حملتهما على الحديدة «مؤقتاً». الإعلان، الذي جاء في صورة تفضُّل على الأمم المتحدة، يسهل دحض الأسباب التي أوردها قرقاش بشأنه، لكن تبقى ثمة علامات استفهام حول نوايا «التحالف» من ورائه، وما إذا كانت الإمارات والسعودية قد وصلتا فعلاً إلى اقتناع بعدم جدوى العمل العسكري على الساحل الغربي، أو أنهما تريدان التقاط الأنفاس والبحث عن خطة بديلة؟ لعلّ تلك التساؤلات هي التي دفعت «أنصار الله» إلى التعامل بحذر مع تصريحات قرقاش، واصفةً إياها بـ«المشبوهة»، ومعتبرةً أنها تستهدف «تضليل الرأي العام».

يوم أمس، عَزَد قرقاش على «تويتر» قائلاً «(إننا) نرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، مارتن غريفيث، لتحقيق انسحاب غير مشروط للحوثيين من مدينة الحديدة ومينائيها»، مضيفاً «(أننا) أوقفنا حملتنا مؤقتاً للسماح بوقت كاف لاستكشاف هذا الخيار بشكل كامل»، متابعاً أن «عملية تحرير الحديدة... نجحت في تحرير المطار». لكن، وبعد حوالى ساعة من تلك التغريدات، عاد قرقاش ليدّعي أن «التحالف قام بإيقاف مؤقت للتقدم باتجاه المدينة والميناء في 23 حزيران/ يونيو الماضي». تنبّه الوزير الإماراتي - على ما يبدو - إلى أن خلاً بائناً يعتري روايته الأولى؛ إذ كيف يمكن تفسير استمرار العمليات خلال الأيام الماضية إذا كان أقصى ما حققه الهجوم، والذي يتباهى به قرقاش رغم أنه هو الآخر بعيد من الواقع، «تحرير مطار الحديدة»؟

هنا، تتقدم المعطيات الميدانية لتجبر الكسر في رواية قرقاش. ولعلّ من غير المصير التذكير بها لتبيان تسلسل الأحداث الذي أجا «التحالف» إلى هذه الحيلة. استعجل الإماراتيون، بداية العمليات، تحقيق إنجاز عبر محاولتهم تنفيذ إنزال بحري في مدينة الحديدة، لكن استهداف الجيش واللجان بارجة إماراتية حينذاك أفهم المهاجمين بأن خطة الإنزال مكلفة وغير مضمونة النتائج. على الأثر، انطلق الهجوم على مطار الحديدة، ليُعلن في غضون ساعات سيطرة المليشيات المدعومة إماراتياً عليه. سيطرة لم تكن في الواقع إلا دخولاً محدوداً في الزمان والمكان، سرعان ما بدأت على أثره الانتكاسات. استرجعت القوات اليمنية المساحات الساقطة من المطار، وأجبرت المهاجمين على الخروج منه إلى الدريهمي. وتوازياً مع ذلك، تكثفت عمليات الاستنزاف على طول الساحل، ليتمكن الجيش واللجان بفعلهما من قطع خطوط إمداد القوات التابعة لـ«التحالف». عاودت قوى العدوان، خلال تلك الفترة، محاولاتها السيطرة على المطار من دون جدوى، في وقت كان فيه الخناق يشتدّ عليها وعلى مساندِيها من الخلف، حتى باتت بين فكّي كماشة. هذا الوضع أغضب الإماراتيين، وحَمَلهم على إمهال مليشياتهم أسبوعاً بدأ منذ الـ 23 من الشهر الفائت (أي اليوم نفسه الذي زعم قرقاش أن الهجوم توقف فيه) وانتهى في الـ 29 منه لاستعادة خطوط الإمداد المقطوعة (الأخبار ـ السبت 30 حزيران 2018)، لكن القوات الموالية لـ«التحالف» عجزت عن تحقيق أي اختراق.

على الرغم من كل تلك الوقائع، أصرّ قرقاش على ربط البطء الذي وسم عمليات «التحالف» بالحرص على تقليل «الإصابات المدنية»، مدعياً في الوقت نفسه «(أننا) نجحنا في إجبار الحوثيين على تقديم تنازلات». وهو بذلك يصدّر مغالطتين: أولاهما أن المليشيات المدعومة إماراتياً تمكّنت من السيطرة على مطار الحديدة، الأمر الذي تنفيه الحقائق الموثقة بالصورة. وثانيتهما أن هذا الإنجاز المفترض الذي أريد فرضه بالحرب النفسية والإعلامية هو ما دفع «أنصار الله» إلى «التنازل»، علماً بأن المقترح الأممي بشأن ميناء الحديدة ليس وليد الشهر الماضي، إنما أعيد إحياؤه مع اندلاع الهجوم على الحديدة، وإن سلطات صنعاء لم تمانع سابقاً إشراف المنظمة الدولية على عمل الميناء. استعاد عاود قائد «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، إبداءه في خطاب في الـ 20 من الشهر الماضي، لتتوالى على الأثر تصريحات قيادات الحركة المتسمة بالإيجابية نفسها، وآخرها أمس للناطق باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام. لكن الأخير بدا حريصاً على دحض المغالطة التي أوردها قرقاش، بتشديده على أن ما يدور الحديث عنه ليس تسليماً للميناء، بل «دور فني للأمم المتحدة» داخله. وأكد عبد السلام أن «العدوان على الحديدة وعلى امتداد الساحل الغربي لم يتوقف»، معتبراً «إعلان الإمارات محاولة مكشوفة للتغطية على الفشل العسكري».

موقف عبد السلام يشي بأن الحركة لا تلتمس صدقية في الإعلان الإماراتي، وخصوصاً أن الميليشيات الموالية لـ«التحالف» لا تزال موجودة على مسرح العمليات. ومن هنا، جاء إعلان رئيس «اللجنة الثورية العليا»، محمد علي الحوثي، «جاهزيتنا للتواصل مع الإماراتيين لبحث كيفية إخراج مرتزقتهم من الحصار»، وذلك من أجل «معرفة ما إذا كانوا صادقين في إيقاف عدوانهم على الحديدة». حقيقة سيكشفها، إلى جانب بروز «إجراءات حسن نيات» أو غيابها، المسار الذي ستتخذه جهود المبعوث الأممي خلال الأيام المقبلة. يصل مارتن غريفيث، اليوم، إلى مدينة عدن، حيث سيلتقي مجدداً الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، على ضوء هذا اللقاء وما سيعقبه، يمكن التثبت مما إذا كان «التحالف» «جاداً» في العودة إلى المسار السياسي، أو أنه يستخدم المساعي الأممية لـ«كسب الوقت». وتلك هي المعادلة نفسها التي أرساها قرقاش أمس، إنما واضعاً «الحوثيين» مكان «التحالف»!

(الأخبار)

على الرغم من الضغوط التي تواجهها سلطات صنعاء، إلا أن ذلك لم يمنعها من تنظيم امتحانات الشهادة العامة التي دُشنت أمس (أ ف ب)

> الحوثي: جاهزون للبحث في كيفية إخراج مرتزقة الإمارات من الحصار

> لم يعد الحديث عن التهديد الذي تشكّله «أنصار الله» مجرد تقدير نظري

ترحيب بقرار بلجيكا ضد السعودية

رحّبت حركة «أنصار الله»، أمس، بقرار مجلس الدولة البلجيكي (المحكمة الإدارية العليا في بلجيكا) تعليق رخص لبيع أسلحة للمملكة السعودية. ووصف رئيس «اللجنة الثورية العليا»، محمد علي الحوثي، القرار بأنه «موقف إيجابي» و«صفعة سياسية» لتحالف العدوان. وأوقف مجلس الدولة البلجيكي، أول من أمس، أربع رخص تسليح للسعودية كانت أمضتها حكومة مقاطعة والونيا. وأرجع المجلس قراره إلى أن تلك الرخص أجيزت من دون دراسة مدى توافقها مع القانون، ولا إمكانية استخدام الأسلحة التي ستُصدّر بموجبها «ضد الآخرين، وخارج إطار الدفاع عن النفس». وأوضح المجلس، في بيان، أن الشكاوى المُقدّمة إليه تتصل بعشرين رخصة تسليح، مستدركاً بأن معظم هذه الصفقات «قد تمّ بالفعل»، وأن قرار التعليق يطال فقط الصفقات التي لم تُنفّذ بعد. والجدير ذكره، هنا، أن السعودية تُعدّ الزبون الأول لشركات الأسلحة في مقاطعة والونيا البلجيكية، بعدما بلغت مشترياتها منها 153 مليون يورو عام 2017.

(الأخبار)

تقرير

فراغ تشريعي في العراق: شبح الاهتزاز الأمني يخيّم مجدداً

بمعزل عن تسمية حكومته الحالية حكومة تصريف أعمال أو غير ذلك، بات حيدر العبادي حاكماً بأمره، بعد فشل البرلمان في التمديد لنفسه، ودخول البلاد لأول مرة منذ 2003 فراغاً تشريعياً، في انتظار الإعلان النهائي عن نتائج الانتخابات والمصادقة عليها. مشهد معقد بدا يعكس أمنياً على نحو متصاعد لتشهد البلاد أول تفجير لمفخخة منذ إجراء الانتخابات

بعدما فشل البرلمان في التمديد لنفسه، رغم المحاولات المتكررة التي قادها رئيسه سليم الجبوري، تدخل البلاد في فراغ تشريعي هو الأول منذ سقوط النظام السابق في نيسان/ أبريل 2003. الجبوري الذي سعى إلى تمديد عمر البرلمان حتى إعلان «المفوضية العليا المستقلة للانتخابات» النتائج النهائية للانتخابات التشريعية والمصادقة عليها، غاب عن آخر جلسة لمجلسه، وسط حديث عن «سفر اضطراري» إلى خارج البلاد، إذ تواترت الأنباء عن أن الرجل، ومعه زعيم «حزب الحل» جمال الكربولي ومحافظ صلاح الدين أحمد عبد الله الجبوري والأمين العام لـ«المشروع العربي» خميس الخنجر، موجودون ـ منذ الجمعة ـ في تركيا، لـ«غرض الالتفاف على قيام تكتل سنّي، يضم أكثر من 45 نائباً» (راجع «الأخبار»، العدد 3501). ووفقاً لهذه المعلومات، فإن انخفاض حماسة الجبوري مردّه إلى وجود «تسوية» بين قوى «البيت السنّي»، تقضي بتراجع رئيس البرلمان عن مطلب التمديد، مقابل عودته إلى مجلس النواب رئيساً للكتلة «السنّية» المرتقب تشكيلها، والتي ستطرح اسمه رئيساً مقبلاً للسلطة التشريعية.

وعلى أي حال، فإن الفراغ الذي دخلته البلاد، منذ أول من أمس، يحصر إدارتها بيد الحكومة الحالية برئاسة حيدر العبادي. ولئن اتخذت هذه الإدارة عنوان «تصريف الأعمال»، إلا أنها تتسم بصلاحيات شبه مطلقة في الحكم، وإمكانية اتخاذ القرارات التي يراها العبادي مناسبة، باستثناء تلك المرتبطة بموافقة البرلمان. واقع سيظل قائماً حتى إعلان نتائج الانتخابات، بعد أن تُنهي «المفوضية» عملية العد والفرز اليدويّين، والتي ستنطلق غداً الثلاثاء، وفق ما أعلنه المتحدث الرسمي باسم «المفوضية» ليث حمزة، في وقت أبدت فيه «الهيئة القضائية للانتخابات» في محكمة التمييز الاتحادية، أمس، قرار العد والفرز اليدويّين لأصوات الناخبين بشكل جزئي، وذلك في «المراكز الانتخابية التي رُفعت بشأنها شكاوى فقط، وليس في جميع المراكز الانتخابية في عموم العراق»، لافتة في بيانها إلى أن «قرار الهيئة القضائية جاء تماشياً مع القرار الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا».

> أيدت «الهيئة القضائية» الطابع الجزئي لعملية العدّ والفرز اليدويين

وفيما يأمل معظم القوى السياسية الانتهاء سريعاً من عملية العد والفرز والإعلان عن النتائج، يتواصل الحديث عن دعاوى التزوير والتلاعب بالنتائج. وآخره ما جاء أمس على لسان النائب السابق، أحد المرشحين لرئاسة الوزراء، خلف عبد الصمد، الذي تحدث عن إدلاء عضو «مجلس المفوضين»، سعيد كاكائي، بـ«معلومات خطيرة خلال جلسة مجلس النواب الأخيرة، حول (مدى) تطابق نتائج الانتخابات بين ما هو موجود في الفلاشات، وما أرسل بالسيرفر»، مشيراً إلى أن «نسبة تطابق نتائج البصرة كانت صفر بالمئة». وأضاف أن «الحقائق التي تتكشف يوماً بعد يوم تزيد من مخاوف الجميع بأن تزويراً كبيراً وتلاعباً فاضحاً قد حصل في الانتخابات»، معتبراً أن «السكوت عمّا حصل يمثل خيانة للقسم الذي أؤتمن عليه كل المتصدين».

هذا المشهد السياسي الذي يبدو أنه يزداد تعقيداً بدأت انعكاساته الأمنية تأخذ منحى خطيراً، وفق ما كان حذّر منه البعض. وفي جديد تلك الانعكاسات، أفيد أمس عن مقتل شخص وإصابة 21 آخرين في تفجير انتحاري استهدف مخازن صناديق الاقتراع في مدينة كركوك، من دون أن يؤدّي إلى إلحاق أضرار بالمخازن وصناديق الاقتراع، بحسب ما أكده محافظ كركوك، راكان سعيد الجبوري، الذي دعا «المفوضية» إلى «نقل صناديق الاقتراع إلى مكان آمن، والبدء بعمليات العد والفرز اليدويين على وجه السرعة». بدورها، قالت وزارة الدفاع إن «القوات الأمنية في محافظة كركوك تصدّت لإرهابي انتحاري يقود عجلة مفخخة من نوع سلفادور»، موضحة أنه «تم إطلاق النار على الانتحاري قبل وصوله إلى مخازن العلوة الشعبية (مخازن وزارة التجارة)، عند مدخل محافظة كركوك». ومقابل اكتفاء معظم القوى السياسية بإدانة الحادثة، اعتبرت «الجبهة التركمانية في العراق» التفجير الانتحاري محاولة لـ«إعاقة عمليات العد والفرز» اليدويّين، واصفة ما جرى بـ«الجريمة المدبّرة»، وأنها «امتداد لحادثة حريق صناديق الاقتراع التي وقعت في جانب الرصافة، في بغداد، الشهر الماضي».

(الأخبار)

لحظة وصول عناصر «مكافحة الإرهاب» إلى موقع الهجوم الانتحاري في كركوك أمس (أ ف ب)

مصر

عباس كامل يعتذر عن «الاتحادية» .... وتغييرات واسعة في الجيش

القاهرة ـ الأخبار

تغييرات وترتيبات عدة يقوم بها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، لترتيب العمل داخل قصر الاتحادية الرئاسي وخارجه، خلال فترة الولاية الرئاسية الثانية التي بدأت الشهر الماضي. ترتيبات يُتوقع أن يتم الانتهاء منها بحلول نهاية الأسبوع المقبل على أقصى تقدير، وهي تشمل تغييرات في عدة أجهزة مهمة في الدولة، وترقيات سيتم اعتمادها في الجيش ومناصب قيادية ضمن الصف الثاني في عدد من الأجهزة الأمنية الحيوية في الدولة، من بينها جهاز الشؤون المعنوية الذي سيشهد ترقيات وضخ دماء جديدة من الضباط الشباب خلال الأيام المقبلة.

ورغم الاتفاق في البداية على أن يقوم اللواء عباس كامل، بالجمع بين منصبَي مدير المخابرات العامة ومدير مكتب الرئيس، إلا أنّ تداخل مواعيد أكثر من مناسبة مقبلة مع ارتباطات رئيس المخابرات الجديد تسببت في دفعه إلى الاعتذار عن منصب مدير مكتب الرئيس. وقد جرى ترشيح اللواء محسن عبد النبي، وهو مدير إدارة الشؤون المعنوية الحالي، للقيام بالمهمة في قصر الاتحادية، حيث جرى استدعاؤه من مهمة مرافقة وزير الدفاع خارج مصر، لتولي منصبه الجديد اعتباراً من مساء الجمعة الماضي.

وجرت خلال اليومين الماضيين عمليات تسليم وتسلم واسعة داخل قصر الاتحادية، فبالرغم من العطلة الرسمية التي شهدتها البلاد لمناسبة الاحتفال بذكرى «30 يونيو»، إلا أنّ القصر الرئاسي ومقرّ الشؤون المعنوية شهدا حالة من الاستنفار الكامل، لا سيما بعدما فضّل اللواء عباس كامل اصطحاب فريق عمله إلى المخابرات، فيما قام اللواء عبد النبي بالاستعانة بضباط الشؤون المعنوية ليكونوا ضمن فريق عمله في القصر.

في غضون ذلك، سلّم مدير المخابرات الجديد إلى الرئيس المصري القائمة الكاملة لتعديلات حركة المحافظين المرتقبة، والتي تتضمن نقل واستبعاد عدد منهم، في خطوة تأخرت كثيراً بسبب مراجعة الملفات الخاصة بالمرشحين، بالإضافة إلى تقييم فترة عمل المحافظين المستمرين في مناصبهم. بالتوازي، صدرت تعليمات مباشرة من مكتب رئيس مجلس الوزراء، بتجنّب الظهور الإعلامي للمحافظين خلال الفترة الحالية، وذلك إلى حين اعتماد القائمة الجديدة، في وقت يبذل فيه بعض المحافظين، خاصة العسكريين منهم، جهوداً لتجنّب استبعادهم (مثلاً، طلب محافظ مطروح، اللواء علاء أبو زيد، من رجال أعمال نشر إعلانات باسمه في الصحف لطلب استمراره في منصبه بعدما علم باستبعاده ومُنع من الظهور على الشاشات).

أيضاً، سلّم مدير المخابرات العامة إلى السيسي قائمة بالمرشحين إلى مناصب سفراء في عدد من العواصم المهمة، وذلك بعد الترشيحات الأولية التي رفعتها وزارة الخارجية. كذلك سلّم لائحة تضم أسماء ضباط شباب يمكن تصعيدهم للعمل في إدارة الشؤون المعنوية خلال الفترة المقبلة، وهي لائحة أعدّها مساعده المقدّم أحمد شعبان، الذي انتقل أيضاً للعمل في المخابرات العامة، فيما سيعلن رسمياً أسم مدير الشؤون المعنوية الجديد في غضون أيام.

يأتي ذلك في الوقت الذي من المقرر أن يوافق فيه مجلس النواب في جلسة الغد على حكومة المهندس مصطفى مدبولي، التي أدت اليمين الدستورية قبل إجازة عيد الفطر. على صعيد آخر، تشهد القاهرة بعد أيام اجتماعات الصندوق المشترك بين مصر والسودان وإثيوبيا لإقامة مشاريع تنمية مشتركة خاصة بسدّ النهضة، بحسب ما أعلن أمس وزير الدولة في وزارة الخارجية السودانية أسامة فيصل. الجدير بالذكر أنّه في شهر أيار الماضي، عقد في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا اجتماع لوزراء الخارجية والري ومسؤولي الاستخبارات في الدول الثلاث بشأن السد الذي تبنيه إثيوبيا، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة علمية لدارسة تأثير السد الكبير على النيل الازرق، وأيضا إنشاء صندوق ثلاثي لتمويل مشاريع بنى تحتية في الدول الثلاث. وعلى الأثر، أعلنت الخارجية المصرية أن القاهرة ستستضيف في الثالث والرابع من تموز الجاري اجتماعاً على مستوى كبار المسؤولين في الدول الثلاث في هذا الشأن.

معهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب: انتصار «أنصار الله» دعم لفلسطين... وتهديد لإسرائيل

علي حيدر

المكانة التي يحتلها البحر الأحمر في استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي تكفي كمؤشر صريح ومباشر للدلالة على حجم الدور والتورط الذي يقدّر، بل من المسلّم به، أن إسرائيل تؤديه في الحرب السعودية ـ الأميركية على اليمن. بل لا حاجة أيضاً إلى معلومات خاصة ومحدّدة للتأكد من أن لإسرائيل دوراً أبعد بكثير مما يجري تظهيره في وسائل الإعلام للأسباب المعروفة، ومنها محاولة طمس جانب أساسي من خلفيات الحرب التي يتعرّض لها اليمن.

تتعدّد منابع اهتمام المؤسستين السياسية والأمنية في تل أبيب بتلك المنطقة، لجهة كون إسرائيل كيان مشاطئ للبحر الأحمر الذي تجول فيه سفنها العسكرية والمدنية، ولكون الأطراف المتصارعة في تلك المنطقة، منقسمة إلى حليف لإسرائيل ومعادٍ لها. أضف إلى أن البحر الأحمر يشكّل معبراً للوصول إلى الشواطئ الإيرانية وبالعكس، بشكل بالنسبة إلى طهران ممراً مائياً إلى المنطقة. وما رفع من مستوى القلق الإسرائيلي في المرحلة الأخيرة، أن «أنصار الله» بتوجهاتها العقائدية والاستراتيجية إزاء قضية فلسطين، باتوا حقيقة ثابتة من حاضر اليمن ومستقبله، ولم يعد بإمكان أي قوة إقليمية أو دولية القفز عنهم أو تجاهلهم، وتتعاظم قدراتهم الصاروخية المتنوعة، بما يهدد حركة الملاحة الإسرائيلية في تلك المنطقة التي تشكّل معبراً إلزامياً لإسرائيل من المحيط الهندي وإليه.

من الواضح أنه بعد فشل الحرب والجيش اليمني، واتضاح آفاق هذه الحرب لجهة عدم إمكانية الرهان على الحسم العسكري، بات على تل أبيب أن ترفع مستوى اهتمامها بواقع تلك المنطقة ومستقبلها، لجهة ما تنطوي عليه من تهديدات وفرص. في هذه الأجواء بالذات، دعا «معهد أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب القيادة الإسرائيلية إلى تركيز جهودها على منطقة البحر الأحمر وزيادة معرفتها بهذه الساحة ودراسة كيفية استثمار الموارد العسكرية والسياسية لمنع تحقق التهديدات المحتملة على إسرائيل في هذه المنطقة، التي مصدرها «إيران ووكلاؤها» في إشارة إلى «أنصار الله».

ورأى «المعهد» أيضاً في القراءة التي قدمها الباحثان يوال غوجنسكي وعوديد عيران، أنه من زاوية إسرائيلية، «الخطر المحتمل والمقلق جداً هو إيران، التي زادت في العقد الأخير من وجود أسطولها في منطقة خليج عدن». ولفت أيضاً إلى أن الجمهورية الإسلامية «لا تزال تسعى إلى الوجود البحري في البحر الأحمر عبر زيادة المساعدة للحوثيين، وسفنها رفعت علمها في البحر المتوسط أيضاً».

وفي ضوء القراءة التي قدمها «المعهد»، لم يعد الحديث عن التهديد الذي يشكّله «أنصار الله» على الأمن القومي الإسرائيلي، مجرد مخاوف أو تقدير نظري، بل بات حقيقة قائمة، وخاصة بعد فشل العدوان السعودي الأميركي. وعلى هذه الخلفية، رأى أيضاً: «لقد تكوّن تهديد جديد على حرية الإبحار (الإسرائيلي) في أعقاب الحرب في اليمن. المسلحون الحوثيون المدعومون من قبل إيران لغّموا مناطق على طول الساحل اليمني، واستخدموا قوارب مفخخة وصواريخ بر بحر، لضرب قطع بحرية عسكرية سعودية وأميركية». واستناداً إلى هذه الحقيقة التي سلمت بها القراءة، أضاف الباحثان الإسرائيليان أن هناك «مصلحة واضحة لإسرائيل بأن تكون يد الائتلاف العربي في اليمن هي العليا، لأن وجود قوات فيلق القدس الإيراني وحزب الله في اليمن يعرض المصالح الإسرائيلية للخطر، وقد يلحق ضرراً بالحركة البحرية من إسرائيل وإليها». ولم يُخفِ «المعهد» الدور الذي يمكن اليمن أن يؤديه في دعم المقاومة والقضية الفلسطينية، مشيراً إلى «تحويل اليمن إلى محطة ترانزيت للتهريب إلى حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة، بدل السودان». وأضاف أن «هناك وجوداً عسكرياً لإسرائيل في إريتريا، وقدرة وصول استخبارية إلى الساحة اليمنية. وفي السابق هدد الحوثيون بأنهم سيهاجمون هذه المنشآت الإسرائيلية»، لكنه في هذه الفقرة الأخيرة، استند في كلامه إلى مصادر أجنبية، بدل الإسرائيلية، وهو أسلوب يلجأ إليه المعلقون والخبراء الإسرائيليون للالتفاف على الرقابة العسكرية التي تمنعهم من الكشف عن مثل هذه الحقائق انطلاقاً من المصادر الإسرائيلية، فينقلها هؤلاء بالاستناد إلى المصادر الأجنبية.

وتابعت القراءة التي قدمها المعهد المختص بشؤون الأمن القومي، والأهم في إسرائيل، بالتشديد على ضرورة أن «يبقى القرن الأفريقي والبحر الأحمر على جدول أعمال الحوار الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة. فالولايات المتحدة يمكن أن تساعد بالعلاقات بين إسرائيل ودول المنطقة». ودعت في ضوء التطورات التي شهدها ويشهدها اليمن، إلى ضرورة أن تعمد إسرائيل إلى «تعريف مصالحها في البحر الأحمر، وفحص ما إذا كانت السياسات الحالية تخدم هذه المصالح... وفحص إقامة أجهزة تعاون، من بين جملة أمور لمنع تهريب الوسائل القتالية». وختمت القراءة بالكشف عن وجود «تعاون ليس بقليل»، ودائماً بحسب مصادر أجنبية، «مع بعض اللاعبين على ساحل البحر الأحمر في مواضيع أخرى»، وعن أن «شروط لاعبين من الخارج أنتج تضارب مصالح بينهم وبين الدول المجاورة على طول سواحل البحر الأحمر، وهذه الأمور انتجت أرضية مريحة لتعاون رسمي وغير رسمي أمني، اقتصادي وسياسي مع إسرائيل».

قضية

«هل تريدون ان نصبح مثل سوريا؟»، هي عبارة المنتصرين للخيار الامني (أرشيف)

منذ يوم الثلاثاء الماضي، تاريخ صدور الأحكام القضائية في المغرب ضد معتقلي حراك الريف، تخيّم أجواء التوتر على البلاد، فتكثر التظاهرات الشعبية المنددة في مختلف الأنحاء، فيما تشهد منطقة الريف، وبالأخص مدينة الحسيمة، إنزالاً أمنياً مكثفاً وصفه بعض الناشطين بـ«الحصار الأمني»

احتجاجات المغرب
اصمتوا... الأمن أولاً

الرباط ـ مصطفى حيران

لا تزال الأحكام الصادرة قبل بضعة أيام على قادة حراك الريف في المغرب وناشطيه، تثير موجة استنكار على المستويين المحلي والدولي، مرفقة بالذهول، نظراً إلى قساوة الأحكام التي تراوحت ما بين 5 أعوام و20 عاماً سجناً. الاستنكار عكسته تصريحات قوية لقياديين وحقوقيين وسياسيين، منهم على سبيل المثال الأمينة العامة لـ«الحزب الاشتراكي الموحد» (يساري معارض) نبيلة منيب، التي رأت أنّ الأحكام «قاسية وجائرة... وتعيد المغرب إلى سنوات الجمر والرصاص وتمسّ باستقرار البلاد من خلال تغذية الشعور بالحكرة (الاحتقار) لدى الشعب المغربي».

هذا التصريح الذي يُعدّ الأقوى حتى الآن، لم يكن وحيداً، إذ أعلنت المحامية الشهيرة نعيمة الكلاف، وهي عضو هيئة الدفاع عن معتقلي حراك الريف، وتحظى بسمعة طيبة في الأوساط السياسية والحقوقية والشعبية، في تدوينة لها على صفحتها بموقع «فايسبوك» أنّ «الملك هو المسؤول عن الأحكام القاسية الصادرة... باعتباره رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء».

هذان التصريحان يعكسان موجة السخط العارمة التي عمّت عقب صدور الأحكام على معتقلي حراك الريف، ويترجمان أيضاً قلقاً لا يني يتسع بين الفاعلين السياسيين والحقوقيين وناشطي المجتمع المدني، بفعل ما يعدّونه ميلاً واضحاً إلى تغليب كفة التدبير الأمني للمشاكل السياسية والاجتماعية والحقوقية والإعلامية. لكن على الضفة الأخرى، ثمة تهوين رسمي بهذه الاعتبارات، إذ قال وزير حقوق الإنسان مصطفى الرميد، وهو المحسوب على الجناح المعتدل في «حزب العدالة والتنمية»: «الأحكام صدرت عن محكمة ابتدائية (أولية) وقضاياها ستعرض على قضاة لدى محكمة الاستئناف ثم النقض (التمييز)، ولديهم من الكفاءة ما يخوّل لهم البت فيها وفق القانون»، علماً أنّ المنتقدين لا يعدمون مبرراً للقول إنّ القضاء المغربي «مُسيّر لا مُخيّر».

الانتقادات للأحكام الصادرة بحقّ معتقلي حراك الريف، يستند فيها أصحابها إلى معطى أساسي يتمثل في أنّ التظاهرات التي اعتُقل على أساسها قادة الحراك وناشطيه، كان سببها التذمر من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الريف، وهذا ما أعلنه قائد الحراك ناصر الزفزافي في أكثر من محطة على مدى أكثر من عام دام. كان يقول إنّ مطالب الحراك تتلخّص في «الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية الصرفة»، أو بصيغة أكثر وضوحاً صدرت عنه: «شغل ومستشفى وجامعة»، وبالتالي يقول منتقدو الأحكام إنّ التدبير الذي اختاره المسؤولون في البلاد لحراك الريف «توسل المقاربة الأمنية بدلاً من الاقتصادية والاجتماعية».

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في المغرب، لا تحتاج إلى تحليل كثير للمعطيات، ذلك أنّ التقارير الدولية المتخصصة دأبت على تصنيف البلاد في مجالات التنمية وأحوال المجتمع ضمن مراتب ومستويات متأخرة. من بين ذلك أنّ ثلث المغاربة تقريباً يعيشون بمتوسط أقل من دولار في اليوم، فيما لا يتجاوز مؤشر التنمية السنوية نسبة 2 و3 في المئة بحسب مستويات تساقط الأمطار، بخاصة أنّ الموازنة العامة للدولة تعتمد على عنصر الفلاحة (الزراعة) بنسبة كبيرة. كذلك

> تصرّ الدولة على تدبير الأزمات عبر تشديد القبضة على الحياة العامة

يضع تصنيف واقع التعليم والتربية وفق التقارير الدولية، المغرب بانتظام في مراتب ذيلية وفي آخر قائمة البلدان العربية برفقة اليمن وجيبوتي. وكشفت تقارير محلية متخصصة، على غرار تقرير أخير أصدره «مجلس اللجنة الاستشارية للجهوية» ويرأسه عمر عزيمان، وهو أيضاً مستشار للملك محمد السادس، عن معطيات وأرقام هائلة، من قبيل أن ثلث المغاربة أميون، ومليون تلميذ غادروا الدراسة، وسبعين في المئة من متخرجي الجامعات عاطلون من العمل.

أمام هذا الواقع المتأزم، كان طبيعياً أن تتكرر الاحتجاجات وتتناسل وتتشابه، مثلما حدث مع حراك الريف في مدينة الحسيمة (أقصى شمال البلاد) الذي دام لأكثر من سنة بين خريف 2016 وصيف 2017، ومع احتجاجات مدينة جرادة (شمال شرق البلاد) الذي دام عدة أشهر انطلاقاً من نهاية عام 2017.

ينظر متخصصون إلى هذا الوضع، باعتباره نتيجة لعدم توافر الدولة المغربية على نموذج تنموي يحلّ معضلة التنمية بمختلف مجالاتها، واعتمادها المقاربة الأمنية في مواجهة الاحتجاجات وتقديم أبرز المحتجين إلى القضاء، وإصدار أحكام قاسية جداً في حقهم كما حدث مع حراك الريف واحتجاجات جرادة.

بالنسبة إلى الدولة المغربية، إنّ ما يجعل هذه المقاربة الأمنية سبيلاً مفضّلاً، هو الإرهاب بعناصره المحلية وامتداداته الدولية، إذ تتتابع أخبار اكتشاف الخلايا الإرهابية بين فينة وأخرى في أكثر من مدينة مغربية، وهو عمل أمني بات يحظى بأولوية بلغت مستوى استحداث مؤسسة أمنية متخصصة، اسمها «المكتب المركزي للأبحاث القضائية» في 2015، وتتبع إلى «مديرية مراقبة التراب الوطني» المعروفة اختصاراً بـ«دي إيس تي» (مخابرات مدنية). وقد ساهمت الظرفية الأمنية الدولية المتصفة بتعميم هاجس العمليات الإرهابية عبر شتى أنحاء العالم، ولا سيما ببلدان الغرب، في توفير خطوط كبيرة للعمل الأمني المشترك بين المؤسسات الأمنية المغربية والغربية (الفرنسية والإسبانية والبلجيكية، والأميركية أساساً). وجاء تصاعد المدّ السياسي اليميني في أكثر من بلد غربي أوروبي، إضافة إلى رئاسة دونالد ترامب في الولايات المتحدة، ليضعفا الاهتمام بعنصر حقوق الإنسان في المغرب وغيره من البلدان العربية، وبلغ هذا التهميش مستويات غير مسبوقة، كما حدث أخيراً في العاصمة الفرنسية باريس، حيث كُرّم أحد كبار رجال الأمن المغاربة (محمود عرشان)، علماً بأنّ اتهامات من الأوساط الحقوقية في المغرب تُوجّهُ إليه بالمسؤولية عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إبان حكم الملك الراحل الحسن الثاني.

هذه المعطيات، مضافة إليها أزمات الهجرة عبر ضفتي البحر الأبيض المتوسط، جعلت الهاجس الحقوقي يركن في أقاصي اهتمامات الساسة والحكومات الغربية، ويُستعاض عنه بتوثيق خيوط التعاون المشترك في المجالات الأمنية المرتبطة أساساً بالإرهاب.

«هل تريدون أن نصبح مثل سوريا؟»، هذه هي العبارة التي يقذف بها المنتصرون للخيار الأمني في تدبير كل القضايا تقريباً المرتبطة بحقوق التظاهر والاحتجاج السلميين وحرية التعبير والصحافة، وأيضاً «العمل الحقوقي الجمعوي» الذي لا يتماشى والتصورات الرسمية للدولة، مع العلم أنّ هذه الأمور منصوص عليها كحقوق مدنية في نصوص الدستور والقوانين باعتبارها من «الحريات العامة». لذا تتعدد قضايا الانتهاكات لحقوق الإنسان، وتشهد تكاثراً لافتاً في الآونة الأخيرة، ولا سيما مع حراك الريف واحتجاجات جرادة.

خلاصة، يُمكن القول إنّ الدولة المغربية مصرّة على تدبير المشاكل المرتبطة بتأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عبر تشديد القبضة على مناحي الحياة العامة السياسية والاجتماعية والحقوقية والاقتصادية. لكن هذا الخيار يبدو محدود الفعالية على المدى المتوسط في أبعد تقدير، لأن المشاكل تتضخم، بينما المقاربة الأمنية ذات أفق محدود. فهل يتوافر الذين يقررون في ملفات تدبير الشأن العام بالمغرب على بديل آخر أكثر جدية؟ حتى الآن، لا يبدو ذلك ممكناً، ولا تظهر مؤشراته في الأفق.

والد الزفزافي: «أي بلد هذا؟!»

والد قائد حراك الريف ناصر الزفزافي، المحكوم بعشرين سنة سجناً، قال بدوره إنّ «الأحكام قاسية جداً، وإذا كان لمصدّريها أو مَن أمروا بإصدارها ذرّة من ضمير، فسوف يؤنبهم ضميرهم». رافعاً خلفه صورة القائد الريفي التاريخي عبد الكريم الخطابي، تساءل أحمد الزفزافي في أثناء حديث إلى صحيفة «إلبايس» الإسبانية: «أي بلد هذا؟ حتى في زمن فرانكو لم يكن لديكم شيء مماثل»، خاتماً: «أنا لا أعرف... من الأفضل أن أصمت».

تقرير

المهدي خارج القاهرة: أكثر من سحابة صيف؟

الخرطوم ـ الأخبار

فجر يوم أمس، منعت السلطات المصرية الصادق المهدي، زعيم «حزب الأمة» السوداني المعارض، من دخول أراضيها، وذلك عند عودته من اجتماعات لتحالف «نداء السودان» الذي يضم عدداً من الفصائل السودانية المسلحة في العاصمة الألمانية برلين.

ورغم رفض السلطات المصرية دخول المهدي، فقد سمحت لابنته مريم، نائبة رئيس الحزب، وسكرتيره الخاص محمد زكي، بالدخول، إلا أنّ كليهما رفضا دخول القاهرة، واختارا مرافقة المهدي الذي اتجه إلى لندن بعد توقيفه لقرابة عشر ساعات. وأبدى بيان صادر عن «حزب الأمة» أسفه للخطوة المصرية، وقال إنّها ستدقّ ما سمّاه «إسفيناً» لا الوجود بمصر، لافتة إلى أنّ انضمام المهدي إلى كيان «نداء السودان» وضعه في خانة العمل المسلح ضد نظام الرئيس عمر البشير.

إنّ منع القاهرة للمهدي «جاء تنفيذاً لاتفاق بين البلدين بمنع النشاط المعادي بينهما»، مضيفة أنّ الخرطوم التزمت وأخلت الأراضي السودانية من كوادر وقيادات جماعة «الإخوان

> قالت مصادر لـ«الأخبار»: المنع جاء تنفيذاً لاتفاق بين البلدين

المسلمين»، وكان على القاهرة منع أي معارضة سودانية مسلحة من الوجود بمصر، لافتة إلى أنّ انضمام المهدي إلى كيان «نداء السودان» وضعه في خانة العمل المسلح المعادي. وكشفت المصادر لـ«الأخبار» أنّ السلطات المصرية «أوصت المهدي قبل مغادرته بعدم حضور اجتماع برلين ولكنه رفض، ولم يبقَ من خيار إلا منعه من الدخول عند رجوعه».

وتجدر الإشارة إلى أن صادق المهدي لم يستبعد حدوث الخطوة المصريّة سابقاً، ذلك رغم اعتباره في مقابلة مع «الأخبار» قبل حوالى شهرين (العدد 3439)، وبعد أيام فقط من توجيه السلطات السودانيّة تهماً له تشمل «التجسّس والإرهاب وتقويض نظام الحكم»، أنّ التقارب بين البلدين «سحابة صيف»، وأنّه لن يكون هنالك تقارب حقيقي «ما لم تحل القضايا التناقضيّة الكثيرة» بينهما. حينها صرّح المهدي أيضاً بأنّ القاهرة تمثّل أفضل خياراته، لكنّه قال أيضاً إنّ «السياسة فيها كلّ الاحتمالات، ولا شيء ثابت» فيها، وإنّ له «خيارات مختلفة» لبلدان يمكنه الإقامة فيها من دون الإفصاح عنها.

كان المهدي عائداً من برلين (عن الويب)

السودان

حملة مقاطعة جديدة: هل تطفئ نار الأسعار؟

في محاولة لكبح جماح ارتفاع الأسعار، اختار ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، من جميع فئات المجتمع، تاريخ يوم أمس (بداية تموز/ يوليو) للبدء في حملة لمقاطعة اللحوم بكل أنواعها، وذلك بعدما شهدت غلاءً غير مسبوق في الفترة الماضية

الخرطوم ـ مي علي

ليست هذه الحملة الأولى من نوعها منذ إعلان الحكومة سياسة التحرير الاقتصادي في عام 2011، لكنّها الأولى التي تنطلق من خارج العاصمة الخرطوم وتحديداً من مدينة عطبرة في ولاية نهر النيل شمال السودان، وذلك من خلال مجموعة على موقع «فايسبوك» جمّعت عشرات الآف المستخدمين.

وفي حين بلغ سعر الكيلوغرام من «لحم الضأن» 250 جنيهاً (8 دولارات)، بلغ سعر كيلوغرام «لحم البقر» 150 جنيهاً (5 دولارات)، أما بخصوص «اللحوم البيضاء» فقد وصل سعر كيلوغرام الدجاج إلى 60 جنيهاً (2 دولار) والسمك إلى 120 جنيهاً (4 دولارات).

الساعات الأولى من بدء الحملة شهدت ركوداً عاماً في سوق اللحوم في مدينة عطبرة، ولم تمضِ إلا ساعات قليلة حتى ارتفعت مكبرات الصوت لتروج للحوم ذاتها، لكن بأسعار جديدة منخفضة، حيث صار سعر كيلوغرام «لحم البقر» 120 جنيهاً. وخلال متابعة «الأخبار» ليوم الحملة الأول في العاصمة الخرطوم، لوحظ ضعف في حركة البيع والشراء في المحالّ المخصصة لبيع اللحوم بضاحية بترب جنوبي المدينة. وقال عمر أحمد، صاحب أحد المحالّ إنّه «لا توجد مقاطعة كاملة، لكن ما حدث هو أنّ المواطنين اشتروا كميّات من اللحوم قبل يوم من بدء المقاطعة»، مضيفاً بتهكم: «ياتي أحدهم ويشتري كيلوغرامين من اللحم، ويقول لك إني غداً مقاطع شراء اللحوم». وعزا عمر ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع أسعار المواشي، وربط ذلك بتضاعف سعر العلف.

أما المواطنة سهام أحمد، فقد ضحكت وهي تجيب عن سؤال «الأخبار» حول مشاركتها في حملة المقاطعة قائلة: «أنا فعلياً مشاركة في المقاطعة منذ عشرة أيام لأني لم أتمكن من شراء حتى ربع كيلوغرام من اللحم نتيجة ارتفاع أسعاره المبالغ فيه»، وواصلت «لا أدري ما هو الحد الذي ستقف عنده الأسعار، كل يوم يمر علينا نشهد زيادة جديدة في كلّ السلع وليس اللحوم وحدها».

يعتبر عاطف ابراهيم، صاحب فكرة المقاطعة، وهو من مدينة عطبرة في ولاية نهر النيل شمال البلاد، أنّ القصد من الحملة ليس إلحاق

> القصد من الحملة ليس محاربة البائعين، بل محاربة الوسطاء

الضرر بالبائعين، بل العكس، هم بدورهم ضحايا. وقد أعلن عدد منهم مساندته للحملة حتى تزيد القوّة الشرائيّة، باعتبار أنّ حالة الركود أضرت بمصالحهم. ويقول ابراهيم أثناء حديثه إلى «الأخبار»: إنّ «المشكلة الحقيقية في جشع تجار المواشي الذين شرعوا في رفع الأسعار بعد إعلان إفلاس بنك الثروة الحيوانية وبيعه، وبالتالي إيقاف التمويل للتجار. أما البائعون فهم ضحية لغول السوق أيضاً».

وخلال جولة قام بها عدد من الناشطين التابعين للحملة في الأسواق عشيّة انطلاقها، تبيّن لهم أنّ المسلخ الخاص باللحوم في سوق مدينة عطبرة توقف عن العمل منذ السبت، بحجة وجود حملة لتنظيف المسلخ، ما أدى إلى حدوث ندرة اللحوم، الشيء الذي كان مدعاة للتساؤل والاستفهام. إذ يرى القائمون على الحملة أنّ الغرض الأساسيّ من توقيف عمل المسلخ هو شلّ حركة السوق وخلق ندرة في اللحوم، ما يتسبب في حالة من الهلع بين المواطنين والتسابق على شراء اللحوم في اليوم التالي، وهو اليوم المحدد لبدء المقاطعة.

وقد عملت الحملة على بثّ منشورات توعية عبر وسائط التواصل الاجتماعي، باهمية المقاطعة والتذكير بأنّ المتضرر من ارتفاع الأسعار هو المواطن، والحثّ على العمل من أجل المصلحة العامة عبر إعلان مقاطعة شراء اللحوم إلى حين انخفاض أسعارها. بموازاة ذلك، نشطت مجموعات خاصة بالطبخ عبر موقع «فايسبوك» و«الواتساب» في نشر بدائل لوجبات خالية من اللحوم مع وصف كامل لكلّ مكوناتها التي ركزت بشكل أساسي على الخضروات والبقوليّات.

من ناحيته، بدا رئيس «جمعية حماية المستهلك» نصر الدين شلقامي، متفائلاً بنجاح الحملة، ومؤكداً أنّ الغرض منها هو أن «يتعرف المستهلك إلى حقوقه... لديه سلاح وهو المال، متى ما وجد ارتفاعاً في سعر أيّ سلعة عليه الإحجام عن الشراء». وكدليل على نشر تلك الثقافة في المجتمع، استدل شلقامي في حديثه إلى «الأخبار» بالقول إنّ «حملة المقاطعة جاءت من المجتمع في مدينة عطبرة وتبنتها جمعية حماية المستهلك»، وتابع: «وجدت الحملة صدى واسعاً وصل حتى غرب السودان في مدينة كادقلي، حيث أغلقت معظم المحال أبوابها، مثلما نجحت نجاحاً كبيراً في الخرطوم. وقد تكاتفنا من ذلك عبر تشكيل الجمعية فرقاً طافت على أسواق العاصمة لمعرفة آثار الحملة».

وأشار شلقامي إلى أن القصد من الحملة ليس محاربة البائعين، بل محاربة الوسطاء الذين يتدخّلون في المنتصف ويتسببون في زيادة الأسعار، إذ «بين تاجر المواشي والمسلخ هناك وسيط، وبين المسلخ والبائع يوجد وسيط، هدفنا القضاء على هؤلاء الوسطاء». وكانت «جمعية حماية المستهلك» السودانية التي تأسست في عام 1997 لرفع وعي المواطن بحقوقه كمستهلك، قد أطلقت قبل خمسة أعوام شعار «الغالي متروك» كشعار يصلح لكلّ زمان، متى ما دعت الحاجة إليه.

بدا رئيس «جمعية حماية المستهلك» متفائلاً بنجاح الحملة (عن الويب)

◄ وفيات ►

إنا لله وإنا إليه راجعون
بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى
ننعى اليكم فقيدنا الغالي
المرحوم محمد حسن نمر سعد
زوجته: الحاجة سلوى عبد اللطيف سعد
أولاده: فوزي وحسن ونمر
بناته: لبنى زوجة ربيع حامد وفاتن زوجة ماكس برادوين وراويه زوجة وسام مروة وريما زوجت سمير الأفرنجي.
أشقاؤه: الحاج نزيه والحاج نزار وناجي ونبيل ونعمان والحاج عباس والحاج طارق والحاج سعد والمرحوم نبيه.
شقيقاته: الحاجة نجاة زوجة المرحوم الحاج عدنان خليل موسى والدكتورة زينب زوجة الاستاذ فؤاد عطوي والحاجة غادة زوجة عبد العزيز امين بيضون والمرحومة نهاد والمرحومة أمل زوجة الحاج عزات رضا.
التعازي في بيروت اليوم الاثنين الواقع في 2 تموز 2018 م للرجال والنساء من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة السادسة مساءً في جمعية التخصص والتوجيه العلمي - الرملة البيضاء - قرب مركز أمن الدولة.
الأسفون: آل الفقيد وعموم أهالي بنت جبيل

بسم الله الرحمن الرحيم
إنّا لله وإنّا إليه راجعون
انتقلت إلى رحمته تعالى المرحومة
ناهدة علي عسيران
زوجة المرحوم المهندس أحمد عزت الدرويش
أولادها:
عصام وزوجته المرحومة ليز شاتلان وولداه دنيا وكميل
وليد وزوجته هيفا عيسى وأولاده ريما وكريم ومحمد علي
ندى زوجة كرستوفور غولدي وولداها مايكل وليث
شقيقها المرحوم حسين، زوجته زهور عادل عسيران
شقيقتها المرحومة نجيبة زوجة المرحوم سامي العلمي
تُجرى مراسم الدفن ظهر اليوم الاثنين في 2 تموز في جبانة صيدا البوابة الفوقا.
تُقبّل التعازي قبل الدفن وبعده في دار اليتيم العربي قرب ساحة الشهداء، قاعة الدكتور فؤاد عسيران، من الساعة العاشرة صباحاً، ويوم الثلاثاء في 3 تموز في أوتيل Dunes فردان من الثانية بعد الظهر لغاية السابعة مساءً، والثالث في 4 تموز من الساعة الثانية حتى السابعة في منزلها في عبرا ملك شماس ونسب رقم 6 الطابق السادس

email:N.OsseiranDarwiche.con-

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

◄ إعلانات رسمية ►

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب شفيق حسن الموسوي سند تمليك لمورثه محمد حسن الموسوي سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 3209 النبي شيت.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب جميل حنا سكر لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 79 جبولة والبجاجة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب جان ساسين غانم لموكله الياس توفيق النداف سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارين 242 و 505 مجدلون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب يوسف البير معلوف لموكله البير الياس المعلوف سند تمليك بدل ضائع بالعقار 222 الحدث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب مزهر عزات شريف لمورث موكله رضا محمد علي ابراهيم شريف سند تمليك بدل ضائع بالعقار 47 اليمونة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسين محمد نصرالله لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 124 عين بورضاي.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسن محمد حيدر لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 66 كفردان، وطلب لموكله المشتري سند تمليك بدل ضائع بحصة البائع محمد اسعد حيدر بالعقار 225 كفردان، وطلب لموكله الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل شهادة قيد تأمين بدل ضائع بالعقار1085 الحدث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب فادي محمد الحاج حسن لمورث موكله مخايل مطانس فرنسيس سند تمليك بدل ضائع بالعقار 822 الفاكهة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2018/6/4 على المتهم هشام حسن الحميصي جنسيته لبناني/ سجل 500 الحدادين طرابلس محل اقامته عبرا - طلعة المحافظ - بناية خلدون البابا - ط ارضي والدته انتصار عمره 1989 اوقف احتياطياً بتاريخ 2008/5/24 ووجاهياً في 2008/5/29 ثم اخلي سبيله في 2008/12/4 وحالياً فار من وجه العدالة بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم هشام حسن الحميصي بجناية المادتين 639 ع و639 ع (والحكم) ادانته بجنحة المادة 636 ع والحكم عليه لاجلهم بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وتجريده من حقوقه المدنية ومنعه من التصرف بامواله المنقولة وغير المنقولة ومن اقامة اي دعوى لا تتعلق باحواله الشخصية طيلة مدة فراره من وجه العدالة والاصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر خلاصة الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدة الاخبار وفقاً للمواد 639/ 640 ع - 639 ع - 636 ع من قانون العقوبات. لارتكابه جناية سرقة صيدا في 2018/6/5 بواسطة الكسر والخلع.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية الرئيس الاول جدايل وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة التكليف 1376
فراره.
صيدا في 2018/6/5
الرئيس الاول جدايل
التكليف 1376

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2018/6/4 على المتهم خضر عباس ضاحي جنسيته لبناني / سجل 219 حي الجورة صور محل اقامته مشروع الرز - صور - ملك ابو هشام - ط2 والدته فاطمة عمره 1972 اوقف احتياطياً بتاريخ 2016/3/23 ووجاهياً في 2016/4/11 ثم اخلي سبيله في 2017/10/30 وحالياً فار من وجه العدالة بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم خضر عباس ضاحي بجناية المادة 640/639 ع والحكم عليه لاجلها بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وتجريده من حقوقه المدنية ومنعه من التصرف بامواله المنقولة وغير المنقولة ومن اقامة اي دعوى لا تتعلق باحواله الشخصية طيلة مدة فراره من وجه العدالة والاصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر خلاصة الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدة الاخبار وفقاً للمواد 639/ 640 ع من قانون العقوبات. لارتكابه جناية سرقات عادية بواسطة الكسر والخلع.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
صيدا في 2018/6/5
الرئيس الاول جدايل
التكليف 1376

اعلان تلزيم
تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي على اسعار الادارة حده الاقصى 20% عشرون بالمئة فقط، لتنفيذ مشروع اشغال انشاء محقن للري في بلدة دير الاحمر - قضاء بعلبك.
تجري عملية التلزيم في الساعة التاسعة من يوم الخميس الواقع في 2018/7/26.
فعلى المتعهدين المصنفين وفقاً لاحكام المرسوم 3688 تاريخ 1966/1/25 في الدرجة الرابعة على الاقل لتنفيذ صفقات الاشغال المائية، الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة العاشرة من اخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض - وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية - مصلحة الديوان - كورنيش النهر.
بيروت في 22 حزيران 2018
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
د. فادي جورج قمير
التكليف 1383

إعلان تلزيم (للمرة الثانية)
تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إعادة إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي على اسعار الادارة حده الاقصى 19% تسعة عشر بالمئة، بناءً لموافقة وزير الطاقة والمياه بتاريخ 2018/6/25، لتنفيذ مشروع اشغال تعزيل وانشاء حيطان حماية على مجاري شتوية في بلدة كفرحتى - قضاء الزهراني.
تجري عملية التلزيم في الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع في 2018/7/24.
فعلى المتعهدين المصنفين وفقاً لاحكام المرسوم 3688 تاريخ 1966/1/25 في الدرجة الرابعة فقط للاشغال المائية والذين لا يوجد بعهدتهم اكثر من اربع صفقات مائية لم يجر استلامها مؤقتاً، الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض - وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية - مصلحة الديوان - كورنيش النهر.
بيروت في 25 حزيران 2018
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
د. فادي جورج قمير
التكليف 1379

إعلان
تعلن مؤسسة كهرباء لبنان انه قد تم تعديل تاريخ آخر مهلة لتقديم العروض لاستدراج العروض لزوم التعاقد مع استشاري للمساعدة في ادارة مشروع مقدمي خدمات التوزيع.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 250/ل.ل. (مائتين وخمسون الف ليرة لبنانية).
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12" - المبنى المركزي.
علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة 2018/8/17 عند نهاية الدوام الرسمي قبل الساعة 11:00 من قبل الظهر.
بيروت في 2018/6/29
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالانابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1399

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لاعداد دفتر شروط لانشاء كابلات توتر عالي مطمورة 220 ك.ف. من ضمن المخطط التوجيهي للنقل المرحلة الاولى 2017 - 2023، موضوع استدراج العروض رقم ث4/11492 تاريخ 2017/11/8، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2018/7/27 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2018/6/29
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1421

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لانشاء خط جديد مزدوج رشميا - بيت الدين 66 ك.ف. مكان الخط القديم رشميا - بيت الدين 33 ك.ف.، موضوع استدراج العروض رقم ث4/8685 تاريخ 2017/8/18، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2018/7/27 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 000 1/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2018/6/27
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1371

إعلان
تلزيم التنظيفات في مباني ومرائب وساحات وزارة الاعلام
الساعة التاسعة من يوم الاثنين الواقع فيه الثلاثون من شهر تموز 2018، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة الاعلام مناقصة تلزيم التنظيفات في مباني ومرائب وساحات وزارة الاعلام.
- التأمين المؤقت: خمسة عشر مليون ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من وزارة الاعلام.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 1370

إعلان
صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
بالدعوى رقم 2016/37
موجه الى المستدعى ضده: اميل الياس حمورة، من بلدة دار بعشتار اصلاً، ومجهول محل الاقامة حالياً.
بالدعوى المقدمة ضدك من المستدعين جان كلود الشالوحي وساميا مخايل بوكالة المحامي الياس ساسين، تدعوك هذه المحكمة لاستلام الحكم الصادر عنها برقم 4/ 2018 تاريخ 2018/1/18 المتضمن ازالة الشيوع في العقار رقم 1336 منطقة دار بعشتار العقارية عن طريق بيعه بالمزاد العلني بواسطة دائرة التنفيذ المختصة على ان يتخذ اساساً للطرح في المزايدة الاولى المبلغ المقدر من الخبير وتوزيع ناتج البيع بين الشركاء وتضمينهم النفقات كل بحسب حصته في الملك، وذلك خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان
صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
بالدعوى رقم 2018/97
موجه الى المستدعى ضدها: الماظة بنت يوسف حنا ابراهيم - من بلدة دار بعشتار اصلاً، ومجهولة محل الاقامة حالياً.
تدعوك هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدك من المستدعي فرنسيس جان حنا بوكالة المحامية كارولين انطون. بدعوى ازالة الشيوع المقامة على العقار رقم 1564 منطقة دار بعشتار العقارية، وذلك خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان واتخاذ مقام لك يقع ضمن نطاق هذه المحكمة وابداء ملاحظاتك الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، والا يعتبر كل تبليغ لك لصقاً على باب المحكمة صحيحاً، باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان
صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
بالدعوى رقم 2017/31
موجه الى المستدعى ضده: ميشال موسى موسى - من بلدة أميون أصلاً ومقيم سابقاً في بلدة فيع الكورة ومجهول محل الاقامة حالياً.
تدعوك هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدك من المستدعي ابراهيم موسى بوكالة المحامي فهد نصار، بدعوى ازالة الشيوع المقامة على العقار رقم 159 منطقة كفرصارون العقارية، وذلك خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان واتخاذ مقام لك يقع ضمن نطاق هذه المحكمة

إعلان بيع بالمعاملة 2018/309
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2018/7/16 ابتداءً من الساعة 2:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه روبير عمسيح حنا ماركة فولفو S-40 موديل 2005 رقم 283045/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك بيبلوس ش.م.ل. وكيلته المحامية جويل بطرس البالغ 6320/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 5085/$ والمطروحة بسعر 3600/د.أ. أو ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك قد بلغت حوالي 625,000/ ل.ل.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب مجاعص في بيروت خلف قصر العدل مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2018/254
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2018/7/16 ابتداءً من الساعة 3:00 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه علي نزيه حدرج ماركة SANDERO موديل 2011 رقم 554975/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك عودة ش.م.ل. وكيله المحامي اندره نهرا البالغ 8,956,48/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 2936/$ والمطروحة بسعر 2000/د.أ. أو ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك قد بلغت حوالي 246,000/ ل.ل.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب مجاعص في بيروت خلف قصر العدل مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
ينفذ دجو الياس الطويلة بالعاملة 2018/210 بوجه اديب محمد فارس قرار قاضي الامور المستعجلة في كسروان رقم 2018/22 تاريخ 2018/1/25 تحصيلاً للسلفة الوقتية البالغة اربعون الف دولار اميركي اضافة الى الرسوم كافة.
ويجري التنفيذ على خشب للأشجار وهي على الشكل التالي: /5/ طن من السرو - /1,5/ متر مكعّب من الشوح و/2/ طن من الليمون و/5/ طن من الزيتون و/15/ طن من الكينا جميعها مخمنة بمبلغ 3,180/د.أ.
يجري البيع يوم الاربعاء الواقع فيه 2018/7/11 الساعة 3,00 بعد الظهر للراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد اعلاه الى العقارين رقم /13/ و/14/ من منطقة خرايب نهر ابراهيم مصحوباً بالثمن نقداً وبرسم دلالة بقيمة 5% وعليه الاطلاع على تقرير الخبير في دائرة التنفيذ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب حسين مصطفى الجعيد بوكالته عن بولس يوسف القزي وكيل امين يوسف البستاني احد ورثة يوسف امين ماضي البستاني وسعيده محبوب البستاني سندات ملكية بدل ضائع عن حصصهم في العقارات 2220 و2254 و2255 و2191 الجية.
للمعترض مراجعه الامانه
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان
الدعوة للمشاركة في جمعية عمومية عادية وانتخاب ستة اعضاء لنقابة اصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية
يتشرف مجلس نقابة اصحاب الصناعات الغذائية بدعوة اعضائه الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية للنقابة لاجراء انتخابات ستة اعضاء لمجلس النقابة بدلاً من الاعضاء الذين سقطت عضويتهم بموجب القوانين المرعية الاجراء، وذلك في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاربعاء الموافق في 2018/7/18 ولغاية الساعة الرابعة من بعد الظهر في مقر النقابة الكائن في الصنائع - بناية غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان - الطابق السابع.
يقفل باب الترشيح لانتخاب مجلس النقابة قبل ثلاثة ايام من تاريخ اجراء الانتخابات اي يوم الاحد الموافق في 2018/7/15 وفي حال عدم اكتمال النصاب تعقد الجلسة الثانية للجمعية العمومية بمن حضر وذلك في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاربعاء الموافق في 2018/7/25 بنفس الشروط المذكورة اعلاه.
جدول اعمال جلسة الجمعية العمومية العادية:
- تلاوة تقرير مجلس النقابة الاداري والمالي لعام 2017
- ابراء ذمة مجلس النقابة
- انتخاب ستة اعضاء لمجلس النقابة

إعلانات فريحة Freiha
تؤمن إعلاناتكم في كافة المناطق
info@publifreiha.com
01 201 740
01 200 830
الأشرفية
ساسين ومار متر

◄ مبوب ►

خرج ولم يعد

غادر العمال البنغلادشيون
RIPON MIAH
SHARIF
MOHAMMAD ALOMGIR
MIAH
BULAL MIAH
MD SAGOR
RAJIB HOSSAIN
SAIFUL ISLAM
BASIR
من عند مخدومهم، الرجاء ممن يعرف عنهم شيئا الإتصال على الرقم 03/555020

غادر العمال البنغلادشيون
ISLAM SAIFUL
CHAN KALA
MD RIPON SORDER
من عند مخدومهم، الرجاء ممن يعرف عنهم شيئا الإتصال على الرقم 03/749285

استراحة

كلمات متقاطعة 2906

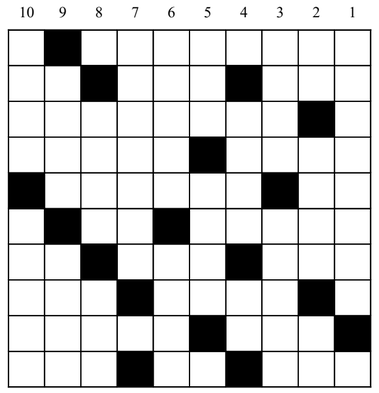

أفقيا
1- ملك صور أرسل عمّالاً الى سليمان الحكيم لبناء هيكل أورشليم – جزيرة يونانية في البحر الأبيض المتوسط – 2- مدينة عراقية – إقترب منه – 3- للتأفف – للتعريف – فرعي وهلّعي – 4- قليل الوجود – تمنّى واشتهى نعمة الغير – 5- من مؤلفات الشاعر سعيد عقل – محرّك سرير الطفل – 6- مدينة فرنسية – إله مصري – 7- من الحيوانات – رضوع للعدو ورفع الراية البيضاء – 8- والد – حفر البئر – عاصمة جمهورية التشيك – 9- نسبة الى مواطن من بلد اميركي – رجع وعطف – 10- جزيرة في بحر الصين هي فورموزا سابقاً عاصمتها تايبه – كاس من الماء

عمودياً
1- شاعر مخضرم من أهل المدينة مدح الغساسنة في الجاهلية أسلم ولقّب بشاعر النبي – 2- من أهم وأقدم مدن فلسطين التاريخية – إسم لمسارح موجودة في باريس وفيينّا والقاهرة – 3- ثرى – غداء او عشاء بالأجنبية – للتفسير – 4- جبل إستقرت سفينة نوح على قمته – عكسها حمل ثقيل – 5- فلوس ودراهم – إحدى القارات الخمس – 6- ناطور وخفير – حرف نصب – 7- من الخضر – لومي الشديد – 8- أجوبتي على الأسئلة – أمر خفي – 9- يبذر الأرض – فاتح مغولي حفيد جانكيزخان هاجمة المماليك في عين جالوت وأبادوا جيشه – 10- نهر في انكلترا تُجرى فيه سنويا رياضات ترفيهية مثل سباقات القوارب والتجديف – خلاف مشرق

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- البرازيل – 2- بال – لاح – بو – 3- البراكين – 4- شوشو – هيثرو – 5- تفّ – المدية – 6- ايبرت – هر – 7- يربّ – لكم – أف – 8- باتر – حتيّ – 9- جبن – ابولو – 10- حرب – لس – تين

عمودياً
1- إينشتاين – 2- لا – وفير – جر – 3- بلاش – ب ب ب ب – 4- لوار – أن – 5- ألب – لتلت – 6- زارهم – كرّاس – 7- يحايدهم – 8- كثير – حوت – 9- بيرة – أتلي – 10- جونو – أفيون

sudoku 2906

	2		9				8	
6					4			
		8	7	6		4		1
1			3		2		4	
		3				7		
	4		1	7	8		6	
		2		8			5	7
4			6		1	2	9	
		9				6		

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2905

4	9	7	6	1	8	5	3	2
1	3	5	7	9	2	4	6	8
8	6	2	4	3	5	9	1	7
3	5	4	2	8	6	7	9	1
2	8	1	5	7	9	3	4	6
9	7	6	3	4	1	2	8	5
6	1	3	9	5	7	8	2	4
7	2	9	8	6	4	1	5	3
5	4	8	1	2	3	6	7	9

مشاهير 2906

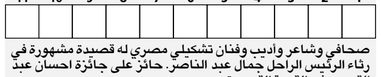

صحافي وشاعر وأديب وفنان تشكيلي مصري له قصيدة مشهورة في رثاء الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. حائز على جائزة احسان عبد القدوس في القصة القصيرة

1+3+5+4+2 = راقصة لبنانية ■ 6+10+11 = أقسم باليمين ■ 9+7+8 = سكن لهيب النار

حل الشبكة الماضية: **تشارلز ديكنز**

إعداد
نعوم مسعود

سينما

مصطفى العقاد يعود بـ «مباركة» خليجية

«الرسالة» في قلب حروب الايديولوجيا

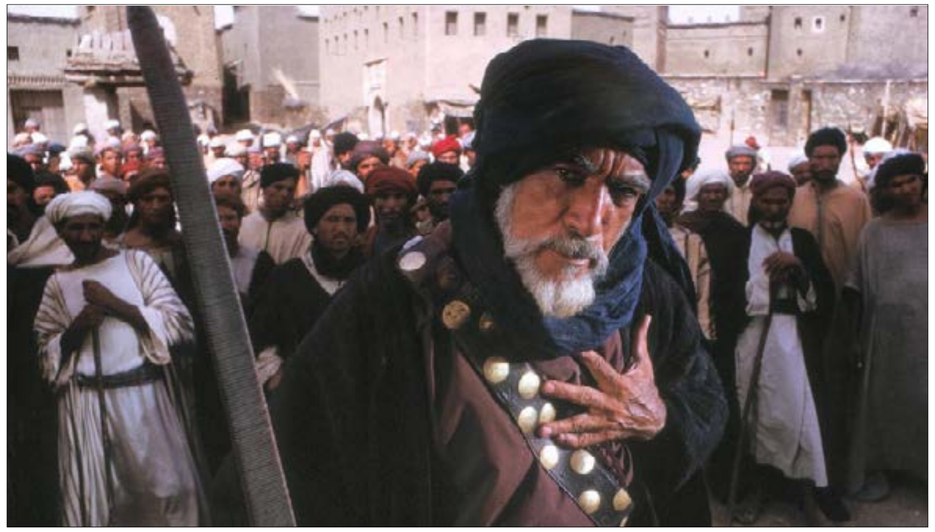

بتقنية الـ4K

أطلقت شركتا Empire International وTrancas International فيلم «الرسالة» بتقنية وضوح الشاشة الـ4K الرقمية في الصالات اللبنانيّة. صُور الفيلم على مدار عام كامل (1974-1975)، وتم ترقية نسختي الفيلم، العربية والإنكليزية، ليستطيع الجمهور مشاهدته بتقنية الـ4K في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأدى بطولة الشريط مجموعة من النجوم السينمائيين، ومنهم عبد الله غيث والممثلة السورية القديرة منى واصف، فيما شارك في بطولة نسخته الانكليزية النجم الراحل أنطوني كوين، وأيرين باباس، وديميان توماس.

سعيد محمد

قلّما شغل مخرج قلب الجدل السياسي والثقافي عبر العالم كما فعل مصطفى العقّاد (1930 ـ 2005) عبر فيلمه الاستثنائي «الرسالة» بنسختيه العربية والإنكليزية (1976). أراد السينمائي الأميركي من أصل سوري من هذا العمل، تقديم رواية قوامها مشتركة مقبولة من جميع الأطراف عن قصّة الإسلام الأوّل. تحوّل الفيلم إلى حكاية قائمة بذاتها منذ لحظة التفكير في إنتاجه، مروراً بالألغام السياسية التي عبرها مخرجه أثناء تصويره، وانتهاء بيوم عرضه الأوّل في أميركا الذي ألغي إثر عمليّة احتجاز رهائن في واشنطن. في هذا الوقت، كانت معظم الأنظمة الملكيّة في العالم الإسلامي، قد امتنعت عن عرضه بإيحاء من النظام السعودي. وجاء الغياب التراجيدي للعقّاد وابنته ريما في حادث تفجير غامض لصالة فندق في عمّان (نسب حينها لتنظيم «القاعدة») الوثيق الصلة بالأنظمة الاستخبارية الأميركية) ليضفي صبغة أسطوريّة تكاد تكون إغريقيّة المزاج على الفيلم وصانعه العبقري الذي طالما طاردته لعنة التوقيت السيئ في مسيرته المهنية ولحقت به حتّى موته المؤسف. وإن كانت بعض المصادر استهجنت أن تكون تلك الحادثة عرضيّة، لا سيّما أنّ العقّاد كان وقتها يعمل على إنتاج ضخم عن صلاح الدّين الأيوبي، وأن أطرافاً وجدت في ذلك اقترابا مقلقاً من وقائع احتلالات أجنبيّة معاصرة في الإقليم على يد مخرج تفوق شهرته منتجي الأفلام العربّ الآخرين.

خلافاً لـظروف مرحلة نهاية السبعينيات التي تطلّبت تأليف قلب «الأمة الإسلامية» وراء المشروع الأميركي ضد الاتحاد السوفياتي وتبنّي صيغة وهابية شديدة التطرّف لأجل ذلك، كانت إحدى تجلياتها حصار فيلم «الرسالة»، فإن أسطورة الفيلم ومخرجه مرشحة لحياة جديدة بعدما وجد الجيل الجديد من حكام العالم العربي، ما كان وجده الجيش الأميركي قبلهم في «الرسالة»: سرديّة تاريخيّة لاهوتيّة منسوجة بدقّة عن تجربة الإسلام الأولى تخدم جهود كسب حرب العقول والقلوب لمصلحة تديّن نقي معتدل يمكن التعايش معه عالمياً وتتقبله مختلف تيارات الإسلام الرسمي. ولذا، فاستعادة هذا الفيلم اليوم بعد 42 عاماً من خلال إعادة تقديمه مرمماً بتقنيات رقميّة حديثة، لهي أبلغ تأكيد على طبيعة التحولات العميقة في منهجيّات إدارة الهيمنة في الشرق الأوسط، وإعلان شديد الرمزية سيذكره المؤرخون لتاريخ المنطقة كنايةً عن نهاية مرحلة توظيف الوهابيّة المتطرفة لمصلحة نسخة تصالحيّة منها تتناسب والمزاج الكوشنري السائد في واشنطن بعد ترامب.

ينتمي «الرسالة» بامتياز إلى ما يعرف بسينما «تاريخ الهوية»، هو نوع من تاريخ تنتظم فيه المنتجات الثقافية، ومنها الأفلام، التي تسعى من خلالها المجتمعات إلى تكريس سردية تمتلك خاصيّة الثبات عن ماضٍ ذهبي فولكلوري، تخدم أساساً صيغاً سياسيّة حاليّة وأوضاعاً قائمة عبر خلط الوقائع بالأساطير واجتزاء الحقائق.

بدأت قصة «الرسالة» بعدما كانت العمليّات الفدائيّة الخارجية التي نفّذها اليسار الفلسطيني في السبعينيّات، قد بدأت تلقي بظلال قاتمة على نموذج المسلم العربي في المخيال الغربي المغيّب تماماً. هذا ما استدعى من الأنظمة الملكية العربية الجسور مع الجمهور الغربي من خلال إظهار الإسلام كدين مسالم ينتمي إلى ذات التقاليد اليهودية ـ المسيحيّة التي تشكّل مساحة كبرى من لاوعي ذلك الجمهور. السينما الأميركيّة تحديداً كانت تعيش وقتها ذروة صعودها كأداة لتشكيل الرأي العام. فكانت إحدى هذه الأدوات التي تبنّاها السعوديون، دائماً وفق نصيحة المستشارين الأميركيين. هكذا، تقرر إنتاج فيلم هوليوودي بتمويل سعودي يجعل أنظمة المنطقة ويسند رواياتها المؤسسة. وكلها أنظمة - من الخليج إلى الأردن فالمغرب - تدعم شرعيّة هيمنتها على شعوب المنطقة بشكل أو آخر من خلال انتسابها للإسلام وسلالة نبيه.

تولى سفير الظلام السعودي المتجوّل عدنان الخاشقجي مهمّة العثور على المخرج المناسب، ليجد بضربة حظ هائلة العقاد، المخرج السوري الذي صنع مهنته في أجواء هوليوود، وما لبث يعيش هاجس فنان عبقري يحلم بتقديم صورة جديدة عن العرب بدلاً من تلك التي استوطنت السينما الأميركية بوصفهم أوغاداً ولصوصاً تافهين.

دفع خاشقجي مقدّم الفيلم، وانطلق العقاد إلى تحضيراته. لكن الرياض بدت مترددة في استكمال التمويل بعدما توضحت رؤية الفيلم الإخراجيّة، تحسباً لردود أفعال قد تنسب بها أوساط الوهابيّة المتطرفة التي كان توجه السالفة الحاكمة. ولذا، فإن العقاد اضطر لاستكمال بقيّة التمويل من وزراء وأمراء من الكويت والبحرين، وشرع في تصوير فيلمه بالقرب من مراكش. تطوّر الموقف

> نسخة تصالحيّة تناسب المزاج الكوشنري السائد في واشنطن بعد ترامب

السعودي الرسمي خلال السنتين اللتين عمل فيهما العقاد على الفيلم باتجاه مزيد من التصلّب. ويبدو أن العقّاد رفض التوقف عن استكمال فيلمه، فمارس السعوديون ضغوطاً على ملك المغرب الذي كان بحاجة لغطاء الملكيّات العربية الأخرى لمشروعه الإستيطاني في الصحراء الغربيّة، فأمر بوقف التصوير في موقع الفيلم بالقوّة.

أحسّ العقّاد بالخيانة، لا سيّما أن الفيلم كان يحتاج إلى ستة أشهر أخرى قبل إنجازه وأن خسائره المادّية المباشرة نتيجة للتوقف ستتجاوز ستة ملايين دولار أميركي. هنا، لجأ إلى العقيد معمّر القذّافي الذي كان عيّن نفسه وريثاً للتراث الناصري المعادي للرجعية العربية. أعجب القذافي بكفاءة العقاد بعد إطلاعه على مقاطع من الفيلم، وتبنى انتاجه بالكامل في ليبيا. كانت تلك فاتحة علاقة عمل طويلة للعقاد مع العقيد أثمرت لاحقاً فيلمه الأفضل فنيّاً «عمر المختار» عن سيرة أيقونة المقاومة الليبيّة ضد الاستعمار الإيطالي.

غضب السعوديون من عناد العقاد، فمنعوا عرض الفيلم ووجهوا الأنظمة الرجعية العربية لمنعه كذلك. وهو ما وافق الرئيس السادات، فسحب الأزهر مباركته المكتوبة للفيلم ومنع على إثرها في مصر والمغرب ودول الخليج. إلا أنّه نجا من المنع في لبنان بسبب دعم المجلس الشيعي الأعلى وموسى الصدر شخصيّاً الذي سبق أن بارك سيناريو الفيلم منذ البداية، وكذلك في الأردن حيث كان الملك حسين صديقاً شخصيّاً للعقاد. وقد دفع السعوديون أبواقهم الصحافية عبر العالم لتشويه الفيلم وإظهار نقاط ضعفه. بل إن جريدة «الأهرام» المصرية استبقت العرض بقولها إنّ أنطوني كوين (بطل النسخة الإنكليزيّة من الفيلم) سيلعب دور النّبي. أمر تسبب في احتجاجات بين الجاليات المسلمة في الغرب ودعوات لسحبه من العرض توجت بعمليّة اختطاف رهائن في واشنطن قتل فيها شخصان قبل أن ترضخ الأجهزة الأمنيّة لطلبات الخاطفين وتلغي العروض الافتتاحيّة التجاريّة للفيلم عبر الولايات المتحدة.

لكن هذه الحرب على العقّاد وحصار السعوديّة لـ «الرسالة» في العالم الإسلامي، لم يمنعا الجمهور المسلم من الاقبال على الفيلم، لا سيّما من خلال أشرطة الفيديو المقرصنة. وجد فيه كثيرون دعاية جيّدة للفكرة الإسلاميّة، ورشّح كفيلم موسيقى لجائزة الأوسكار، وإن كان غلاة الوهابيّة هاجموه بشدّة في كل مناسبة بوصفه يخلط روايات المبدئي للصورة والموسيقى فكيف إذن في فيلم عن الإسلام الأوّل!

لاحقاً وجد خبراء الأنثروبولوجيا في الجيش الأميركي في فيلم «الرسالة» نسخة معتدلة مناسبة عن إسلام واحد، فنشروه ضمن جهود الحرب الناعمة لكسب تأييد مسلمي آسيا في أفغانستان وكشمير وغيرهما.

تغيّرت السياسة منذ أيّام العقاد، لا سيما بعد انتخاب دونالد ترامب للرئاسة في الولايات المتحدة، فأسقط الجيل الجديد من السلالات العربيّة رهاناته على النسخ المتطرفة من الإسلام التي أدت دورها بكفاءة بين 1979 – 2016 لفائدة نسخة عصرانيّة يسهل الدفاع عنها من قبل أنظمة الغرب. فكانت القرارات التغييريّة الحاسمة على المستوى الداخلي السعودي، ومنها عودة العروض السينمائيّة العامة التي كان فيلم «الرسالة»، أوّل عروضها لفيلم عربي منذ منع دور السينما في المملكة مجاملة للتيار الوهابي المتطرف في 1980.

النسخة المجدّدة قام عليها نجل العقاد الأصغر مالك الذي يبدو أنّه مخرج محدود الموهبة يعيش في جلباب أبيه من دون أن يتجاوزه. يكتفي بإعادة تقديم أعمال مصطفى العقّاد أو إنتاج الوثائقيّات عنها، وهو عرض هذه النسخة المجدّدة من «الرسالة» في «مهرجان دبي السينمائي» في كانون الثاني (يناير) الماضي قبل أن يُقدّمه تجارياً برعاية رسميّة في السعوديّة والإمارات وبضع دول أخرى خلال موسم عيد الفطر. وابدى سعادته بعودة «الرّسالة» إلى شاشات العرب الكبيرة وما ستجرّه من أرباح لم يسعف الوقت والده الرّاحل لجمعها. إذاً، إنّها عودة إلى ملعب الإيديولوجيا في عالم مغاير هذه المرّة، وتحديداً من بوابة بيت الطاعة السعودي (الإماراتي) تماماً حيث كانت بدايات الفيلم الأولى. لقد كان العقاد الأب سابقاً لعصره. وكذلك عدنان الخاشقجي، لكن توقيتهما كان في ما يبدو سيئاً، فمضيا قبل موسم الحصاد.

«الرسالة»: «أمبير» (1269). «سينما سيتي» (01/995195)

حريات

ضغوط سياسية تسحب فيلم جود سعيد من المسابقة

«مهرجان السينما العربية» يدشّن دورته الاولى بـ... الرقابة!

دمشق ــ **فراس محمد**

منذ فترة، تم قبول فيلم «رجل وثلاثة أيام» للمخرج السوري جود سعيد (إنتاج المؤسسة العامة للسينما في دمشق، وتوزيع شركة «أدامز برودكشن») ضمن المسابقة الرسمية لـ «مهرجان السينما العربية» (28 حزيران/ يونيو حتى 8 تموز/ يوليو) الذي يقيمه حالياً «معهد العالم العربي» في باريس. أعلن رسمياً عن العرض على صفحة المعهد على الإنترنت، بالتوازي مع إرسال دعوة للمخرج وبطاقة الطائرة وحجوزات فندق الإقامة ومواعيد المؤتمر الصحافي المرافق للمهرجان. لكن أمس، فوجئ جود سعيد بحذف فيلمه من المسابقة بالتزامن مع إلغاء صفحة الفيلم عن الموقع الإلكتروني التابع للمعهد! قرار اتخذته إدارة المعهد قبل أيام على افتتاح المهرجان، مما ولّد الكثير من التساؤلات حول خلفيات هذا التصرف، علماً أنّ الفيلم الذي انطلقت عروضه في دمشق أخيراً، تحدّث بشيء من الاختلاف عن دمشق المدينة المتكئة على جدار الحرب، بما في ذلك من ارتدادات وصدى لها في الداخل الثقافي. الفيلم ذهب إلى مساحات كانت غائبة نوعاً ما عن السينما السورية أو سينما الداخل كما يحلو للبعض تسميتها. سينما طاولتها اتهامات النمطية والبروباغندا منذ اندلاع الأحداث مطلع 2011، وقد حاول جود سعيد في فيلمه لمس النفاق الثقافي الذي استفحل مع تراكم سنين الأزمة عبر شخصية مخرج مسرحي تائه الفيلم في معالجة المخاض الأخلاقي الذي عاشه إثر خبر وفاة أحد أقاربه. تكمن مهمة هذا المخرج في إيصال التابوت لمسقط رأسه، في وقت تغلغلت الحرب في كل التفاصيل. لذا، فمهمة من هذا النوع لا تختلف كثيراً عن مهمة توم كروز في فيلم «مهمة مستحيلة» لأنّ الحرب قسمت الحياة في سوريا شاقولياً، فالعودة كانت فعلاً تطهيرياً.

تلك المعالجة كانت ربما سبباً هاماً في استقبال فيلم جود سعيد وإدراجه ضمن اللائحة الرسمية للأفلام المشاركة في «مهرجان السينما العربية». وما تسرّب من معلومات يؤكد أن مديرة المهرجان ليان الشواف لم تكن الجهة التي بعثت رسالة الرفض التي أعلمت جود سعيد بقرار حذف الفيلم من البرمجة. بل إنّ الرسالة الإلكترونية وصلت إلى المخرج ورحاب أيوب (مديرة شركة «أدامز برودكشن») عبر مسؤولة النشاطات السينمائية ماري دوسكورتير. وكانت حجة سحب الفيلم بحسب الرسالة أن «المعهد يمتنع عن التعامل مع أي عمل فني مدعوم من طرف النظام السوري»، مع أنّ الطلب الذي تمت الموافقة على أساسه لمشاركة الفيلم في المسابقة، أورد بصراحة أن «المؤسسة العامة للسينما» طرف أساسي في الإنتاج. فما سبب غضّ الطرف عن هذا التفصيل عند إرسال الفيلم الأولي وتحوّله إلى مبرر للمنع لاحقاً؟ ولماذا أرسل موعد سفر المخرج وتفاصيل إقامته وبقية الإجراءات الرسمية إن كان هناك مانع سياسي كما ذُكر في الرسالة؟ والأهم: ما الذي تغيّر خلال فترة وجيزة؟ ولماذا كانت إدارة المعهد صاحبة قرار المنع من دون أن تكون مديرة المهرجان طرفاً في مراسلات إيصال هذا القرار لأصحابه، مع الإشارة إلى أن كل المعلومات

> الفيلم يتناول مخرجاً لا يختلف أخلاقياً عن أولئك الذين ضغطوا لمنع العمل

الواردة موثقة في رسائل رسمية من الطرفين؟

في كل المحافل الثقافية والفنية العالمية، هناك جهات ضغط تمارس نشاطها تحت الطاولة. وبما أنّ المنع اعتبار إقصائي بدائي تُمارسه الجهات التي تم الضغط عليها - وحفاظاً على ماء الوجه - تحولت تلك الأساليب من المباشرة الصريحة إلى التهميش، في حالة فيلم جود سعيد و«مهرجان السينما العربية». بل إنّ الحاجة للإقصاء بدت مُلحة وإن على حساب صدقية المهرجان نفسه في دورته الأولى!

ويبدو أن الجهات الضاغطة الرافضة لمشاركة فيلم سوري في مهرجان خارج سوريا اتبعت الطريقة نفسها في التحرك التي اتبعتها سابقاً مع أفلام أخرى من دون حتى الاطلاع على المحتوى سواء الفني أو الفكري للأفلام الممنوعة من العرض، والحجة الأساس دوماً أنها من إنتاج حكومي (المؤسسة العامة للسينما) في إغفال صريح وقصدي لفرصة للإطلاع والنقاش وربما الجدل الذي خُلقت الملتقيات السينمائية من أجله. وذلك بحد ذاته عنجهية وكيدية مغلفة بنفاق حاد، في الوقت الذي تمارس هذه الجهات أشد درجات التسويق السياسي لأفلامها كي تُفتح لها أبواب العروض العالمية في استغلال فاضح للمناخ السياسي العالمي وتوجهه. ديكتاتورية لا يمكن بأي حال من الأحوال تلطيفها أو تبريرها. لكن يبقى السؤال: ما مدى تأثير هذه الجهات على مهرجانات من نمط «مهرجان السينما العربية» في باريس؟ وما سبب رضوخ الأخير لهذا النوع من الضغط؟

ما حدث ليس بسابقة. هذه ليست المرة الأولى التي تمر فيها أفلام سورية من «إنتاج المؤسسة العامة للسينما» بهذه المواقف. سبق لفيلم جود سعيد «صديقي الأخير» (2013) أن سُحب من «مهرجان دبي السينمائي»، كما سحب فيلم «العاشق» (2012) للمخرج عبد اللطيف عبد الحميد من «مهرجان قليبية التونسي». وبعد اختيار جود سعيد ليكون عضو لجنة تحكيم «مهرجان قليبية»، تم إعلامه بسحب الترشيح عام 2012. وما زالت عالقة في الذاكرة الضجة التي أحدثتها مشاركة فيلم سعيد «مطر حمص» (2017) في قرطاج العام الفائت... أمور جعلت الأفلام المنتجة من قبل «المؤسسة العامة للسينما» معرّضة دوماً للحصار في غياب إعلامي حقيقي يضيء على قرارات تضع على المحك الكثير من المفاهيم المثالية للجهات المانعة والضاغطة. المثير للسخرية أنّ فيلم «رجل وثلاثة أيام» تناول بصيغة نقدية مخرجاً مسرحياً لا يختلف أخلاقياً وفكرياً عن أولئك الذين ضغطوا باتجاه منع هذا الفيلم.

محمد الاحمد وربا الحلبي في «رجل وثلاثة ايام»

ذكرى

«مترو المدينة» يحتفل بمئويته

الشيخ إمام... حنجرة اليسار المصري

مازن حلمي

مئة عام على ميلاد حنجرة اليسار المصري الشيخ إمام (1918 ـ 1995)، الممنوع من الغناء، في كل الأزمنة. شيخٌ ضرير ولدَ في إحدى قرى مصر الواقعة على ضواحي القاهرة، لم يكن أبداً للمدينة أو غائباً عن الأحداث في الريف. ولدَ على حافة المدينة، وحافة تفجر الدولة المصرية مع ثورة 1919، وأصبح أحد أبناء جيل ما بين الثورتين (1952 ـ 1919).

مع بداية الستينات، تعرف إلى رفيق دربه الشاعر أحمد فؤاد نجم، وشكلا ثنائياً مزعجاً لكافة الأنظمة من خلال أغانيهما التي تنتقد كل شيء، وأي شخص، لم يكن أحد بعيداً عن سوط أغانيهما. حاولت دولة يوليو تقريبهما من بلاطها، لكن الأمر لم يدم طويلاً، حيثُ لا يمكن احتواء صعاليك لا يطمعوا في شيء، سوى الصراح بحرية كاسرة أي صمت قد تفرضه السلطة.

خرجت مصر من هزيمة 5 حزيران (يونيو) 1967 محطمة تماماً، ليس فقط على المستوى الحربي، بل على كافة الأصعدة والمستويات. كان الأمر بمثابة انهيار لأحلام دولة الضباط الأحرار وشعارات ثورة يوليو 1952، انهارت معها النخب الثقافية والفنية التي تسابقت قبل الهزيمة بالتبشير بدولة يوليو. فقد الجمهور المصري ثقته بجميع من شارك في حفلات التمجيد وصناعة الأمال الكبرى.

في الوقت نفسه، كان صوت الشيخ إمام يصدح عالياً مندداً بحكم الضباط الأحرار ورئيس الدولة آنذاك، جمال عبد الناصر. لم يسلم أحد من انتقاد وسخرية أغاني إمام ونجم. استهزأ من لم كلثوم في أغنيته «يا مرضعة قلاّون»، ولم يسلم المطرب عبد الحليم حافظ - الذي يعتبره البعض ابناً لثورة يوليو وعبد الناصر- من هجاء إمام، حيثُ قال فيه: «الليم الشخلوعة الدلوعة الكتكوتة/ الليلة هيتنهد ويغني ويقول/ يشيلوه قال ع لندن علشان جده هناك/ من بعد ما يتلايع ع دخل الشباك/ ويهرب أموالك ويقولك أهواك». كانت سخرية إمام ونجم تشكل مرآة حقيقية لصوت الشعب الذي استيقظ ذات يوم ووجدَ نخبته قد تساقطت مع طائرات الجيش المصري بعد النكسة.

لم تكن تلك المرة الأولى التي يرتبط فيها اسم الشيخ إمام ونجم بأم كلثوم. غنى إمام في هجاء كوكب الشرق أغنية «كلب الست»، وهناك حادثة قديمة تربط إمام بأم كلثوم، حينَ كان يعمل في بداية حياته الفنية في فرقة «كورال» مع الشيخ زكريا أحمد، في فترة ازدهار ألحان الشيخ زكريا مع أم كلثوم. ذات يوم، كان إمام جالساً على المقهى يغني بين أصدقائه وشعرَ بالسلطنة، فبدأ في غناء أحد ألحان الشيخ زكريا لأم كلثوم، وبدأ الناس في غنائها، قبل أن تغنيها كوكب الشرق في حفلاتها. علمت أم كلثوم بالأمر وغضبت، ثم طلبت من الشيخ زكريا طرده من فرقته. طُردَ إمام من الفرقة بأمر من الست، لأن تلك كانت المرة الأولى التي تسرب فيها أغنية لأم كلثوم قبل أن يسمعها الجمهور بصوتها.

لم يتوقف عود الشيخ إمام عند هجاء بعض النخب الثقافية والفنية فقط، لكنه وصل إلى الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل، رجل الدولة المخضرم، وأحد صناع القرار آنذاك. سخر إمام ونجم من هيكل في أغنية «بصراحة يا أستاذ ميكي». ثم جاءت القشة التي قسمت ظهر البعير، حينَ غنى الشيخ إمام «خبطنا تحت بطاطنا يا محلى رجعت ظباطنا من خط النار» بعد هزيمة حزيران 1967. اعتقلت السلطات المصرية الشيخ إمام ورفيقه أحمد فؤاد نجم وأودعتهما في سجن القلعة. سُجنَ الشيخ إمام في زنزانة مختلفة عن أحمد فؤاد نجم. لكن ذلك لم يمنعهما من تأليف الأغاني التي تزعج السلطة. حاول البعض التوسط لدى الرئيس جمال عبد الناصر للإفراج عن إمام ونجم، لكن رده كان واضحاً: «طول ما أنا عايش مش هيخرجوا من السجن». مات عبد الناصر بعد تصريحه بأيام قليلة، وخرج إمام ونجم من السجن، قبل أن يزوراه مراراً في عهد السادات.

تفتحت مدارك الشيخ إمام ورفيقه نجم داخل السجن. أصبح لهما العديد من الأصدقاء في الوسط الصحافي والثقافي، ما وسع إدراكهما نحو القضايا العربية والعالمية. لم يعد مفهومهما الثوري يقتصر على الأحداث المحلية فقط. تحول الشيخ إمام من صعلوكٍ غاضب إلى مطرب المثقفين واليسار. في الوقت ذاته، كانت الثورة الفلسطينية تشتعل من بيروت. عاد الواقع الفلسطيني ليفرض نفسه على الساحة بعد أحداث أيلول الأسود في الأردن. وقتها، غنى الشيخ إمام «يا فلسطينية» التي أصبحت لاحقاً واحدة من أشهر أغانيه. أصبح الشيخ الضرير مل، السمع والبصر من المحيط إلى الخليج. بدا وقتها أن الأغنية السياسية عند إمام ونجم تتخذ طوراً جديداً غير مرتبط بالأحداث المصرية فقط.

شهرة الشيخ إمام وأغانيه التي أصبحت جزءاً رئيسياً من معظم الحركات العربية السياسية، دفعت الناقد السينمائي الهاشمي بن فرج، الذي كان طالباً آنذاك في باريس 1974، إلى السفر إلى القاهرة للقاء الشيخ إمام وتسجيل حفلاته الخاصة وإصدارها بعد عامين في إسطوانة بعنوان «عيون الكلام» وكانت تلك الأسطوانة الأولى للشيخ إمام.

بعد مرور مئة عام على ميلاد الصعلوك الضرير الذي أزعج السلطة من غرفته الصغيرة في حارة «حوش قدم» في حي الغورية بالقاهرة. لا يمكن النظر إلى منجزه الموسيقي بمعزل عن السياق التاريخي، ولا يمكن التعامل مع أغانيه من خلال نظرة نقدية فقط. لكن الحدث هو البطل الرئيس في أغنية الشيخ إمام، وقد تبدو أغنيته توثيقاً ورواية غير رسمية للأحداث الكبرى التي واكبها. تتوارى أغانيه أحياناً مع حالة تأميم المجال العام التي تعيشها البلاد، لكنها تعود وتحضر بقوة مع اشتعال الأحداث مرة أخرى.

برنامج الامسية

تحت عنوان «100 سنة حلوة»، يحتفل «مترو المدينة» بالذكرى المئة لميلاد الشيخ إمام عيسى مساء اليوم (22:00). يغني في الأمسية أشرف الشولي، ربيع الزهر، ليليان شليلا، عبد الكريم الشعّار، سامي حواط، زياد الأحمدية، ساندي شمعون، أحمد الخطيب، سماح المني، عبد قبيسي، خالد صبيح، نعيم الأسمر وفرح قدور. سيقدّم هؤلاء باقة من أغاني الشيخ إمام، بعضها مشهور مثل: «مرّ الكلام»، «البحر بيضحك ليه»، «وهبت عمري للأمل»، «حلاويلا»، «ملاح يا أسمرأني»، «مصر ياما يا بهية»، «شيد قصورك»، إلى جانب أغنيات أخرى لم تشتهر كثيراً، مثل: «بصراحة يا أستاذ ميكي»، «أحزان القرد»، «بوتيكات»، «الشربة العجيبة» تقدمها ساندي شمعون، ضمن مشروع قد بدأته منذ سنوات، يضيء على أغاني الشيخ إمام التي لم ترتبط بحدث معيّن مثل أغانيه المشهورة.

«100 سنة حلوة»: 22:00 مساء اليوم ـ «مترو المدينة» (الحمرا). للاستعلام: 76/309363

الأخبار
al-akhbar
الاثنين 2 تموز 2018 العدد 3504

صورة وخبر

نساء من قبيلة الريديل خلال استعدادهن لتقديم عرضهن ضمن الدورة 11 من مهرجان Marsabit Lake Turkana الثقافي في لويانجالاني بالقرب من بحيرة توركارنا (شمالي كينيا). هذا التقليد السنوي الذي يستمر ثلاثة أيام، يستعرض التقاليد والعادات الثقافية السائدة التي تميز 14 قبيلة في مقاطعة مارسابيت، ويرمي إلى تشجيع السياحة، وبناء علاقات جيرة قوية بين القبائل (أف ب ــ ياسويوشي شيبا)

نجوم لبنان: السواقة مش شطارة!

في آذار (مارس) الماضي، أطلق «المجلس الوطني للسلامة المرورية» حملة «#مهارة_مش_شطارة» في السراي الحكومي. الحملة التي تشارك فيها مجموعة من نجوم الإعلام والتمثيل، أمثال ندى أبو فرحات، نيشان (الصورة)، ريما نجيم، جيسكا عازار، كارلوس عازار، رامز القاضي، فادي شهوان، كارلا حداد، تتضمن مجموعة من الأفلام التوعوية إزاء السلامة المرورية، بدءاً من الكحول إلى استخدام الهواتف وكتابة المحادثات الإلكترونية وصولاً إلى تأمين الأطفال داخل السيارة. الحملة جمعت كل هذه الشرائط (إخراج وليد ناصيف)، وأسهمت في الترويج لها بشكل أكبر مشاركة النجوم المذكورين، ضمن خطوة تقام للمرة الأولى في العالم العربي حول هذا الموضوع. بعد غد الأربعاء (18:30)، ستُطلق سلسلة الأفلام التوعوية في صالات «غراند سينما» في مجمع ABC (الأشرفية)، على أن تعرض بعدها في كل صالات «غراند سينما» في لبنان لمدة ستة أشهر.

«قاهرة» تامر السعيد: مدينة الأحلام والخيبات

ضمن نشاطها «ثلاثاء الأفلام»، تعرض «دار النمر»، بالشراكة مع «الصندوق العربي للثقافة والفنون - آفاق» غداً فيلم «آخر أيام المدينة» (ساعتان) للمخرج المصري تامر السعيد. الفيلم الذي طرح عام 2016، يدور حول قصة شاب يحاول صناعة فيلم، والتقاط نبض مدينته القاهرة، التي حملت أحلامه، وأيضاً حملت معاناته المتمثلة في احتمال طرده من شقته، وإمكانية هجرة المرأة التي يحب خارج مصر. تساعده رسائل أصدقائه المصورة التي تصله من بيروت وبغداد وبرلين، لكنه يظل أسير صراع التخبط، بين المدينة التي توشك على الانفجار، والتي يقسو ويحنّ عليها، وبين فقدان حبيبته وأحلامه أيضاً. باختصار، يتنبأ الشريط بنهاية القاهرة تلك المدينة العظيمة التي باتت تحاصر أبناءها.

عرض فيلم «آخر أيام المدينة» غداً عند الساعة 18:00- «دار النمر» (كليمنصو- قاعة المسرح - ط -2 الدخول مجاني) - للاستعلام: 01/367013

الأكاديمية الفرنسية: جائزة لجورج قرم

حصد المؤرّخ والخبير الاقتصادي والمالي جورج قرم (1940 ـ الصورة)، جائزة الأكاديمية الفرنسية ضمن فئة «المقالة» عن كتابه: «المسألة الشرقية الجديدة» (لاديكوفيرت 2017-). الجائزة الرفيعة توزعت على أكثر من 66 اسماً، تتشعب على ميادين مختلفة كالسينما والأدب والفلسفة، والشعر والتاريخ. الوزير السابق اللبناني، كان قد خطّ مستقبل الشرق التراجيدي في هذا الكتاب، إذ تحدث عن مصير العالم العربي المحكوم بقوى مهيمنة، على رأسها أوروبا وتنافس أقطابها على السعي لأخذ دور الإمبراطورية العثمانية. يبدأ المؤرخ كتابه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لندخل في أتون من الصراعات العنفية التي لا تنتهي، وآخرها ما سميّ بـ «الربيع العربي» وبدء تشكّل خرائط إقليمية جديدة.

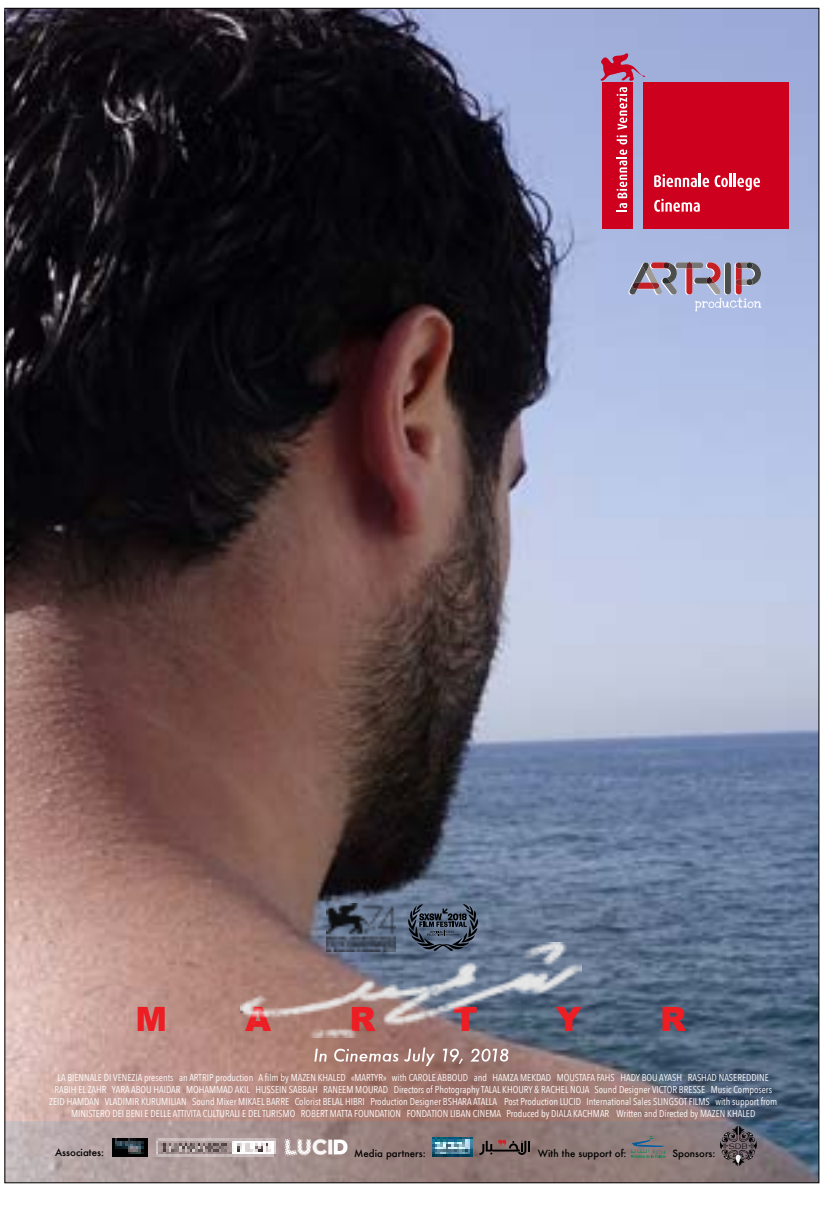

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

... وقُدْني إلى الموتِ قَوْداً جميلاً!

ها أنا أمامكَ، بين يديكَ، لكَ و.. تحتَ رحمتِكْ
(ناقِصاً بضعةَ أطرافٍ، وكثيراً مِنَ الأحشاءِ ولَوازِمِ الحياةِ والأمل..، وقلباً كاملاً).

أمامكَ، ولكَ، وأنتظِرُ ضربتَكْ.
فإذنْ، مِنْ بابِ الرحمةِ يا جلّادي (مِن بابِ الرحمةِ لا أكثر):
تَحَنَّنْ عليَّ برشاقةِ ذراعِكَ ورهافةِ خنجرِكْ..
واذبحْ!
الآنَ، وقد أَوقَعتَني في الموتِ، أُنَبِّهُكْ:
أنتَ صِرتَ قاتِلي، وأنا صرتُ ميتاً.
أنتَ شَفيتَني من آلامِ الخوف، وسَلَبْتَني «العدم».
وأنا، مِنْ سحيقِ نَومَتي، سأُوْقِعُكَ في ظلماتِ الخوف
وأَسلبُكَ نَومَةَ القلبِ.. إلى الأبد.
: إذْبَحْ!

2017/11/28

الإثنين 2 تموز 2018 العدد 15
lundi 2 juillet 2018 nº15

الأخبار
رأس المال
ملحق إقتصادي أسبوعي

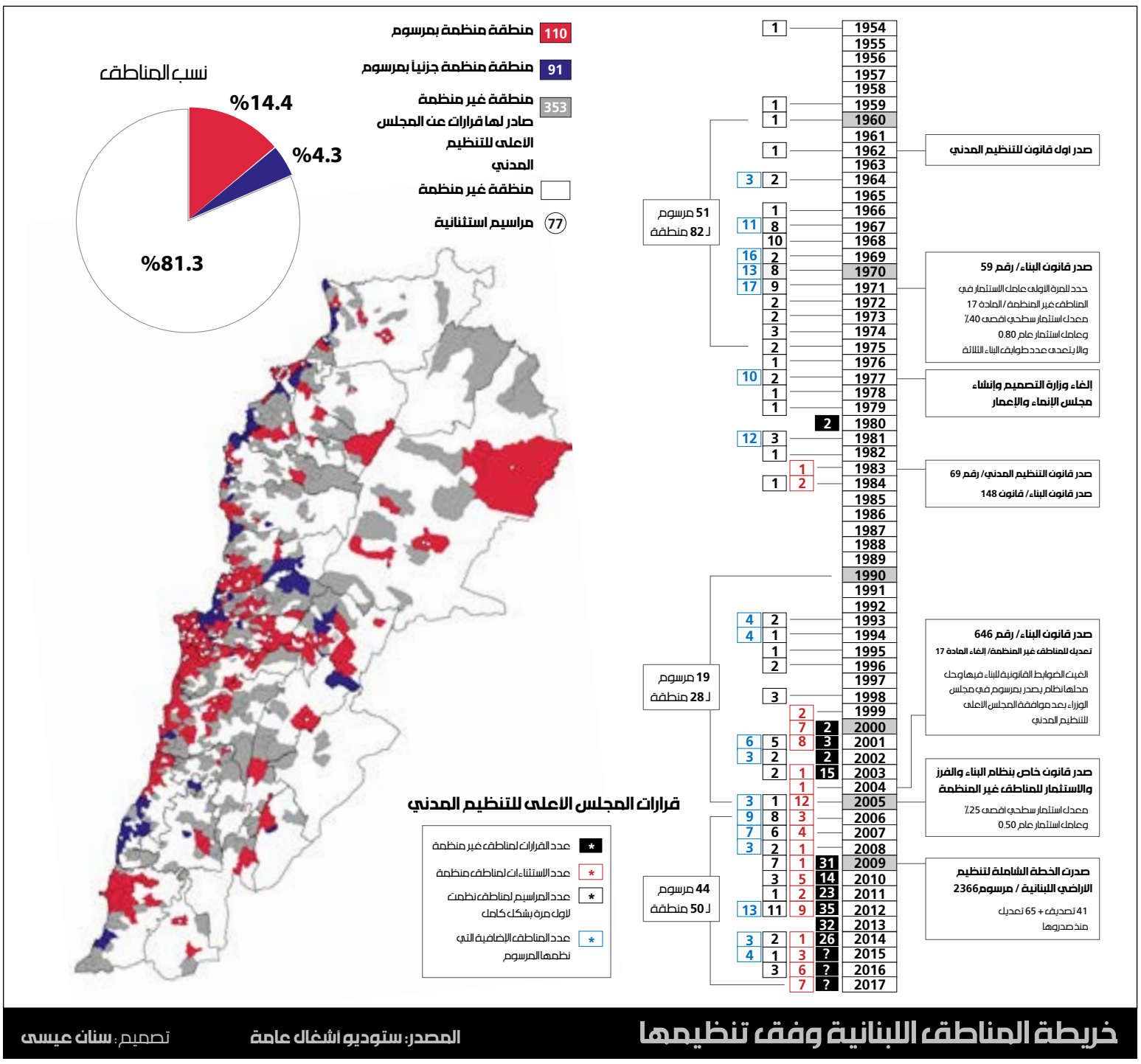

خريطة المناطق اللبنانية وفق تنظيمها

المصدر: ستوديو أشغال عامة — تصميم: سنان عيسى

التنظيم الطبقي للأراضي اللبنانية

أكثر من 81٪ من الأراضي اللبنانية لا تزال غير مُنظّمة، في حين أن المناطق المُنظّمة كلياً أو جزئياً خضعت تصاميمها لمصالح الملّاك والمضاربين والمطوّرين العقاريين من دون أي اعتبار لمصالح السكّان المقيمين... وهذا ما يظهر بوضوح في التدهور الحادّ الذي تشهده التجمّعات المدينية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية والطبيعية والمواقع التاريخية وتدهور البيئة ومستوى جودة التجهيزات المختلفة

فيفيان عقيقي

الانتقال من منطقة لبنانية إلى أخرى لا يعكس سوى صورة نمطية واحدة عن المجال العام. حيث يتمدّد العمران على طول خطوط الطرقات الرئيسة، ويتكدّس السكّان في مناطق مُحدّدة تعاني من تدهور كبير في البيئة وظروف السكّان والعمل، وتنعدم فيها الأرصفة والساحات والمساحات الخضراء، وتحتلّ الاستثمارات الخاصة الأملاك العامة، وهو ما يحوّل المناطق من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، إلى رقعة فوضوية تقطنها الشريحة العظمى من السكان، وتنطوي على حياة يشوّهها إمّا التلوّث أو الانفلاش العمراني أو فقدان مصدر الدخل أو خسارة ما.

هذه الفوضى العارمة ليست حالة عشوائية وليدة أمر واقع أفرزته الحرب اللبنانية كما يُروّج، بل هي النتيجة التي أسفر عنها تنظيم مُدني قائم على رؤية تُقصي الناس وتحرمهم من أبسط حقوقهم، ومدعوم بخطاب انطلق منذ الخمسينيات، يُغلّب الأنشطة العقارية والسياحية والخدمات عموماً، وهو نهج تطوّر خلال فترة إعادة الإعمار وتفاقمت آثاره، وما زال سارياً حتى اليوم.

في المبدأ، يُفترض أن يؤدّي التنظيم المدني وظيفة أساسية تقضي بتصنيف الأراضي عبر إصدار تصاميم توجيهية تضع الخطوط العامة لكيفية استعمال الأرض، وتصاميم أخرى تفصيلية تُحدّد قواعد هذه الاستعمالات، وهو يعرّف بأنه الوسيلة المُتاحة لتحديد الاتجاهات التنظيمية لكل منطقة، والأداة التي تستعملها الدولة لفرض معايير لضبط المصالح الخاصة وتقييدها بالمصلحة العامة، وتوجيه عمليات البناء بما يحافظ على التوازن بين مناطق العمران والمواقع الطبيعية والزراعية.

في لبنان، لا يؤدّي التنظيم المدني هذه الوظيفة لا بل يبتعد عنها، فبدلاً من استخدامه لتوفير حيّز عام لائق للعيش، ولإحقاق التوازن بين ملك عام مُباح وملك خاص «مقدّس» في الدستور، تحوّل إلى أداة لإنتاج الطبقية واللامساواة، عبر قوننة تصاميم تسمح باحتلال الأملاك العمومية لبناء المنتجعات السياحية، وتغيير تصنيفات الأراضي من زراعية وطبيعية ومحميّة إلى عمرانية تكريساً لمصالح المطوّرين العقاريين، وتعدّي على مشاعات إرضاءً لنافذين محليين، حارمة بذلك باقي المقيمين، وحتى الأجيال المُقبلة، من حقوق أساسية تتصل بحق السكن والعمل والبيئة واستدامة الموارد الطبيعية. ولم تكتفِ بذلك، بل حرصت أيضاً على خلق مربّعات طبقية، إذ نظّمت مناطق خاصة بالأغنياء مُشرفة وبعيدة من مصادر التلوّث، وحشرت عموم الناس في مربّعات ضيّقة ومخنوقة على مقربة من مصادر التلوث والأمراض وخطر الموت.

هذا الواقع المنظور بالعين المُجرّدة، توثّقه دراسة أعدّها «ستوديو أشغال عامة» بالتعاون مع «المفكّرة القانونية» تحت عنوان «العمران والقانون في لبنان: الأنظمة التوجيهية وتأثيرها على الحياة اليومية»، وتُبيّن أن نسبة المناطق غير المُنظّمة تبلغ نحو 81,3% من مجمل مساحة الأراضي اللبنانية، وهي نسبة عالية جداً تخضع لقانون البناء، وفق ما تشرح الباحثة المدينية عبير سقسوق، ما يجعلها «مناطق مُنكشفة على انفلاش عمراني خطير، إذ يمكن البناء على أي رقعة منها وفق الارتفاعات والشروط نفسها المنصوص عنها في قانون البناء، من دون أي تمييز لموقعها ومميزاتها وما تحتويه من موارد، وهو ما يحصل منذ عقود ويعكسه منظر العمران المترامي أينما كان وكيف ما كان».

إلّا أن الصورة الكاملة لفظاعة التنظيم المدني لا تنحصر بهذا المشهد غير المُنظّم، بل تمتدّ إلى ما يفترض أنه مُنظّم أيضاً! تبلغ نسبة المناطق المُنظّمة بالكامل نحو 14,4% من مجمل مساحة الأراضي اللبنانية، فيما تصل نسبة المناطق المُنظّمة جزئياً إلى 4,3%. تعيد الباحثة الحضرية مونيكا بصبوص هذه النسبة المتدنية إلى «فراغ تشريعي مُتعمّد أبقى على القسم الأكبر من الأراضي من دون أي تصميم، نتيجة سياسات مُمنهجة صبغت لبنان منذ الخمسينيات بهوية تبدّي الخدمات والعقارات والسياحة على غيرها من القطاعات، وتصبّ في مصلحة مالكي الأراضي وأصحاب المشاريع الاستثمارية والمطوّرين العقاريين على حساب المجتمع والاقتصاد والبيئة».

تقسّم بصبوص نوعية التنظيمات وفق المراحل التي صدرت فيها: «القسم الأكبر من مراسيم التصاميم التوجيهية صدرت قبل الحرب وشملت 82 منطقة، في مقابل 28 منطقة فقط في السنوات الـ15 التي تلتها، قبل أن يرتفع عددها إلى 50 منطقة منذ عام 2005، تاريخ تعديل قانون البناء الذي خفّض نسبة البناء المسموح بها من 40 إلى 25%، فجاءت هذه التصاميم للالتفاف على التعديل والإبقاء على الانفلاش العمراني. كذلك صدرت مراسيم التصاميم الجزئية التي تُخصّص لنشاط ما ضمن المنطقة أو لجزء منها، والمراسيم الاستثنائية التي تُعفي عقاراً أو مجموعة عقارات من أنظمة التصميم، لزيادة عامل الاستثمار أو تبديل التصنيفات خلافاً للتصميم التوجيهي أو لقانون البناء. أمّا القرارات التنظيمية الصادرة عن المجلس الأعلى للتنظيم المدني فتكثّفت عمليات إصدارها بعد عام 2009 أي منذ صدور الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية التي تهدف إلى تحقيق الإنماء المتوازن بين المناطق وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، وذلك بهدف رفع عوامل الاستثمار وتغيير تصنيفاتها».

للتواصل: capital@al-akhbar.com

في العدد

02
شربل قرداحي
تقاسم كلفة الحلّ

03
محمد زبيب
تضخيم الخسائر من اللاجئين

04
سينتيا بوعون
تشجيع الاستثمار أو تحقيق المصلحة العامّة

06
ألبر داغر
السياسة الاقتصادية البديلة

08
غسان ديبة
شعبوية في كلّ مكان

تحليل يشدّد معظم الخبراء الاقتصاديين على ضرورة ضبط العجز في المالية العامة، وعلى أهمية احتواء الدين العام، تفادياً لصدمة داخلية او خارجية تنعكس سلباً على النظامين المالي والاقتصادي. كما يربطون بين حتمية خفض العجز واحتواء الدين من جهة، وتشجيع النمو الاقتصادي من جهة اخرى، انطلاقاً من العلاقة الثابتة بين دخول رؤوس الاموال والعجز في الميزان التجاري للبضائع والخدمات، حيث يُقابل تدفّق الاموال استدانة وتراجع في إنتاجية القطاعات الاساسية (بفعل اعتماد الاستهلاك والاستثمار على الاستيراد الذي يتخطّى في شكل كبير ما يُصدّره الاقتصاد اللبناني من سلع وخدمات). سيتناول هذا المقال موضوع العجز المالي والدين العام في لبنان، على ان اتناول في مقال لاحق موضوع النمو والتبادلات التجارية بين لبنان والخارج، لما لهذين الموضوعين من ارتباط وثيق، بحيث يرتبط نجاح مؤتمرات الدعم والمبادرات الداخلية بجدّية السلطات اللبنانية في معالجة مازق الدين العام.

د. شربل قرداحي

العجز المالي والدين العام تقاسم كلفة الحل

الدين العام

نشأ الدين العام اللبناني بفعل تراكم العجز في الحسابات المالية للدولة اللبنانية، إذ تتخطّى النفقات، التي تتحمّلها الخزينة، الإيرادات وفي شكل دائم.

بلغ الدين العام في نهاية العام 2017 نحو 79,5 مليار دولار أميركي، أي ما يقارب 17 ألف دولار لكلّ لبناني مقيم. يُمكن تقويم الدين العام وحجمه بالمقارنة مع ما يجنيه اللبناني خلال سنوات حياته المهنيّة، وهو رقم يقارب 290 ألف دولار إذا ما احتسبناه بقيمته الحالية (بعد تنزيل التضخّم والمخاطر)، فتكون النسبة 6% من مجمل المداخيل. يمكن مقارنة هذا المعدّل بالمعدّلات الوسطية في الدول الأخرى، ليتبيّن أن حجم المساهمة المطلوبة من كلّ لبناني تفوق ما يدفعه المواطنون في دول أخرى. ففي الولايات المتحدة الأميركية، مثلاً، تبلغ المساهمة الفردية المطلوبة من كلّ مواطن أميركي 58 ألف دولار، أي أقلّ من 4% من مجمل ما يجنيه كلّ مواطن أميركي خلال سنوات عمله (يبلغ المتوسط الفردي لمداخيل المواطن الأميركي خلال سنوات عمله 1,5 مليون دولار)، علماً بأن الناتج المحلي الفردي في الولايات المتحدة يفوق بخمسة أضعاف الناتج الفردي في لبنان!

يمكن كذلك تقويم الدين العام اللبناني نسبة إلى الناتج المحلي، مقارنةً مع الدول الأخرى، ليتبيّن ارتفاعه بالمعايير العالمية. فإذا قارنّا مثلاً الدين العام في لبنان نسبة إلى الناتج، نجدُ أنّه يتخطّى باضعاف معدّل الدين في الدول المتقدمة والنامية (153% في لبنان مقارنة مع 51% في الدول الناشئة والنامية). ممّا لا شك فيه أن الدين العام في لبنان نسبة إلى الناتج هو بين الأعلى في العالم.

> **ما زالت الفئات المختلفة تدافع عن امتيازاتها وتعمل لتحصيل المزيد منها، في مقابل تحميل الفئات الأخرى تكلفة التصحيح الآتي**

بالإضافة إلى المشكلات البنيوية المُسبّبة للعجز في حسابات المالية العامة (الفوائد المرتفعة التي تدفعها الخزينة، والتكلفة الباهظة للهندسات المالية المتلاحقة، وعجز كهرباء لبنان، والإنفاق غير المجدي في عدد كبير من مؤسسات الدولة، والتهرّب الضريبي الواسع، والفساد...)، يواجه الاقتصاد اللبناني تحدّيات غير ملحوظة حتى الآن، ستوسّع من الهوّة الحالية بين إيرادات الدولة ونفقاتها، ما سيزيد من معدلات الدين العام على المدى المنظور، ليصبح حينها من الصعب تمويل العجزين المالي والتجاري، ولتكون كلفة التصحيح المالي معها باهظة على الاقتصاد.

أبرز التحدّيات المقبلة، والتي ستنعكس سلباً على المالية العامّة وعلى مستويات الدين، كما على معدّلات النمو وإيجاد فرص العمل، هي الفوائد العالمية المُتجهة إلى الارتفاع، وانخفاض معدّلات الإنجاب عند اللبنانيين (مع دخول النمو الديموغرافي مرحلة التجدّد من دون الازدياد)، واستمرار الهجرة، والارتفاع المُرتقب في كلفة الطبابة، كما العجز في حسابات الضمان الاجتماعي، وضعف الإدارة في مؤسّسات بأرزة من القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تردّي البنية التحتية وتراجع مستوى الخدمات العامة.

التحدّي الأبرز هو بإيجاد موارد ضريبية تسمح بتغطية النفقات المتزايدة والمتطلبات الأساسية من أمن وبنية تحتية وحماية اجتماعية. حتى هذه اللحظة، لا تزال الفئات المختلفة تدافع عن امتيازاتها، لا بل تعمل لتحصيل المزيد منها، على أمل أن تتحمّل الفئات الأخرى تكلفة التصحيح الآتي.

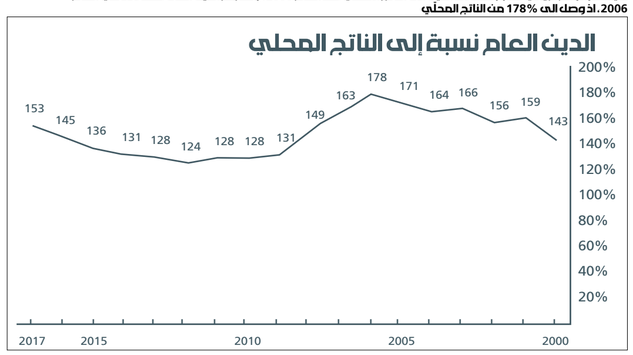

■ يُظهر الرسم البياني تطور معدلات الدين الى الناتج المحلي منذ العام 2000، وقد بلغ الدين اعلى معدّلاته في العام 2006، اذ وصل الى 178% من الناتج المحلّي

العجز في الحسابات العامّة

تبلغ الإيرادات المُقدّرة في موازنة العام الجاري 2018، التي أقرّها المجلس النيابي، 13,1 مليار دولار (24% من الناتج المحلي الإجمالي المُقدّر لعام 2018)، تُقابلها نفقات تصل إلى 17,7 مليار دولار (32,8% من الناتج المحلي الإجمالي المُقدّر)، أي أن العجز العام يبلغ 4,6 مليارات دولار، أو 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي المُقدّر لعام 2018 (البالغ 54 مليار دولار).

يتمّ بطبيعة الحال تمويل العجز عبر الاستدانة، بما يعني أن الدين العام الإجمالي سيرتفع بنحو 4,6 مليارات دولار في العام 2018 (تضاف إليها الفوائد).

هذا من الناحية الحسابية الصرف، لكن البُعد الاقتصادي يفرض احتساب عناصر أخرى، ترفع أو تُخفّض العجز الاسمي، لترسُم صورة إضافية عن التحدّيات التي يمرّ بها الاقتصاد اللبناني.

أشرنا في بداية المقال إلى أهمية مقارنة الدين العام الإجمالي قياساً إلى المداخيل المتوقّعة للأفراد، كما إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الدول الأخرى. المقارنة هذه مرتبطة بأهمية اعتبار الدين «الحقيقي»، وليس الاسمي فقط. لذا ينبغي من هذا المنطلق احتساب العجز «الحقيقي» في الحسابات المالية (بدل العجز الاسمي البالغ 4,6 مليارات دولار في موازنة العام 2018)، بحيث يعادل هذا العجز الارتفاع «الحقيقي» (وليس الاسمي) للدين العام الإجمالي.

بهدف احتساب العجز «الحقيقي»، ينبغي تنزيل معدّل التضخّم من العجز الاسمي، عبر الأخذ بالاعتبار معدّل الفائدة «الحقيقية» لدى الأخرى، ليتبيّن أن حجم المساهمة المطلوبة من كلّ لبناني تفوق ما يدفعه المواطنون في دول أخرى. ففي الولايات المتحدة الأميركية، مثلاً، تبلغ المساهمة الفردية المطلوبة من كلّ مواطن أميركي 58 ألف دولار، أي أقلّ من 4% من مجمل ما يجنيه كلّ مواطن أميركي خلال سنوات عمله (يبلغ المتوسط الفردي لمداخيل المواطن الأميركي خلال سنوات عمله 1,5 مليون دولار)، علماً بأن الناتج المحلي الفردي في الولايات المتحدة يفوق بخمسة أضعاف الناتج الفردي في لبنان!

يمكن كذلك تقويم الدين العام اللبناني نسبة إلى الناتج المحلي، مقارنةً مع الدول الأخرى، ليتبيّن ارتفاعه بالمعايير العالمية. فإذا قارنّا مثلاً الدين العام في لبنان نسبة إلى الناتج، نجدُ أنّه يتخطّى باضعاف معدّل الدين في الدول المتقدمة والنامية (153% في لبنان مقارنة مع 51% في الدول الناشئة والنامية). ممّا لا شك فيه أن الدين العام في لبنان نسبة إلى الناتج هو بين الأعلى في العالم.

> **النموذج الحالي ينقل الثروة من معظم اللبنانيين الذين يدفعون الفوائد، إلى عدد محدود منهم اي الذين اقرضوا الحكومة**

بالإضافة إلى المشكلات البنيوية المُسبّبة للعجز في حسابات المالية العامة (الفوائد المرتفعة التي تدفعها الخزينة، والتكلفة الباهظة للهندسات المالية المتلاحقة، وعجز كهرباء لبنان، والإنفاق غير المجدي في عدد كبير من مؤسسات الدولة، والتهرّب الضريبي الواسع، والفساد...)، يواجه الاقتصاد اللبناني تحدّيات غير ملحوظة حتى الآن، ستوسّع من الهوّة الحالية بين إيرادات الدولة ونفقاتها، ما سيزيد من معدلات الدين العام على المدى المنظور، ليصبح حينها من الصعب تمويل العجزين المالي والتجاري، ولتكون كلفة التصحيح المالي معها باهظة على الاقتصاد.

أبرز التحدّيات المقبلة، والتي ستنعكس سلباً على المالية العامّة وعلى مستويات الدين، كما على معدّلات النمو وإيجاد فرص العمل، هي الفوائد العالمية المُتجهة إلى الارتفاع، وانخفاض معدّلات الإنجاب عند اللبنانيين (مع دخول النمو الديموغرافي مرحلة التجدّد من دون الازدياد)، واستمرار الهجرة، والارتفاع المُرتقب في كلفة الطبابة، كما العجز في حسابات الضمان الاجتماعي، وضعف الإدارة في مؤسّسات بأرزة من القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تردّي البنية التحتية وتراجع مستوى الخدمات العامة.

التحدّي الأبرز هو بإيجاد موارد ضريبية تسمح بتغطية النفقات المتزايدة والمتطلبات الأساسية من أمن وبنية تحتية وحماية اجتماعية. حتى هذه اللحظة، لا تزال الفئات المختلفة تدافع عن امتيازاتها، لا بل تعمل لتحصيل المزيد منها، على أمل أن تتحمّل الفئات الأخرى تكلفة التصحيح الآتي.

الآثار الاقتصادية

إذا كان العجز المُصحّح أو الحقيقي قريباً جدّاً من العجز الاسمي، فإنّ الأمر يختلف إذا نظرنا إلى الدين العام، الذي ينبغي تصحيحه عبر إدخال متوجبات مصرف لبنان إليه، كما ينبغي نظرياً حسم السندات الحكومية التي يحملها مصرف لبنان. إلا أن هذا لن يكون مطابقاً من الناحية العلمية للواقع، فمصرف لبنان لا يُقرض الدولة بفائدة ضعيفة كما هي الحال في الدول الأخرى، ومن ثمّ فهو لا يحوّل الأرباح الناتجة من استثماراته في السندات الحكومية إلى أرباح تعود إلى المكلّف (لا تتخطّى تحويلات مصرف لبنان إلى الخزينة 40 مليون دولار سنوياً، فيما تبلغ ميزانيته العمومية 118 مليار دولار كما في العام 2017).

لذا فإن الدين الشامل – إذا ما أردنا احتساب ما يتوجّب على مصرف لبنان – يصل إلى 123 مليار دولار (أو 227% من الناتج المحلّي)، علماً بأن صافي التزامات مصرف لبنان، التي تفوق الاحتياط الإلزامي، تُقدّر بنحو 79 مليار دولار (نصفها شهادات إيداع).

ما هي الآثار الاقتصادية المتوسطة الأجل للدين العام؟

النتيجة المباشرة الأساسية للعجز في المالية العامة هي في ارتفاع الاستهلاك العام والخاص، وبالتالي تراجع الادّخار الوطني – أي الفارق بين الناتج الإجمالي من جهة، والاستهلاك والعجز في المالية العامة من جهة أخرى – إلى مستويات سلبية (العجز الحكومي المتوقع في العام 2018 يساوي 8,5% تتمّ تغطيته جزئياً بالادخار غير الحكومي البالغ 4,8%، فيكون الادخار الوطني العام سلبياً – أي عجز يبلغ 3,7% من الناتج الوطني الإجمالي المُقدّر لعام 2018)، علماً بأن الادخار غير الحكومي يساوي الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي من جهة، ومجموع الضرائب والاستهلاك من جهة أخرى.

يؤدّي ارتفاع الاستهلاك إلى ارتفاع الواردات من سلع وخدمات، أي إلى توسّع العجز في الميزان التجاري، كما يؤدّي إلى تنشيط الاقتصاد والمحافظة على الوظائف في القطاعات الحياتية المختلفة، ولا سيّما في تلك التي تعتمد في شكل أساسي على الاستيراد.

في المقابل، يؤدّي تراجع الادّخار إلى رفع مستوى الفوائد، ويقود إلى تراجع الاستثمارات المُنتجة وخمول الإنتاج وتراجع التصدير، وبالتالي يعمّق الهوّة بين الاستيراد والتصدير ويكبح الاقتصاد الحقيقي عن النمو.

في المُحصّلة، يتراجع الاستهلاك الوطني نتيجة للركود، لترتفع البطالة والاستدانة، بالإضافة إلى ارتفاع سعر الصرف «الحقيقي» للمنتجات اللبنانية، التي ترتفع كلفتها فتُصبح غير منافسة للمنتجات الأجنبية، وهذا ما يحدث منذ سنوات طويلة مع القطاع الصناعي، وذلك على الرغم من ثبات سعر الصرف الاسمي.

يحمل الدين أيضاً في خفاياه مُشكلة عاطفية وأخلاقية. أن يستدين اللبنانيون اليوم ليعيشوا حياة تفوق إنتاجيتهم يعني أن أولادهم وأحفادهم سيتحمّلون هذه التكلفة التي ستنعكس على مستوى معيشتهم وستتأثر حياتهم بقرارات لا شأن لهم بها، إذ سيجدون أنفسهم في دولة لم تستثمر في البنية التحتية ومقوّمات الحياة.

قد يساهم المواطنون في معالجة أزمة الفائض في الاستهلاك والعجز في الادّخار، إن هم تنبّهوا إلى أن الدين العام المتراكم سينعكس عليهم في مرحلة لاحقة عبر ارتفاع النسب الضريبية التي تسمح للحكومة بتغطية موجبات الدَين. لكن الأساس في التحضير للمستقبل وفي الاستثمار بالبنية التحتية (عبر مراكمة الادّخار)، هو عبر معالجة العجز السنوي في الحسابات العامة، الذي لا بدّ من أن تتوازن ومن ثم أن تحقّق فائضاً بهدف خفض الدين تدريجاً وفتح المجال للاستثمارات المُنتجة في مختلف القطاعات، علماً بأن خفض الدين سيحقّق بعضاً من العدالة الاجتماعية، إذ أن النموذج الحالي ينقل الثروة من معظم اللبنانيين (الذين يدفعون الفوائد) إلى عدد محدود منهم (أي الذين أقرضوا الحكومة). كلّما انخفض الدين العام، يحتفظ المواطنون بجزء إضافي من مداخيلهم للادّخار أو الاستثمار أو حتى الاستهلاك.

17
الف دولار
نصيب المقيم الواحد من مجمل الدين الحكومي

118
مليار دولار
ميزانية مصرف لبنان في العام 2017

227%
هي نسبة الدين المترتّب على الحكومة ومصرف لبنان من مجمل الناتج المحلي

79
مليار دولار
هي صافي التزامات مصرف لبنان والتي تفوق الاحتياط الالزامي

السياسات المُمكنة

دعا صندوق النقد الدولي في حزيران 2017 السلطات اللبنانية إلى خفض العجز في الموازنة السنوية بحدود 5% من الناتج المحلي (7,7 مليار دولار) عبر مجموعة من التدابير تتضمّن خفضاً للنفقات وارتفاعاً في الإيرادات. يقود خفض العجز إلى تثبيت معدّلات الدين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، يقودنا الحديث عن خفض العجز المالي، بهدف كبح الدين وإعادة النمو إلى الاقتصاد، إلى النظر عن كثب إلى قاعدة إعداد موازنة سنوية تتوازن فيها الإيرادات مع النفقات، على أن تلحا الحكومة إلى استعمال فوائض الإيرادات لتغطية الدين العام المتراكم.

كيف السبيل إلى ذلك؟

تبدأ معالجة مشكلة الدين العام أولاً بالاعتراف بأثاره السلبية على الاقتصاد. ففي ظلّ المعدّلات الحالية، لن يتمكّن الاقتصاد من النمو.

يجب ثانياً الاتفاق بين اللبنانيين على تقاسم تكلفة الحلّ، بعدما استفادت فئات مختلفة من عوائد الدين، وإن بدرجات متفاوتة. إن الاعتماد على المعايير التقليدية (رفع الضرائب غير المباشرة من دون التطرّق إلى جوهر المشكلة) لا بدّ وأن يدفع إلى صدمة داخلية، تدفع الفئات المختلفة تكلفتها في شكل كبير.

إذا كانت البداية في معالجة مشكلة الدين تبدأ مع مراجعة السياسة النقدية التي يعتمدها مصرف لبنان (والتي تتسبّب برفع الفوائد وإثقال الاقتصاد بسعر صرف حقيقي مرتفع)، فإن الحلّ يتناول أيضاً خفض النفقات الحكومية، بما فيها التقديمات للأساتذة والعسكريين، كذلك حلّ مشكلة كهرباء لبنان في شكل جذري. يبقى أن رفع المعدّلات الضريبية يجب أن يتناول حصراً الأرباح المباشرة، وأن يبتعد تماماً عما يصيب اللبنانيين جميعاً بمعزل عن مداخيلهم (أي الضرائب غير المباشرة).

اقتصاد السوء

تضخيم كلفة اللاجئين السوريين

محمد زبيب

يقود رئيس الجمهورية ميشال عون تحرّكات ضاغطة من أجل عودة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى سوريا. يُردّد في اتصالاته ولقاءاته أن «عودة النازحين السوريين إلى بلادهم لا يمكن أن تنتظر الحلّ السياسي للأزمة السورية، الذي قد يتطلّب وقتاً، وأن إمكانات لبنان لم تعد تسمح بقائهم على أرضه إلى أجل غير مُحدّد، نظراً لما سبّبه ذلك من تداعيات سلبية على الصعد المختلفة، لا سيّما الوضع الاقتصادي».

تترافق هذه التحرّكات مع «المتغيرات التي تحصل ميدانياً (في سوريا)»، وفق ما صرّح به الرئيس عون أمام ممثلي «مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان» (14 حزيران/ يونيو 2018). برأيه، أن «عودة النازحين السوريين باتت مُمكنة، على مراحل، إلى المناطق التي باتت آمنة ومستقرّة في سوريا، وهي تتجاوز بمساحتها خمس مرات مساحة لبنان، ومعظم النازحين في لبنان يقيمون في هذه المناطق التي أصبحت آمنة».

تعكس هذه المقاربة طوراً «جديداً» من أطوار الصراع الجاري في سوريا. فمع التقدّم المتواصل للنظام السوري وحلفائه على الأرض، تزداد مسألة اللاجئين حضوراً على طاولة المفاوضات ولعبة تعديل التوازنات. بوصفها «ورقة» مهمّة يريد كل طرف أن يلعبها بما يخدم مصالحه ويحسّن شروطه في «الحل السياسي». هذه اللعبة متوقّعة، ويشترك فيها معظم اللاعبين الدوليين والإقليميين والمحلّيين على جبهتي الصراع، كل وفق موقعه ومواقفه وأهدافه. وبالتالي، ليس مفاجئاً أن يتحوّل «اللاجئون» إلى ما يشبه «الرهائن». ولكن ذلك لا يعني أن تدفّق أكثر من 5 ملايين لاجئ من سوريا إلى الدول المجاورة (لبنان وتركيا والعراق والأردن) لم يمثّل عامل ضغط مؤثّراً ومهمّاً وحقيقياً، يفرض نفسه على جدول الأعمال، ولا يمكن مواصلة التعامل معه بالإنكار فقط.

تفيد التقديرات المُتداولة حالياً أنه لا يزال في لبنان أكثر من مليون لاجئسوري، يشكّلون أعلى نسبة لاجئين في العالم قياساً إلى عدد السكان في البلد، وفق تصنيفات الأمم المتحدة. ويمثلون «طفرة سكانية» مُفاجئة، ساهمت بزيادة عدد السكّان المقيمين من نحو 4,3 مليون نسمة في عام 2010 إلى نحو 6 ملايين نسمة في عام 2016. وفق تقديرات البنك الدولي، أي إن ثلث المقيمين في لبنان في عام 2016 كانوا من نتاج التحرّكات الديموغرافية السريعة جداً، التي حصلت في غضون 6 سنوات فقط، وهذا بذاته يجب أن يكون مبعثاً للقلق لدى اللبنانيين واللاجئين على حدّ سواء.

حتى الآن، طغى خطابان يساهمان في ترسيم انقسام وهمي: واحد يكتفي بالخطاب «الأخلاقي» أو «الإنساني»، وهو خطاب ضروري يجدر التمسّك به، ولكنّه لا ينجح وحده في بناء قاعدة اجتماعية يمكن أن تتولّى تحييد اللاجئين السوريين في لبنان. في المقابل، يزدهر خطاب شعبوي، يستقطب قاعدة اجتماعية واسعة، يحمّل اللاجئين كل المسؤولية عن التدهور الحاصل في الاقتصاد اللبناني وسوق العمل ومستوى معيشة الأسر. وهذه طريقة تقليدية معروفة للتنصل من المسؤولية عبر رميها على «المتطفّل الأجنبي».

يستخدم الخطاب الشعبوي «الأرقام» لإثارة ذعر مبالغ فيه، سواء بهدف توسّل المساعدات الخارجية أو بهدف حشد التأييد الداخلي. وتوجد طريقة بسيطة مُعتمدة لتضخيم الأرقام وتضخيم أثر اللاجئين الفعلي، إذ يجري الخلط، عن سابق تصوّر وتصميم، بين الآثار المترتبة على الصراع في سوريا والتغيّرات الإقليمية وأزمة الاقتصاد العالمي وبين الخسائر أو الأكلاف التي ترتّبت على زيادة عدد السكان، وأنماطها والفئات المُتضرّرة منها حقاً، وهي في الأساس فئات الدخل الأدنى التي تقيم خارج المناطق المدينة الرئيسة على الساحل اللبناني بين طرابلس وصيدا. ففي وثيقة رئاسة الحكومة إلى اجتماع «باريس 4» مثلاً، تمّ تحميل مسؤولية تنامي العجز المالي وارتفاع المديونية العامة إلى الضغوط الناتجة من اللاجئين السوريين، أمّا رئاسة الجمهورية فقد سلّمت الشاركين في اجتماع «مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان» إحصاءات تفيد أن الاقتصاد اللبناني تكبّد نحو 10 مليارات دولار، كخسائر مباشرة على القطاعات، بسبب تدفق اللاجئين السوريين، ومنها خسائر بقيمة 635 مليون دولار للقطاع المصرفي! و7,6 مليار دولار للقطاع العقاري! و4,7 مليار دولار للقطاع السياحي! وكذلك مليار دولار للقطاع الصحي و2,2 مليار دولار في القطاع التعليمي... إن أي قراءة سريعة لمثل هذه التقديرات تُبيّن أنها، حتى ولو كانت صحيحة، فهي لا تمثّل كلفة اللاجئين، بل بالعكس، فقد يكون تدفقهم ساهم، في شكل أو بآخر، بتخفيف خسائر هذه القطاعات جرّاء انخفاض التدفّقات الخارجية والصادرات وإقفال الممرّات البريّة الوحيدة للبنان إلى العالم الخارجي وتراجع تدفّق السياح والتوظيفات في المضاربات العقارية. ففي الواقع، أدّى الإنفاق على اللاجئين إلى تعويض انخفاض الطلب الخارجي، كما شكّل تدفّق نحو 9 مليارات دولار من المساعدات، بمعزل عن كيفية صرفها، دعماً لميزان المدفوعات، الذي يُسجّل عجزاً مستمرّاً منذ عام 2011.

على الرغم من ذلك، يشعر قسم كبير من اللبنانيين أن هناك صلة وثيقة بين أوضاعهم المتردّية ووجود هذا العدد الكبير من اللاجئين. ففي المناطق التي يتركّز فيها اللاجئون (عكار والبقاع الأوسط تحديداً)، عبّرت 44% من الأسر اللبنانية المقيمة هناك أن التنافس على الوظائف ومصادر الدخل بينها وبين أسر اللاجئين هو العامل الأكبر وراء المخاطر التي تواجهها» (تقييم هشاشة اللاجئين السوريين في لبنان – 2017). وهذه ليست مجرّد «مشاعر»، بل هي النتيجة الفاقعة للنموذج الاقتصادي الذي قام في تسعينيات القرن الماضي، على أساسات نظام الحرب الأهلية، وهو نموذج غير مُنتج، أعجز من أن يكون مهيّأً للاستفادة من وفرة اليد العاملة، حتى بالمفاهيم الرأسمالية السائجة.

لنتخيّل السيناريو التالي: أنه في الشهور المتبقية من عام 2018، عاد كل السوريين اللاجئين إلى بلدهم (طواعية أو بالإكراه). لم ينتظروا الحل السياسي ولا إعادة الإعمار. حملوا أسرهم ومتاعهم وتركونا لحالنا... والآن، لنطرح السؤال على أنفسنا: هل يعني ذلك أننا في عام 2019 سنكون في وضع أفضل؟

لا حاجة للاستنجاد بالأرقام لإثبات أننا في عام 2010، كنّا في وضع سيئ، وأن تدفّق اللاجئين في سوريا لم يعمل إلّا كمُسرّع لأزمات بنيوية قائمة قبل ذلك بكثير.

بحث

في إطار عمله على توثيق القوانين المتعلّقة بالتنظيم المدني في لبنان وتحليل آثارها على المشهد العمراني، اصدر المرصد الجامعي للاعمار وإعادة الإعمار (مجال)، التابع للأكاديميّة اللبنانيّة للفنون الجميلة (ALBA) كتاباً بحثيّاً تحت عنوان «الشاطئ». في ظلّ الهجمة المستشرية على الشاطئ اللبناني من المستثمرين، والمشرّعين أنفسهم، عبر الترخيص بإشغال الأملاك العمومية البحرية لمشاريع لا تحترم حتّى الشروط المنصوص عليها في القوانين، والتغاضي عن الاف المشاريع المتعدّية من خلال إقرار قانون تسوية لها.

يوثّق هذا العمل مجمل النصوص التي تشكّل الإطار القانوني للشاطئ اللبناني لفهم التحدّيات الراهنة، كما يطرح توصيات لحلول عمليّة تهدف إلى استعادة دور الشاطئ الحيوي في الحيّز العام وضمان حقّ المواطنين بالوصول إليه. يستعيد هذا العمال الخطوط العريضة التي تناولها البحث، لا سيّما التغيّرات في النصوص القانونية، لنظهر كيف كرّست الدولة الاستثمار على الشاطئ اللبناني تدريجاً، على حساب المصلحة العامّة. ولنطرح وجوب تصحيح هذا المسار في القانون اللبناني بعد توقيع لبنان بروتوكول مدريد في 1 اب 2017 المتعلّق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في حوض البحر الأبيض المتوسط

الإطار القانوني للشاطئ اللبناني: تشجيع الاستثمار أو تحقيق المصلحة العامّة

سينتيا بوعون *

1
1925 – 2017:
مراسيم تشوّه الشاطئ والقانون

حُدّدت الأملاك العمومية البحرية بالقرار S/144 الصادر عن المفوّض السامي الجنرال سراي في 10 حزيران 1925، والذي له قوّة القانون. وهي «تشمل شاطئ البحر حتّى ابعد مسافة يصل إليها الموج في الشتاء وشطوط الرمل والحصى (...) والغدران والبحيرات المالحة المتّصلة راساً بالبحر والسدود البحرية أو النهرية والمرافئ والفرض البحرية والخلجان...». وبالتالي حدود الأملاك العمومية البحرية ليست ثابتة عبر الزمن، وإنّما قابلة للتغيّر بفعل العوامل الطبيعية، مثل تآكل الشواطئ أو تراكم الرمال. إلا أن مساحة الأملاك العمومية البحرية في البداية لم تكن تتقلص إذا تراجعت مسافة الأمواج، ولكن باستطاعتها أن تتوسّع، وهي أيضاً لا تباع ولا تكتسب ملكيّتها بمرور الزمن. أي إن كل قطعة أرض مُدرجة ضمن الأملاك العمومية البحرية لا يمكن أن تُخرج منها لإلحاقها بأملاك خاصة متاخمة لها إذا تراجع مستوى البحر بفعل التغيّرات المناخية والطبيعية. كذلك، إذا ارتفعت مياه البحر وغطّت أجزاءً من العقارات الخاصة، يتم تحديث حدود الأملاك العمومية البحرية لتشمل هذه الأجزاء. ويلحظ القانون الفرنسي قراراً للمجلس الدستوري يشرّع إضافة هذه الأجزاء من العقارات الخاصة إلى الأملاك العمومية البحرية من دون دفع أي تعويض للمالك، لكنه في الوقت نفسه يجيز له بناء حاجز على حدود عقاره ليحميه من عملية تآكل الشواطئ عند الضرورة.

كيف يُفسّر إذاً وجود بعض العقارات الخاصّة على الشواطئ، كما هي الحال في الرملة البيضا (بيروت) مثلاً؟ لا بدّ أن ملكيّة هذه العقارات سابقة للقانون وتعود لزمن لم يكن ممنوعاً فيه تملّك شاطئ رملي. وبعد صدور هذا القرار S/144 لم تُعتبر الدولة آنذاك أن هناك مبرّرات لاستملاكها (أقلّه حتّى إثبات العكس). فالمادة الثالثة من القرار تحافظ على حقوق الملكيّة أو التصرّف التي «لا يمكن انتزاعها إذا أحوجت إليها المنفعة العامة إلّا بعد تعويض عادل ومسبق». وإذا كانت الأملاك العمومية مُعدّة بطبيعتها لاستعمال المصلحة العامة، يفتح هذا القرار باباً للاستثناء، فهو يتيح الإشغال الخاص بشرط المحافظة على حقوق الغير، على أن يكون هذا الإشغال مؤقّتاً (لسنة واحدة قابلة للتجديد) ومقابل رسم، وبحق للإدارة العامة إلغاءه من دون أي تعويض متى تشاء. وتباعاً، صدرت مراسيم عدّة بعد الاستقلال لتحدّد تفاصيل الإشغال المؤقّت للأملاك العمومية البحرية، والتي لم تكن واضحة في القرار التشريعي لا سيّما البدلات المترتّبة والآلية المتّبعة. غير أنها ابتعدت كثيراً عن مفاهيم المصلحة العامة المكرّسة في القانون فشوّهته وغلّبت مصالح المستثمرين. في العام 1949، شُكّلت لجنة دائمة مهمّتها تحديد الرسوم المتوجّبة على إشغال كل الأملاك العمومية. وفي العام 1963، حُدّدت للمرة الأولى البدلات المترتّبة على إشغال الأملاك العمومية البحريّة من دون إنشاء أي بناء، وعُدّلت لاحقاً بالمرسوم 1992/2522 (والذي ما زال يطبّق حتّى اليوم) لتشمل أيضاً المساحات المبنيّة كافة، بما فيها الطوابق السفلية وطابق الأعمدة والشرفات (بينما لا تدخل هذه المساحات في معدّل الاستثمار العام حسب قانون البناء). وهنا يكمن التشويه الأول للقرار التشريعي S/144 عندما تحوّلت الإجازة بالإشغال المؤقّت إلى ترخيص بالإشغال يشمل أيضاً الترخيص بالبناء، وذلك بموجب المراسيم الصادرة عامي 1964 و1966 وتعديلاتها، خلافاً للقانون الذي لا يجيز البناء الدائم.

في العام 1964، برزت رؤية جديدة للشاطئ اللبناني تعطيه دوراً أساسياً في النهضة الاقتصادية وسياسة جذب الاستثمارات. فصدر المرسوم رقم 17614 لينظّم استثمار الأملاك العمومية البحرية غير المُستثمرة حالياً عبر إصدار مراسيم خاصة تُمنَح بقرار من وزير الأشغال العامة والنقل. واقتصر المرسوم على تحديد تفاصيل الإجراءات الإدارية التي على طالب الترخيص أن يتبعها. أمّا نظام إشغال الأملاك لزيادة مساحة البناء)، وأصبح بذلك البناء مُشرّعاً على الشاطئ. فالمرسوم يُحدّد مرحلتين واضحتين: «ترخيص بإشغال الأملاك العمومية البحرية» و«رخصة بناء المؤسّسات»، وإنّما على هذه الإنشاءات «ألّا تشكّل عائقاً لوحدة الشاطئ». نرى اليوم أن هذه الشروط لا تحترمها أي من المؤسّسات السياحية على طول الشاطئ اللبناني، على الرغم من ذكرها بوضوح على كلّ التراخيص الخاصة الممنوحة، فكلّها تحتكر الشاطئ وتُشيّد الحواجز لتعزل الأملاك البحرية المستثمرة وتمنع وصول المواطنين المجانبي إليها أيضاً، خلافاً لكل النصوص القانونية التي «تضمن حقوق الغير»، لا سيّما قانون تحديد الأملاك العمومية البحرية، والمراسيم التي تسمح إشغالها، وحديثاً قانون البيئة الذي «يمنع الأشغال على الأملاك العمومية البحرية أو النهرية التي تعرقل الولوج الحرّ إلى السواحل والشواطئ الرملية».

> **5,3 ملايين متر مربّع هي المساحة المشغولة من الأملاك العمومية البحرية، و54٪ منها مخالفات وتعدّيات**

إذاً حدّد المرسوم 4810 الإطار القانوني للاستثناء، الذي بات مُعمّماً على مجمل الساحل اللبناني بعد تعديله في العام 1980 (إلغاء شرط الجدوى الاقتصادية). فقد صدر المرسوم 3543 الذي سمح بإشغال الأملاك العمومية البحرية على كل الأراضي اللبنانية مهما كان تصنيفها، ما أدّى إلى تشويه شبه كلّي للواجهة البحرية، نتيجة إصدار مراسيم استثنائية في شكل عشوائي من دون أي تخطيط، لا يتقيّد أصحابها حتّى بالشروط المفروضة، أضف إلى ذلك الآف الأبنية والمنتجعات المتعدّية على الشاطئ، التي ظهرت في فترة الحرب وبعدها من دون أي محاسبة، فارتفع جدار من الباطون على الساحل اللبناني، يشوّه البيئة وهوية المدن الساحلية ويحرم المواطنين من حقّهم المشروع بالولوج الحرّ إلى البحر والاستمتاع بأملاكهم العامة.

2
1068 تعدّ: 20٪ فقط من الشاطئ متاح للعموم

أصدرت وزارة الأشغال العامة والنقل - المديرية العامة للنقل البحري والبري تقريراً مفصّلاً بالإشغالات والتعدّيات على الأملاك العمومية البحرية في العام 2012. وثّق هذا التقرير بالأرقام والأسماء الإشغالات على الشاطئ اللبناني، التي بلغت 5,306,994 متراً مربّعاً، تشمل مجموع الردميّات والأبنية وإشغال المسطّح المائي، و54% منها تعدّيات على الأملاك العمومية البحرية. إلّا أنّ هذا الرقم بعيد عن الواقع، إذ لا يشمل ردميّات الوسط التجاري في بيروت، ولا ردميّات ساحل المتن (مارينا ضبيه)، ولا المؤسّسات التابعة للجيش اللبناني وغيرها من المؤسسات العامة. وفي دراسة حديثة من إعداد معهد الدراسات البيئية في جامعة البلمند، أظهر مسح التغيّرات على الساحل اللبناني أن مساحة الردميّات وحدها بلغت 8 ملايين متراً مربّعاً، ما يحتّم نتائج كارثية على البيئة البحرية والثروة السمكية. فإذا كان طول الشاطئ اللبناني 220 كلم، فإن 40 كلم فقط لا تزال مفتوحة للعموم، أي ما يقارب 20%. وقد أصدرت الدولة اللبنانية 73 مرسوماً وفقاً للأصول يرخّص بإشغال الأملاك العمومية البحرية، فيما بلغت التعدّيات 1068 تعدياً. وفي ملحق لهذا التقرير أعدّت وزارة الأشغال لائحة بالغرامات المُسدّدة وغير المُسدّدة، وهنا المفاجأة: فقد تمّ تسديد 9 غرامات فقط وزيلت المخالفة، فيما اقتصرت لائحة الغرامات المفروضة وغير المُسدّدة على 106 غرامات فقط لا غير. وخلص التقرير إلى اقتراح مشروع قانون لتسوية المخالفات على الأملاك العمومية البحرية.

ولكن، كيف تعالج التعدّيات في ظلّ الإطار القانوني الراهن للأملاك العمومية البحرية؟

المادة 23 من القرار التشريعي S/144 واضحة: هدم الأشغال المُقامة بصورة غير مشروعة وفرض غرامة. وقد صدر القرار رقم 7 تاريخ 1974/1/11 عن وزيري الأشغال والداخلية ليؤكّد ذلك، ويعطي تعليمات مشتركة لتنسيق العمل في ما يتعلّق بضبط وإزالة المخالفات على الأملاك العمومية البحرية، وتنفيذاً للقوانين السارية المفعول» تُزال المخالفات بالهدم على نفقة المتعدّي. فتسوية التعدّيات لم تكن واردة، وطرحت للمرّة الأولى في العام 1983 بالمرسوم الاشتراعي رقم 144، ولكنه لم يطبّق نتيجة الأوضاع السياسية والحرب. أمّا اليوم، بعد تفاقم التعدّيات، أُدرج مشروع التسوية المُقترح من قبل وزارة الأشغال في المادة 11 من قانون السياسة الضريبية في تشرين الأوّل 2017 تحت عنوان «معالجة الإشغال غير القانوني للأملاك العمومية البحرية». هذا التحوّل التدريجي في المصطلحات، من تعدٍّ إلى مخالفة فإشغال غير قانوني، يعكس مرّة جديدة انحياز المشرّع لمصالح المستثمرين على حساب المصلحة العامّة. فحتّى لو أن القانون ينصّ بوضوح على أنّ «معالجة الإشغال غير القانوني للأملاك العمومية البحرية لا ترتّب للمخالف أي حقوق مُكتسبة بوجه الدولة»، نجده يضحّي بالأبعاد المتعدّدة للشاطئ تراثياً وطبيعياً وثقافياً وبيئياً. فعوضاً عن انطلاقه من مبدأ حقوقي يراعي وظيفة الشاطئ الاجتماعية والسياحية، يعتمد منطلقاً مالياً بحتاً بحجّة تمويل صناديق الدولة المهدورة. غير أن الغرامات المفروضة أتت زهيدة جدّاً، وترتكز على سعر المتر المربّع وفق التخمين المعتمد في العام 1992. كما أنّ احتساب الغرامات يتمّ عبر تطبيق نسب مضاعفة على البدلات السنوية (كما حدّدها المرسوم 2522 في العام 1992)، وتتراوح هذه النسب بين 1,75% و3,5% حسب حالة التعدّي. أمّا الرسوم التي تطبّق على الفترة اللاحقة لتاريخ المعالجة، فهي لا تتجاوز 1,5%. هذه النسب متدنّية جدّاً إذ تشمل الأملاك العمومية مقارنةً مع النسب المعتمدة مثلاً للرسوم البلدية على القيمة التأجيرية للأملاك الخاصة، والتي تبلغ 6,5 % للأماكن المُستعملة للسكن و8,5% لغير السكن، ما يعني أن هذا القانون لن يأتي بعائدات مالية كبيرة على خزينة الدولة، خلافاً لمبرّرات وجوده.

فيما يشكّل البحر حدود لبنان الغربية بكاملها، نجد أن اللبنانيين محرومون من الاستمتاع به. فقد احتلّت الأبنية الشاطئ واليوم تحتلّه المطامر، لا سيّما مع قرار مجلس الوزراء في 2018/01/11 بتوسيع مطمري الكوستابرافا وطرابلس، في مخالفة واضحة لقانون حماية البيئة الذي يمنع الطمر وتلويث الشاطئ من جهة ولتوجيهات الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية من جهة أخرى. وإذا كان قانون البيئة لا يحمي على نحوٍ فعّال الشاطئ إذ يطرح النوايا من دون إجراءات تطبيقية حقيقية، يفتح بروتوكول مدريد الذي وقعه لبنان في العام 2017 آفاقاً جديدة مهمة في هذا الشأن، كون على لبنان إصدار قانون خاص بالمنطقة الساحلية وهو ما سينتج رؤية جديدة متكاملة لها.

3
بروتوكول مدريد والتزام لبنان الدولي: نحو قانون فضاء للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

وقّع لبنان بروتوكول مدريد، الذي أصبح نافذاً منذ 31 آب 2017، ويهدف إلى تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في حوض البحر الأبيض المتوسط، مع الأخذ بالاعتبار حماية المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية والمناظر الطبيعية والاستعمال الرشيد للموارد. بمعنى آخر، يوسّع البروتوكول نطاق الحماية لتتخطّى حدود الأملاك العمومية البحرية وتشمل كل المناطق الساحلية، التي تشكّل بطبيعتها النطاق الحيوي للشاطئ؛ وأبرز توصياته، تكريس مبدأ الشريط الساحلي بعرض 100 متر حيث يمنع البناء (المادة 8)، كما يطرح تدابير عدّة لحماية المناطق الساحلية، كالحدّ من التوسّع العمراني الأفقي على طول الشاطئ وتنظيم ممرّات تضمن الوصول الحرّ والمجّاني إليه. وهذه المبادئ كرّست في فرنسا مثلاً منذ العام 1986 حين اعتُمد قانون حماية الشاطئ (la loi Littoral) الذي وضع إطاراً لتطوير الساحل الفرنسي بهدف حمايته من تجاوزات المضاربات العقارية والسماح للمواطنين بالوصول الحرّ عبر المسارات الساحلية (Sentier Littoral). وتكمن أهمية هذا القانون في أن أحكامه أدخلت في قانون التنظيم المدني وأصبحت مقيّدة، أي إن كل ترخيص لمشروع ما عليه التقيّد بشروط هذا القانون، وإذا خالف أحدها، يمكن رفضه حتى ولو كان مطابقاً للمخطط التفصيلي المحلّي للمنطقة.

> **47٪ من المراسيم الصادرة بإشغال الشاطئ تعود إلى شركات، و23٪ تعود إلى أفراد**

إذاً، دخل لبنان اليوم مرحلة جديدة من التشريع لحماية الشاطئ؛ إذ لا يكفي توقيع المعاهدة لكي تصبح بنودها ملزمة في لبنان، بل على الدولة أن تُدخل توصياته في القانون اللبناني. لذلك، طرحت وزارة البيئة مشروع قانون الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بالتعاون مع معهد الدراسات البيئية في جامعة البلمند، والذي يستعيد أحكام بروتوكول مدريد المتعلّقة بحماية الشاطئ والموارد والثروة البحرية، وأهمّها إنشاء حرّم ساحلي بعرض مئة متر يمنع ضمنه البناء. كما يكرّس القانون حق المواطن بالوصول الحرّ إلى الشاطئ وبصورة مجّانيّة عبر تخصيص ممرّات للمشاة بصورة مُنتظمة وضمن مسافة محدّدة لا تتجاوز 3000 متر كحدّ أقصى، لكي تضمن حق المرور في شكل سهل. ويُحدّد مشروع القانون تفاصيل إنشاء «المجلس الوطني للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية»، الذي سيتولّى مهام هذه الإدارة، ومن أولويّاته وضع خطّة استراتيجية شاملة لإدارة المنطقة الساحلية، ومخطّطاً توجيهياً عاماً لها، وغيره من التدابير المتعلّقة بحماية البيئة، لتحقيق أهداف بروتوكول الـ ICZM، وهو يتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري. هذا المجلس يضمّ بين أعضائه الدائمين رؤساء ثلاثة تجمّعات، شرط أن يضم كل تجمّع 20 جمعية بيئية كحدّ أدنى، واحدة منها على الأقل تعنى بالأمور الساحلية والبحرية، وهذه المرة الأولى التي يُشرك فيها المجتمع المدني بصناعة القرار في ما يخصّ الرؤية المستقبلية للشاطئ وللتطور المدني للساحل في شكل عام. كما سيعتمد المجلس المقترح مبدأ التشاركية، فبالإضافة إلى الأعضاء الدائمين (وزراء وممثلين عن البلديات المعنية ورئيس المجلس الأعلى للتنظيم المدني ومدير عام مجلس الإنماء والإعمار)، يشارك في بعض الجلسات أعضاء مدعوون (وفق الموضوع المتناول)، بينهم ممثل عن نقابة الصيادين ونقابة المجمّعات السياحية البحرية واستشاريين في القضايا العلمية والقانونية والهندسية وغيرها.

وإذا كانت هذه الخطوة إيجابية ومرحباً بها، نتخوّف من تعطيل دور هذا المجلس عبر التدخلات السياسية التي قد تهدّد استقلاليته، لأنه على الرغم من اتباع التشاركية، يتألّف من عدد كبير من الوزراء ويترأسه رئيس مجلس الوزراء، وبذلك قد يصبح هذا المجلس صورة مصغّرة عن الحكومة، خصوصاً أن مشروع القانون لا يعطي أي توجيه برفض عضوية ما في حال تضارب المصالح. أيضاً هناك إمكانية تداخل الصلاحيات بين هذا المجلس والمجلس الأعلى للتنظيم المدني ولا تناولها المسودّة المطروحة، فضلاً عن تداخل المخطط التوجيهي المستقبلي للمنطقة الساحلية مع المخططات التوجيهية المحلية المعتمدة ومع الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية. تكتفي مسودّة القانون بالتأكيد على أنه في حال التناقض بين المخطط التوجيهي للساحل والمخططات الأخرى، على الأول أن يطبّق. هذه القاعدة قد تؤدّي إلى الإخلال بالاستقرار القانوني، حيث يستمرّ العمل بمخططات توجيهية قديمة لا تطبّق إلا جزئياً. لذلك، كان من الأفضل أن يُفرض مشروع القانون ضرورة امتثال كل المخططات له (obligation de mise en conformité) ضمن مهل محدّدة وقصيرة لتفادي أي تناقض، فيجبر الإدارات العامة على تعديل مخطّطاتها التوجيهية، وإلا يُمنع البناء ضمنها. حالياً، لدينا مشكلة عدم تطابق هذه المخطّطات مع توجيهات الخطة الشاملة لأن مرسوم تصديق الخطة لم يتّخذ هذا الإجراء، ولم يحدّد أي مهل، وعلى المشرّع الا يعيد الخطأ في قانون الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية لكي يكون حقاً فعّالاً.

أخيراً، ما زال مشروع القانون في مراحله الإعدادية، وقد طُرح مؤخراً على مجلس الوزراء لإبداء الملاحظات، لذلك نتمنى قبل إقراره أن يعاد النظر بالمسودّة المطروحة لتحسينه وإضافة تفاصيل مقيّدة ونافذة حكماً لا تحتاج إلى إصدار مراسيم تطبيقية. ليكون القانون فعالاً في حماية الشاطئ، ومكمّلاً لقانون البيئة الحالي، ويضع رؤية مستقبلية مستدامة للشاطئ اللبناني، فيحدّ من التوسّع العمراني العشوائي عليه لإبراز قيمته البيئية والطبيعية، واستعادة دوره كمجال اجتماعي حيوي يتمتّع به كل المواطنين.

*مهندسة معماريّة

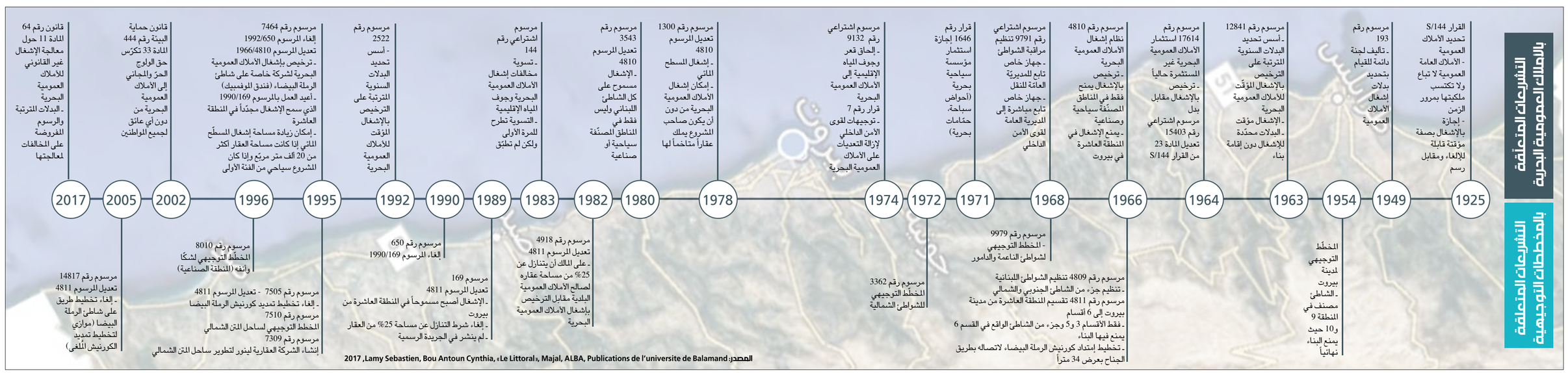

كينز السياسة الاقتصادية البديلة [2/1]

د. البر داغر

1
راديكالية كينز

لا يمكن فهم راديكالية كينز إلا بالنظر إلى الشروط القائمة لحقبة ما بين الحربين العالميتين. عاش كينز في ظروف استثنائية مثلتها هيمنة أصحاب الريوع المالية ورأس المال المالي خلال تلك الحقبة. وقد وصلت الأوضاع خلال الثلاثينيات إلى حدّ أن أكثر من نصف القوى العاملة في بلدان غربية رئيسية وجد نفسه من دون عمل. حمل كينز على عاتقه التصدي للرأسمالية المنحطة وإصلاحها من داخلها.

لم ينطلق كينز من العدم على صعيد النظرية، بنى على النقاش الدائر منذ أواخر التاسع عشر بين «المدرسة المصرفية» (banking school) التي تؤمن بأهمية النقد للتسليف، وبين «المدرسة النقدية» (currency school) التي تبنّت موقف المدرسة الكمية في النقد (quantitive theory) والتي لا تعترف بأي دور للنقد في تحقيق النمو. وبنى على وجه الخصوص على أعمال المدرسة المؤسساتية الأميركية وأهم أعلامها فابلن (Veblen) (سيكاريسيا، 1993).

انعكست راديكالية كينز في طروحاته النظرية التي وقفت على طرفي نقيض من النظرية النيو-كلاسيكية السائدة. تبدّى ذلك في تحليلاته حول سعر الفائدة والتضخّم والتمييز بين المنتجين في الاقتصاد، وهم الرأسماليون والعاملون باجر، وبين غير المنتجين، وهم أصحاب الريوع المالية (financial rentiers) الذين تمثل الفوائد دخلهم. وانعكست راديكاليته على وجه الخصوص في مقترحه الرئيسي الذي تضمّنه كتابه الشهير لعام 1936، «النظرية العامة» حول «تأميم الاستثمار». والمقصود بذلك تولّي الدولة مسؤولية الاستثمار على المستوى الوطني، إذا فقد القطاع الخاص تفاؤله وامتنع عن الاستثمار، أو إذا تحوّل أصحاب المشاريع إلى مضاربين في البورصة واكتسب الاقتصاد صفة ريعية طاغية.

لا يتحدّد سعر الفائدة عند كينز وفق قوانين موضوعية تسمّى «قوانين السوق». هو يعكس بالأحرى الخيارات المعتمدة في ميدان السياسة الاقتصادية. يُحدّد المصرف المركزي أسعار الفائدة في المدى القصير ويشرف على حركتها، عاكساً بذلك التوافقات على المستوى الوطني (conventions) بهذا الشأن، وطبيعةَ القوى التي لها الدور الأساس في تعيين الخيارات الاقتصادية (سيكاريسيا ولافوا، 1989: 51).

وخلال «الثلاثون المظفّرة» بعد الحرب العالمية الثانية كانت معدّلات الفائدة الحقيقية أقرب إلى الصفر أو دون الصفر، عاكسة بذلك سيطرة الأحزاب العمّالية على القرار الحكومي وحقبة دولة الرعاية. وعكست أسعار الفائدة التي ارتفعت في شكل جنوني بعد 1980 عودة القوى المحافظة وأحزاب اليمين إلى الإمساك بالقرار الاقتصادي وعودة أصحاب الريوع المالية ورأس المال المالي للتحكّم بهذا القرار.

كان كينز يعتبر أن رفع أسعار الفائدة هو مجرّد وسيلة لنقل الثروة من القطاع غير الربحي، ممثلاً بأصحاب المشاريع والعاملين باجر، إلى القطاع الربحي، ممثلاً بأصحاب الريوع المالية. وكان يرى أن أسعار الفائدة يجب أن تكون أقرب إلى الصفر، ويدعو إلى زوال فئة أصحاب الريوع المالية (سيكاريسيا ولافوا، 1989: 55).

نقع على تفارق كامل بين كينز والمدرسة النيو-كلاسيكية في شأن التضخّم. عند أتباع هذه المدرسة، التضخّم هو ظاهرة نقدية تنجم عن الإسراف في خلق النقد. أما كينز فيميّز بين التضخّم غير الخطير الذي ينجم عن نقص مؤقت في العرض أو زيادة في الطلب، والتضخّم الجدّي الذي يعكس الصراع بين القوى الاجتماعية على اقتسام حصة أكبر من الدخل الوطني. اما التصدّي للتضخّم فلا يكون عند كينز من خلال السياسات النقدية التقشفية التي تقوم على رفع أسعار الفائدة. وهو يرى الحل بتجميد الأسعار والأجور، مُعتبراً السياسات التقشفية التي تخفّض الطلب وتخلق البطالة لاحتواء التضخّم وسائل بربرية (سيكاريسيا ولافوا، 1989: 52).

واعتمدت بلدان غربية كثيرة وسيلة تجميد الأسعار لمواجهة التضخّم، قبل اكتساح السياسات النيو-ليبرالية للعالم بعد 1980. واعتمدت فرنسا تجميد الأسعار وسيلة على مدى 50 عاماً متواصلة (1936-1986) (ديميز وجونماتر، 1989).

ودأبت المدرسة النيو-كلاسيكية في استعادتها لفكر كينز على محو تمييزه بين قطاع ريعي وقطاع غير ريعي في الاقتصاد، وإغفال تشديده على التمييز بين الربح (profit) كدخل لأصحاب المشاريع والفائدة (financial rent) كدخل لأصحاب الريوع المالية (سيكاريسيا ولافوا، 1989: 62). سمّى كينز في كتابه لعام 1936 أصحاب الريوع المالية «مستثمرون من دون وظيفة» (سيكاريسيا ولافوا، 2015: 8). لا يستفيد هؤلاء فقط من ارتفاع أسعار الفائدة لنقل الثروة إليهم، بل يمتنعون عن الاستثمار المُنتج. وفي حين يكون الاقتصاد بأمسّ الحاجة لخلق منشآت صناعية ووظائف، يخصّص هؤلاء ثرواتهم للشراء والمبيع في أسواق البورصة. وهم يفاقمون حالة الكساد بجعلهم المستثمرين أو أصحاب المشاريع يفتقدون بهم ويتخلّون عن الاستثمار المُنتج. ويعكس هذا التمييز بين الفئتين عنصراً جوهرياً في فكر كينز وهو إصلاح الرأسمالية من داخلها. ويكون هذا الإصلاح بتحويل «رأسمالية أصحاب الريوع المالية» (capitalisme de rentiers) التي سادت بين الحربين إلى «رأسمالية أصحاب المشاريع» (capitalisme d'entrepreneurs).

ويرى الباحثون أن كتاب «النظرية العامة» انطوى على مقترح واحد جوهري في ميدان السياسة الاقتصادية هو «تأميم الاستثمار» (investment socialization). رأى كينز تحوّلاً على مدى حقبة ما بين الحربين في طبيعة الرأسمالية وتخلّي أصحاب المشاريع تحت تأثير المضاربين في الأسواق المالية عن الاستثمار المُنتج لصالح تحقيق أرباح آنية من البيع والشراء في أسواق البورصة. ووجد أن هذا التحوّل في طبيعة الرأسمالية يستدعي تدخلاً من قبل الدولة يجعل منها «المستثمر الأول» (entrepreneur en chef)، في حقل انكفاء القطاع الخاص عن الاستثمار (سيكاريسيا ولافوا، 1989: 57).

واصبح كينز أكثر جذرية خلال السنوات التي تلت نشر دا «النظرية العامة». يبيّن النقاش الدائر مع اقتصاديين مثل بيغو (Pigou)، أنه لم يكن لديه مانع أن تتولّى الدولة نسبة ثلثي أو حتى ثلاثة أرباع الاستثمار المُنتج، في شكل مباشر أو غير مباشر، عبر مؤسّسات نصف حكومية (سيكاريسيا ولافوا، 1989: 58).

ولقد انعكست راديكالية كينز في مطلع الأربعينيات أخذاً كاملاً بأرائه من قبل حكومات غربية رئيسية كحكومتي فرنسا وإنجلترا في مطلع حقبة ما بعد الحرب، وذلك من خلال التأميم الكامل في البلدين، ليس فقط للقطاع المصرفي ولكن أيضاً للقطاع الصناعي فيهما. وعبّر ذلك عن إعطاء الدولة الأولوية للنمو الصناعي على حساب رأس المال المالي.

2
الهجوم على الكينزية خلال السبعينيات

خاض اقتصاديون على رأسهم هاري جونسون حرباً شعواء ضد كينز على مدى السبعينيات. كان كينز بالنسبة إلى جونسون نقدياً أكثر من اللازم تجاه الرأسمالية. الأمر الذي كان يشجّع نخب العالم الثالث على وجه الخصوص على التشكيك بالرأسمالية كنظام (توي، 1993).

أعاب النيو-كلاسيكيون على السياسة المُسمّاة كينزية تركيزها على تحريك الطلب بواسطة السياسة النقدية وسياسة الإنفاق العام، وإهمالها عناصر الكلفة التي تقف في وجه زيادة العرض، كارتفاع الأجور وانخفاض إنتاجية العمل وزيادة أسعار المواد الأولية كأسعار البترول بعد 1973 (دورنبوش وفيشر، 1990: 486-499). واعتبر فريدمان في نصّه لعام 1977 أن زيادة الطلب بواسطة السياسة النقدية وسياسة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخّم الذي يؤدي بدوره إلى ضرب الفعالية الاقتصادية للبلدان المعنية. وذلك لأنه يضرب صدقية الأسعار كمؤشّر يحتاجه المستثمرون لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، الأمر الذي يجعل هؤلاء يتردّدون في اتخاذ هذه القرارات (سيكاريسيا وبارغين، 1998: 3).

ثم أضاف النيو-كلاسيكيون دور التوقعات التضخّمية بوصفها سبباً قائماً بحدّ ذاته لارتفاع معدلات التضخّم (دورنبوش وفيشر، 1990: 511-546).

لقد أوصل تزايد التضخّم على مدى حقبة السبعينيات أصحاب القرار إلى تصنيف هذا الأخير كالعدو رقم واحد للاقتصادات الغربية. واستخدموا رفع أسعار البترول للمرة الثانية في العام 1978 لإعطاء شرعية لانخراطهم في «حرب صليبية» ضد التضخّم بعد 1979.

> **يعتبر كينز ان السياسات التقشفية التي تخفض الطلب وتخلق البطالة لاحتواء التضخّم هي من الوسائل البربرية**

واستخدمت الدعاية الانتخابية لأحزاب اليمين على مدى السبعينيات التضخّم المتفاقم حجّة رئيسية في نقدها للسياسات الكينزية القائمة على حفز الطلب. توجّهت إلى الشرائح المحافظة في المجتمع كالمتقاعدين لإظهار أن التضخّم يأكل معاشاتهم ولتحميل الدولة وسياساتها مسؤولية ذلك (شانغ، 2003).

3
الاولوية لمكافحة التضخّم بعد 1980

العودة إلى فيكسال

أصبح هدف المصارف المركزية في عموم العالم الغربي بعد 1979 ضبط التضخّم. جرّبت هذه المصارف ضبط الكتلة النقدية مباشرة وتخلّت سريعاً عن هذه المقاربة لصالح تحريك أسعار الفائدة، وأوّلها معدّلات الحسم أو إعادة الحسم لدى المصرف المركزي. مثّلت سياسات ضبط التضخّم من خلال رفع أسعار الفائدة عودة إلى حقبة ما قبل كينز، وبالتحديد إلى أعمال كنوت فيكسال (Wicksell) أواخر القرن التاسع عشر الذي أسّس لسياسات ضبط ارتفاع الأسعار برفع أسعار الفائدة (سيكاريسيا وبارغين، 1998: 11).

استخدام «معدل البطالة الطبيعي» كمؤشر

احتاجت المصارف المركزية إلى مؤشر تستند إليه لتبرير رفع أسعار الفائدة. قدم فريدمان في نصّه لعام 1968 هذا المؤشر ممثلاً بـ «معدل البطالة الطبيعي»، أي المتوافق مع حالة من الاستخدام الكامل للقوى العاملة. وهو «طبيعي» لأنه لا يتأثر بعوامل الطلب بل تحدّده العوامل الحقيقية التي تؤدي إلى ارتفاع الناتج، أي النمو الديمغرافي والتقدّم التقني (سيكاريسيا وبارغين، 1998: 12).

اعتُمد «معدل البطالة الطبيعي» كمؤشر لدى المصارف المركزية، بمعنى أن هذه الأخيرة كانت تبرّر لنفسها اللجوء لرفع أسعار الفائدة بمجرّد أن ينحرف معدل البطالة الجاري عن المعدّل «الطبيعي». وهو ما كانت تعتبره هذه المصارف نتيجة للسياسات الحكومية غير المسؤولة التي تشجّع العاملين على البقاء من دون عمل أو إطالة فترة بطالتهم بسبب برامج تعويض البطالة الشديدة الكرم. فارتفع معدّل الفائدة الحقيقي خلال الثمانينيات وتراوح بين 5% و10% (لافوا، 2009: 62). كان رفع أسعار الفائدة يخفّض الطلب العام وينشئ حالات انكماش اقتصادي شديدة الوقع تؤدي إلى صفر-تضخّم، لكنها تتسبّب بارتفاعات كبيرة في معدّلات البطالة في عموم العالم الغربي (سيكاريسيا وبارغين، 1998: 14).

انجلا بوليغان ـ المكسيك

استهداف الإنفاق العام

لم تقتصر سياسات الصفر-تضخّم المشرّعة منذ 1980 على رفع أسعار الفائدة، بل قامت أيضاً بخفض الإنفاق العام بنحو شديد والزام الحكومات الغربية اعتماد موازنات سنوية متوازنة لا مجال فيها لوجود عجوزات لأي سبب من الأسباب. وحمّلت ارتفاعات أسعار الفائدة منذ بداية عقد الثمانينيات الموازنات العامة أعباء مديونية ثقيلة، كان لها الأثر الأهم في جعل التقشّف على مستوى الإنفاق العام قاعدة في البلدان الغربية (سيكاريسيا وبارغين، 1998: 17).

وبلور لويجي بازينتي (Pasinetti) في منتصف التسعينيات مفهوم «عبء المديونية» الذي أظهر أن رفع أسعار الفائدة هو الذي تسبّب بارتفاع المديونية الحكومية، وبحاجة الدولة تالياً إلى رفع معدّلات الضرائب لتتمكّن من إيفاء ديونها (لافوا، 2009: 60). لم يتسبّب رفع أسعار الفائدة بزيادة المديونية الحكومية وزيادة العبء الضريبي فقط، بل أدّت مفاعيله إلى الانتقاص من مشروعية الدولة وإنفاقها العام، وشجّعت جمهور دافعي الضرائب على المطالبة بخفض حجم الدولة ومسؤولياتها، وخفض العبء الذي تمثّله على الاقتصاد.

4
لم يكن ممكناً ان يدافع النيو-ماركسيون عن إرث الكينزية

استعاد الباحثون المابعد كينزيون قراءة النيو-ماركسيين الممثلين بـ «مدرسة التنظيم» الفرنسية (école de la régulation) وباليسار الماركسي الأميركي لحقبة السبعينيات. وأظهروا التشابه الكبير بين ما يقوله هؤلاء وبين ما تقوله المدرسة النيو-كلاسيكية في قراءة الأزمة آنذاك. رأى النيو-ماركسيون أن الأزمة انطلقت من ارتفاع الأجور الحقيقية في مطلع السبعينيات أكثر من ارتفاع انتاجية العمل، وذلك بسبب ضغط النقابات العمّالية. وهو ما تسبّب بانخفاض أرباح الرأسماليين وصرفهم عن متابعة الاستثمار (سيكاريسيا وبارغين، 1998: 8). وفي هذا تماثل مع القراءات النيو-كلاسيكية التي رأت منطلق الأزمة في سوق العمل وفي ارتفاع الأجور الحقيقية. يظهر التماثل أيضاً بين الاثنين في التحليل الذي يعطي الأولوية لدراسة العرض ومكوّناته على حساب دراسة الطلب.

لكن النيو-ماركسيين لم يهملوا دراسة الطلب وانحوا باللائمة على الحكومات الغربية التي سهّلت حصول الشركات الصناعية على تسليفات لتمويل الاستثمار تعويضاً لها عن انخفاض أرباحها. وقد ادّى ذلك إلى دفع التضخّم صعوداً خلال السبعينيات. بل لدى بعض المنتمين إلى «مدرسة التنظيم» تقييم إيجابي للدور الذي لعبته المصارف المركزية بعد 1979 في رفع أسعار الفائدة لضبط التضخّم، باعتبار ذلك ردّة فعل صحية من الأسواق المالية لحفظ قيمة ثرواتها النقدية (سيكاريسيا وبارغين، 1998: 9).

يفسّر مارك لافوا موقف النيو-ماركسيين المعادي لكينزية ما بعد الحرب، بالعودة إلى ماركس، حيث أن اشتغال النظام الرأسمالي يتطلّب وجود كتلة عاطلين عن العمل كبيرة تتيح للرأسماليين ضبط الأجور، وأن الكينزية بوضعها العمالة الكاملة (full employment) هدفاً لها، وإعطاء النقابات دوراً رئيسياً في تحديد الأجور، نقضت أحد مرتكزات النظام الرأسمالي (سيكاريسيا وبارغين، 1998: 8). والأمر الثاني يتمثّل بأن النيو-ماركسيين مثلهم مثل النيو-كلاسيكيين لم ينظروا إلى الأجور الحقيقية إلا بوصفها عبئاً يعيق الاستثمار. وهم في ذلك يقفون على طرفي نقيض من كينز وكالسكي (Kalecki) اللذين كانا يريان في الأجور عنصراً رئيسياً في الطلب الاستهلاكي الذي يحفّز الاستثمار ويزيد أرباح الرأسماليين (لافوا، 2013).

بقراءات من هذا النوع، لم يكن مستغرباً أن ينكفئ اليسار على امتداد العالم الغربي منذ بدء الحقبة النيو-ليبرالية، فأي بديل يمكن اقتراحه طالما أن القناعة السائدة تدعو إلى خفض الأجور لتستعيد الأرباح حصّتها في الدخل الوطني لتحقيق مزيد من الاستثمار. وأي بديل يمكن اقتراحه طالما أن النيو-ماركسيين انضموا إلى الإجماع تحت راية النيو-كلاسيكيين، الذي يجرّم أي لجوء لحفز الطلب بهدف تحسين معدّلات النمو، وبحصر اهتمامات السياسة الاقتصادية بنواحي العرض فقط.

قراءات

زيادة الأجور وحماية العمّال في بلد متأخّر صناعياً
من قال إنّ تنظيم العمل من الكماليّات؟

سيرفاس ستورم*
جيرونيم كابالدو**

يرى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن الاقتصادات النامية لا تتحمّل أن يكون لديها قوانين عمل صلبة. في الحقيقة، العكس هو الصحيح؛ لأن هذه الاقتصادات لا تتحمّل ألّا يكون لديها قوانين عمل قوية. ويوصي المستشارون الاقتصاديون في البنك والصندوق الاقتصادات المتأخّرة صناعياً بأن تمتنع عن فرض تنظيمات على سوق العمل أو أن تلغيها إذا وجدت.

هل تخفيف الحماية مفيد؟

إن كنت أحد صنّاع السياسة في بلد متأخّر صناعياً، من المرجّح أنه جرى إبلاغك بأنّ مشكلتك التي تعرقل تقدّم اقتصاد بلادك تكمن في تنظيمات عمل مُفرطة، تجعل صادراتك غير تنافسية وتنفّر رؤوس الأموال. فالقوانين التي «سُنّت لتساعد العمّال غالباً ما تؤذيهم»، بحسب تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» للبنك الدولي الصادر في العام 2008.

لتجنّب أي سوء تفاهم حول تعامل البنك الدولي مع عشر سنوات من الأزمات، تدعو مسوّدة العمل لعام 2019 إلى خفض الحدّ الأدنى للأجور، وتسهيل الصرف من العمل، وإلغاء أنظمة العمل الأخرى، من أجل دعم التوظيف والتنمية الاقتصادية. قد يكون هؤلاء المستشارون، الذين عيّنتهم واشنطن ويتمتّعون بامتيازات وظيفية عدّة، يفكّرون فعلاً في ما هو أفضل لمصلحة الدول النامية. ففي نهاية المطاف، «إجماع واشنطن» واضح: في الدول النامية كما في كلّ الدول، سيرفع الحد الأدنى للأجور وحماية العمالة وظروف العمل المُنظّمة والتفاوض بين العمّال وأصحاب العمل، كلفة العمالة، ما يؤذي قدرة الشركات على المنافسة في الأسواق العالمية. وسيؤدّي ذلك إلى إلحاق الضرر بالصادرات وتراجع الأرباح والاستثمار والوظائف نفسها التي صمّمت هذه القوانين لحمايتها.

تعتبر وجهة النظر هذه، أن منح العمّال حقوقهم وحماية العمالة سيسبّبان المزيد من البطالة والبطالة المُقنّعة في القطاع غير الرسمي، ولا سيّما في صفوف العمّال غير المهرة والعمّال الجدد، اكثر مما قد يفعل رفع الأجور وتحسين ظروف العمل. وبالتالي ما على السياسي فعله بسيط: تخفيف الحماية الموجودة على العمالة، ومقاومة الدعوات لرفع الحدّ الأدنى للأجور وتقييد التنظيمات الخاصة بسوق العمل. ولاحقاً حين ينتعش اقتصاده ويحقّق النمو، يمكنه إعادة بعض الكماليات «على الطراز الأوروبي». فهي في نهاية المطاف، مفيدة للسلام الاجتماعي.

جوزيبا مورالِيس ـ إسبانيا

هذه القصة خاطئة

حسناً، هذه القصة خاطئة، هنا كما هي في كل مكان، وهي تعتمد أساساً على أفكار تجريدية، على الرغم من أن التفكير الواقعي والتحليلات القائمة على تجارب حقيقية لا يدعمها. وأكثر من ذلك، ففي ورقة العمل الجديدة التي أصدرناها في معهد التفكير الاقتصادي الجديد، هناك قنوات عدّة تدعم تنظيمات العمل ومراكمة الرساميل والنمو الاقتصادي وخلق الوظائف وتوزيع المداخيل بنحو أكثر عدالة.

ولنفهم لماذا تنظيم العمل لا يعرقل النمو، حتى لو كان من المرجّح أن يؤدّي إلى رفع كلفة العمالة، يمكننا أن نبدأ من تحليل ثيرلوول (1979) الذي يعتبر أن «بلداً نامياً صغيراً يجب أن يصدّر أو يجذب رأس المال من أجل الحفاظ على واردات المشتريات المهمّة».

ويوضح هذا التحليل أنّ زيادة متوسط الأجور (يتحقّق، على سبيل المثال، برفع الحدّ الأدنى للأجور أو تلبية مطالب رفع الأجور من خلال حماية أقوى) لها ثلاثة آثار: فقدان القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وتسارع في نمو الإنتاجية، وتحسين نوعية الصادرات. وعموماً، تعتبر هذه التأثيرات صغيرة. وتشير النتائج الإحصائية إلى أن أثرها الصافي على النمو إما ضعيف أو إيجابي. ولكن من المفيد أن ندرس كل تأثير على حدة.

أولاً فقدان (كلفة) التنافسية يؤثر في الصادرات والواردات على حدّ سواء، إذ يعتمد الأثر الصافي على مدى حساسية كل منهما تجاه ارتفاع الكلفة. فإذا جرت تلبية شرط ما يعرف بـ«مارشال. ليرنر»، فإنّ الأثر الصافي لرفع الأجور ورفع كلفة العمالة للوحدة (متوسط تكلفة العمالة لكل وحدة إنتاج) سيكون تراجعاً في الميزان الخارجي للاقتصاد، وبالتالي تباطؤاً في النمو. ولكن عملياً لا يجب أن يشكّل ذلك مصدر قلق جدّي. فمن جهة، يبدو أن التجارب تشير إلى أنّ الأثر الصافي لزيادة الكلفة على الميزان التجاري الخارجي سيكون صفراً. وفي هذه الحالة، يزول أول أثر من الثلاثة المذكورة، وهي نتيجة واقعية تماماً.

أما الأثر على نمو الإنتاجية فيحصل لأن الكلفة الأعلى للعمالة تدفع الشركات إلى الاستثمار في تقنيات تخفيف العمل المطلوب لمهمّات معينة. وتظهر البحوث أنّ الأكلاف الأعلى تدفع نحو المزيد من التقنيات الكفوءة في الشركات، وتُخرج الشركات التي لا ترتقي إلى مستوى التحدّي من الساحة. ومن شأن ذلك أن يساعد الاقتصاد على اكتساب المزيد من التنافسية. فإذا ارتفعت كلفة العمالة للوحدة بفعل رفع الأجور، فإنّ زيادة الإنتاجية ستخفضها. وحتى المستشارون الذين تعيّنهم واشنطن لا يمكنهم أن ينفوا أنّ أجورهم المرتفعة جيدة لإنتاجيتهم.

وأخيراً، يدفع المتوسط الأعلى للأجور الشركات ليس إلى اعتماد المزيد من التقنيات الكفوءة فحسب، بل أيضاً إلى الانتقال إلى القطاعات المُنتجة التي تشهد طلباً أكثر استقراراً (أكثر مرونة في الدخل وأقل حساسية للأسعار) في الأسواق العالمية. ومن شأن ذلك أن يؤدّي إلى تخفيف القيود على ميزان المدفوعات، ما يتيح نمواً أعلى وخلق وظائف أسرع.

إذا وضعنا كل هذه الآثار معاً، نستنتج أنّه في اقتصاد متأخّر صناعياً، فإن مواجهة قيود ميزان المدفوعات ووجود تنظيمات تقود إلى أجور أعلى، إما لا تعرقل النمو أو تعزّزه.

رفع الأجور يدعم التنمية الاقتصادية

ولكن القصة لا تنتهي هنا أيضاً. فإذا دخلنا في عالم الاقتصاد السياسي حيث يجري التعامل مع توزيع المداخيل حسب تفاعله مع الكفاءة الاقتصادية والعمليات السياسية، نجد ثلاث قنوات جديدة يدعم عبرها رفع الأجور التنمية الاقتصادية.

أولاً، تزيد تنظيمات العمل الصلبة شرعية العلاقات الصناعية، وهو أثر يركّز عليه الأكاديميون وصنّاع السياسة في التيار السائد، مع تأثير إيجابي بالإنتاجية والتنافسية والنمو والتوظيف.

ثانياً، ثمة فرصة مُتاحة لصنّاع السياسة ومجموعات اجتماعية أخرى لتوجيه نشاطات الشركات المدرّة للأرباح نحو الابتكار.

وأخيراً وليس آخراً، يعزّز تنظيم سوق العمل الطلب المحلّي عبر تحسين حصة العمالة من الإنتاج (المقلب الثاني من الكلفة الحقيقية للعمال للوحدة). ونظراً إلى أنّ الطلب الداخلي الحيوي محرّك أساسي لتقسيم العمل والتغيير الهيكلي والتطوير الصناعي، فإن هذا الأثر ضروري لتحفيز عملية «السببية التراكمية» (عبارة كلاسيكية للعالم الاقتصادي غونار ميردال) التي تعزّز التنمية المستدامة.

لا شك في أنّ لدى اللوائح والتنظيمات في سوق العمل العديد من الوظائف الاجتماعية المهمة التي تتجاوز الاقتصاد. والأهم، أنّها تدعم حقوق الإنسان والعمليات الاجتماعية الأساسية. ولكن هناك أيضاً، في المجال الاقتصادي ما هو أكثر مما هو معترف به في السردية السائدة، التي ترى أن تنظيم العمل هو من الكماليات التي لا تستطيع الدول النامية تحمّلها.

في ضوء تحليلنا، تبدو الخيارات المفتوحة أمام صنّاع السياسة في الدول المتأخّرة صناعياً مختلفة بعض الشيء عن النصيحة السائدة. فتنظيم العمالة هو أداة تنموية فعّالة يجب نشرها بالتوازي مع سياسة صناعية وتنظيم حساب رأس المال (الأخير مطلوب لتفادي أن يؤدّي هروب رأس المال أو التهديدات بهروبه إلى إلغاء الأثر الذي حقّقه تنظيم سوق العمل). في الخلاصة، إنّ الاستغناء عن تنظيم العمل هو من الكماليات التي لا يمكن الدول النامية أن تتحمّلها.

* **محاضر أول في العلوم الاقتصادية بجامعة ديلفت للتكنولوجيا. وهو عالم اقتصاد هولندي ومؤلّف يعمل في مجال الاقتصاد الكلي والتقدم التكنولوجي وتوزيع الدخل والنمو الاقتصادي والتمويل والتنمية والتغير الهيكلي والتغير المناخي.**
** **زميل باحث في برنامج العولمة والتنمية المستدامة في المعهد العالمي للتنمية والبيئة التابع لجامعة تافتس. يركز بحثه الحالي على تنسيق السياسات الدولية في نماذج الاقتصاد الكلي العالمي.**
ترجمة لمياء الساحلي
www.ineteconomics.org

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

شعبوية في كلّ مكان

«من دون الديموقراطية الاجتماعية، الرأسمالية تأكل نفسها»

كارين بيترسون

إلى حين فوز خليط من الأحزاب الشعبوية في إيطاليا في الانتخابات البرلمانية، التي جرت في آذار الماضي، كانت الشعبوية لا تزال تُعتبر على هامش الحياة السياسية في أوروبا والعالم. وعلى الرغم من انتخاب الشعبوي الأكبر دونالد ترامب، إلّا أن الكثيرين لا يزالون، لأسباب عدّة، يعتبرون أن الولايات المتحدة هي الولايات المتحدة، أي إنها تبقى هي هي، مهما تبدّل رؤساؤها و«أيديولوجياتهم»، لأن النظام، أو ما يُطلق عليه البعض الـsystem، هو الحاكم هناك أبداً. لكن اليوم، بعد إيطاليا، التي من المفترض أن تكون السياسة فيها جدّية ولها تبعات، أصبح من الصعب التغاضي عن حقيقة أن شعبوية جديدة أصبحت في الحكم أو على حافة الوصول اليه، من الولايات المتحدة إلى اوروبا الغربية والوسطى والشرقية. فمن خلال كل المؤشرات، يبدو أن الشعبوية في أعلى مراحلها.

لكن، بعد أن كانت أمراً منسياً لمدة طويلة، لا يزال يخطئ الكثيرون في تفسير الشعبوية، أو يخلطون بينها وبين اليسار: فيسأل البعض كيف لا تكون الشعبوية يسارية؟ أو أليست اليسارية = الشعبوية؟ بالطبع، هناك نسخة يسارية كانت بالأمس حاضرة بقوة إبان حكم تشافيز في فنزويلا، ومنها اليوم نسخاً أكثر لطفاً في اليونان وإسبانيا. كما أن البعض بدأ يُفرّق بين شعبوية «سياسية» وأخرى «اقتصادية». يقول داني رودريك، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد، إن الشعبوية الاقتصادية أفضل، لأنها تستجيب للمعضلات التي نتجت في الاقتصاد، والتي تتطلّب سياسات اقتصادية مختلفة تتفلت من سيطرة النظم التقنية وتعيدها إلى الحكومات المُنتخبة. وهذا النوع هو حميد، لأن لا صلة له بالعداء للأجانب والمهاجرين والعنصرية.

ما هي الشعبوية ومن هم اليوم أعداء المجتمع المفتوح؟

تعكس الشعبوية حالات متفرّقة، صبّت كلّها في مجرى صعود اليمين الجديد: من التمرّد على النخبوية والتقنية السياسية، المُمثلة بأجهزة الاتحاد الأوروبي والبنوك المركزية المستقلّة، التي يقودها أصحاب الياقات الذهبية، إلى التمرّد على السياسات والخطابات المُنمّقة لأوباما وأمثاله، والتمرّد على العولمة والانفتاح، اللذين أنتجا رابحين وخاسرين وعزّزا اللامساواة وأغرقا الغرب بالسلع والمهاجرين، وصولاً إلى ردّ الفعل على تغيّر البنى الاقتصادية نحو اقتصاد الخدمات وفقدان الطبقة الوسطى الأمان الاقتصادي. ولأنها حركة تمرّدية، بدأت تهدّد أسس الديموقراطية التي أوصلتها إلى الحكم.

في العام 1945، نشر الفيلسوف النمساوي كارل بوبر كتاباً من مجلّدين بعنوان «المجتمع المفتوح وأعداؤه»، وأفرد كلا المجلّدين لما اعتبره، هو على الأقل، ألدّ أعداء هذا المجتمع المفتوح والديموقراطية، فاختار أفلاطون ليكون نجم المجلّد الأوّل، أمّا المجلّد الثاني فتقاسمه، بالطبع، جيورجي هيغل وكارل ماركس. أطلق بوبر هذا الحكم على كبار هؤلاء الفلاسفة، لأنهم تقدّموا بنظريات تاريخية عن التطوّر والمجتمعات البشرية، فتحوّلت أفكارهم إلى عداء للاختيار والإمكانات، أي للخيار الإنساني الحرّ وللديموقراطية. وأصبح بوبر بذلك فيلسوفاً صلباً لليبرالية. ولمدّة لا بأس بها، بعد العام 1991، كان التاريخ (للمفارقة!) يبدو وكأنه إلى جانب بوبر، فقد أنشأ البليونير، الرأسمالي المالي، الهنغاري ـ الأميركي جورج سوروس المُنظّمة غير الأهلية «مؤسسة المجتمع المفتوح» (Open Society Foundation)، التي أسهمت في «نقل» الديموقراطية إلى أوروبا الشرقية. لكن اليوم تحوّلت بعض هذه الدول التي تحرّرت من «أعداء المجتمع المفتوح» إلى أعداء لمؤسّستها! إذاً يتمّ اليوم (مثلاً) التضييق عليها في هنغاريا، التي يحكمها أسوأ اليمينيون، وصدر قانون «أوقفوا سوروس»، الأسبوع الماضي، الذي يحرم مساعدة المهاجرين غير الشرعيين، مُتهمة سوروس بحياكة المؤامرات الخفية ضد هنغاريا. وفي الولايات المتحدة، أصبح سوروس الهدف المفضّل لليمين، الذي اتهمته إحدى مؤسّساته بأنه «أكثر الديماغوجيين اليساريين المدمّرين في الولايات المتحدة». هؤلاء هم الشعبويون الذين ركبوا موجة العداء للشيوعية، والآن أصبحوا ألدّ أعداء الذين أرادوا الحرية. وهنا ليس فقط الرأسمالية من بدأت تأكل نفسها، بل الديموقراطية بدأت تأكل نفسها أيضاً.

هل الماركسية تساوي شعبوية يسارية؟

كما ذكرت، هناك نسخة يسارية من الشعبوية، وهي أتت في مراحل مختلفة لأسباب عدّة، ولكنها ليست ذات أصول نظرية صلبة. في المقابل، تحاول الفكرة الماركسية شانتال موفيه أن تؤسّس لأرضية نظرية لها، مفادها أن اليسار بحاجة إلى استمالة الطبقات والفئات الاجتماعية نفسها التي يجذبها اليمين، وأن السياسة هي أصلها صراعية، وبالتالي فإن استمالة «الشعب» ضد طبقة الـ1% ودخول اليسار مُعترك الصراع السياسي الحادّ بدلاً من طرح الحلول التي تحوّلت إليها الديموقراطية الاجتماعية هما الطريق الوحيد لإعادة إحياء يسار فاعل سياسياً. طبعاً بعض الماركسيين لديهم القابلية للتحوّل نحو الشعبوية، لأن من السهل أن يكون الشعار السياسي يُردّد ويدعو إلى تحقيق رغبات «الشعب». وغالباً ما ارتبط هذا باليسار في أميركا اللاتينية بالصراع ضد الأوليغارشية وبإرهاصات الفقر والبؤس، وكون «شرايين أميركا اللاتينية مفتوحة» لمئات السنين أمام الاستعمار والإمبريالية والظلم والاستغلال، كما قال إدواردو غاليانو. ففي ظل عدم المساواة الكبير واليأس تنبت شعبوية كهذه. لكن الماركسية ليست كذلك، لا نظرياً، بالطبع، لأنها تنطلق من نظرية المادية التاريخية لفهم الواقع وتغييره، ولا حتى سياسياً لأنها لا تنزلق إلى الوعود غير الواقعية وغير المُستندة إلى الإمكانية الموضوعية، والتي تلعب على المشاعر لكسب الأصوات الجماهيرية. في هذا الإطار سأكتفي بمثلين من الواقع؛ عند انتهاء الحرب الأهلية، كان البلاشفة أمام سؤال: هل نستمر في الشيوعية الحربية إلى ما لا نهاية وندمر الاقتصاد خدمة لشيوعية مزعومة؟

> **ليست الرأسمالية من بدأت تأكل نفسها فحسب بل الديموقراطية أيضاً**

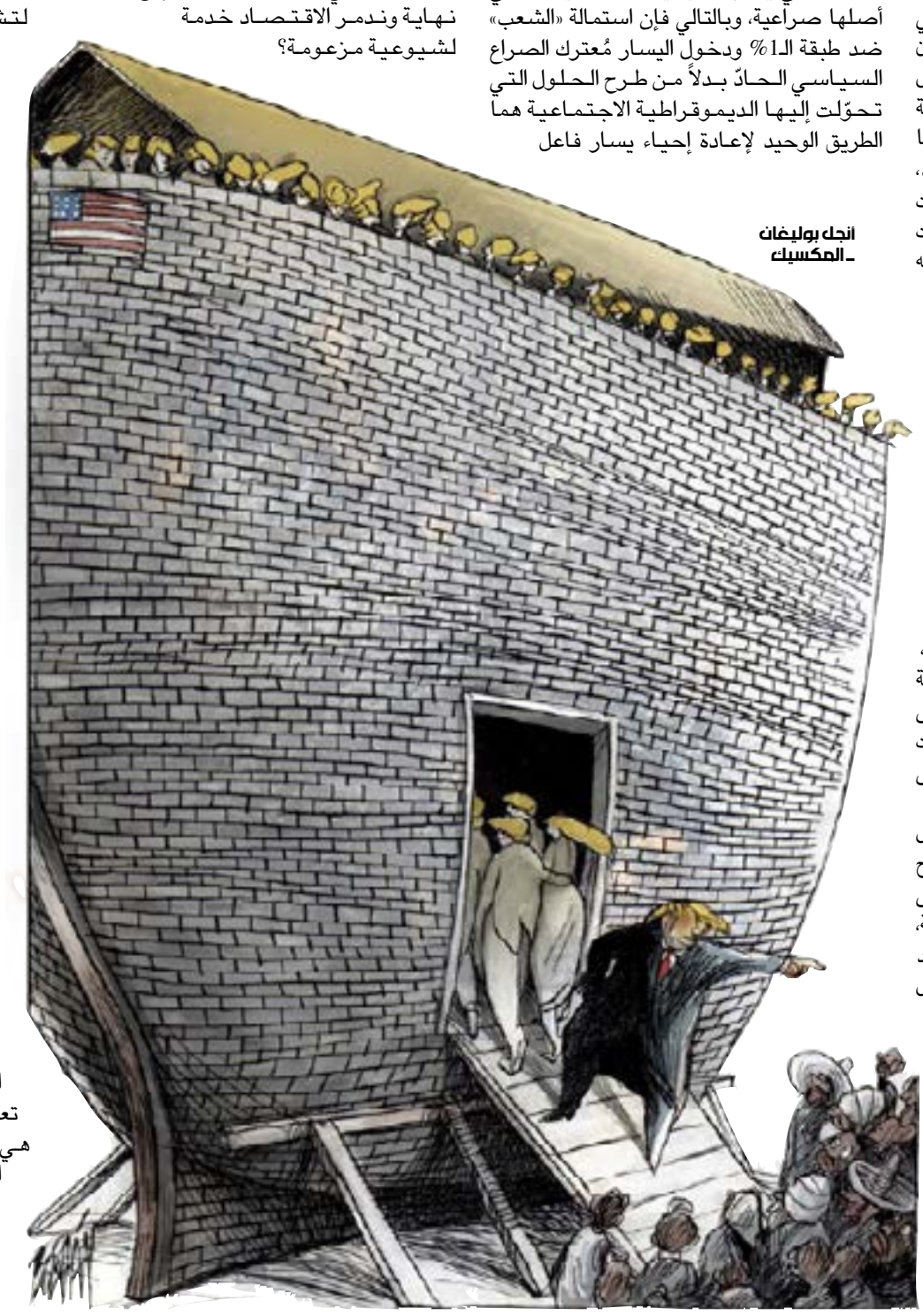

انجل بوليغان ـ المكسيك

كان قرار لينين واضحاً لا لُبس فيه، وأطلق سياسة «النيب» في العام 1921. وفي العام 1972، إبّان حكم تحالف الوحدة الشعبية في التشيلي برئاسة سلفادور الليندي، وقف الحزب الشيوعي، وهو عضو أساسي في التحالف ضدّ اليسار المتطرف الذي كان يريد تسريع عملية التأميم وزيادة الأجور وغيرها من الإجراءات، لأنه كان يعلم أنها ستؤدي، في ظروف الاقتصاد التشيلي آنذاك، إلى التضخّم ونقص السلع، وستكون لهذا تبعات سياسية خطيرة.

الأسواق ضد الشعبوية... ضد الديموقراطية

يتشارك منظّرو الرأسمالية الحقيقية مع الماركسيين بشيء، ألا وهو العداء للشعبوية، لأنها كما بعض التيارات، مثل اليسار الثقافي أو الحركات الدينية، تشترك جميعها في العداء الشرس لـ«عصر التنوير»، الذي أرسى الأسس الفلسفية والفكرية والعلمية للرأسمالية والاشتراكية على حدّ سواء. طبعاً، ما قاله الرأسمالي ـ الرفاهي (أي الذي يعيش على إعانات الدولة) إيلون ماسك مؤخراً، بأن كارل ماركس كان رأسمالياً لأنه كتب «رأس المال» هو محض خيال، لكن طبعاً ماركس أرسى فرضية أن لا اشتراكية من دون رأسمالية. اليوم نرى أن الأسواق التي هي تجسيد لسلطة الرأسمال وروحه تصوّت في إيطاليا ضد فوز الشعبويين، وحاولت مؤسّسات الرأسمال الأوروبية الضغط لتشكيل حكومة تكنوقراط عبر اختيار تكنوقراطي مؤيّد للتقشف لترؤس الحكومة. قد يكون هذا معادٍ للديموقراطية، كما اعترضت الأحزاب الفائزة التي استطاعت في النهاية إفشال خطّة حكومة التكنوقراط ووصلت إلى السلطة، لكن من الواضح أن الديموقراطية الانتخابية أصبحت تُنجب أعداء الديموقراطية نفسها. وهنا يُطرح سؤالٌ أصبح جدّياً وعلى قدر كبير من الإلحاح: هل على الديموقراطية الانتخابية أن تنتهي، لتحيا لاحقاً ديموقراطية حقيقية؟

نحو الاشتراكية

في خضم المتغيّرات الكبرى التي حصلت في النظام الرأسمالي منذ ثمانينيات القرن الماضي، والتي كان ما عرف بالنيوليبرالية الأساس الفكري لها، ظهرت الشعبوية اليمينية كردّ فعل غير متوقّع، منتفض على النيوليبرالية نفسها، وعلى الوعود الكاذبة التي أطلقتها، وعلى آثارها التي عصفت بالاقتصاد الرأسمالي. فكان ثمن الانتصار (المؤقّت طبعاً) على الاشتراكية وعلى الكينزية وعلى الديموقراطية الاجتماعية (التي أطلقت النار على رأسها)، هو تضعضع المجتمع الليبرالي ودخول العالم حيّز الصراعات على الهوية بأشكالها المختلفة القومية والعرقية والمُنحدرة من الجنس التي لن تجد حلولاً للمعضلات الأساسية التي تواجه البشرية بل ستزيدها سوءاً. اليوم العالم بحاجة إلى الماركسية لتعيد قاطرة التاريخ إلى سكّتها نحو عالم أفضل أصبح مُتاحاً بسبب التقدم التكنولوجي وتطوّر القوى المُنتجة والمعرفة الإنسانية التي أنتجتها الرأسمالية، لكنها الآن بدأت تعيقها. عندها بدل أن تأكل الرأسمالية نفسها هي والديموقراطية، وبدل أن يصبح «الإنسان الأخير» إنساناً متوحّشاً، ستفتح الاشتراكية آفاق التطوّر أمام المجتمع وأمام الفرد في آن واحد، بعيداً من العنف والتعصّب والفردية التي تصبغ بها الشعبوية والليبرالية واليسار الثقافي المجتمع بألوانها البشعة.